المجلة الدولية للفقه والقضاء والتشريع

المجلد ٣، العدد ٣، ٢٠٢٢

تداعيات أزمة كورونا على الاقتصاد العالمي وانعكاساتها على الاقتصاد المصري

معرف الوثيقة الرقمى (DOI) : 10.21608/IJDJL.2022.140563.1162

الصفحات ٧٨٤ - ٨٣٥

أشرف إبراهيم عطية

أستاذ الاقتصاد والمالية العامة المساعد بأكاديمية الشرطة، مصر

المراسلة: أشرف إبراهيم عطية، أستاذ الاقتصاد والمالية العامة المساعد بأكاديمية الشرطة.

البريد الإلكتروني: ashraf.attia@bue.edu.eg

تاريخ الإرسال: ٢٤ مايو ٢٠٢٢، **تاريخ القبول:** ١٤ يزنيز ٢٠٢٢

نسق توثيق المقالة: تداعيات أزمة كورونا على الاقتصاد العالمي وانعكاساتها على الاقتصاد المصري، المجلة الدولية للفقه والقضاء والتشريع، المجلد ٣، العدد ٣، ٢٠٢٢، صفحات (٧٨٤ - ٨٣٥).

International Journal of Doctrine, Judiciary and Legislation

Volume 3, Issue 3, 2022

The Repercussions of the Corona Crisis on the Global Economy and its Reflections on the Egyptian Economy

DOI: 10.21608/IJDJL.2022.140563.1162

Pages 784 - 835

Ashraf Ibrahim Attia

Assistant professor Police Academy, Egypt

Correspondance : Ashraf Ibrahim Attia, Assistant professor Police Academy.

E-mail: ashraf.attia@bue.edu.eg

Received Date : 24 May 2022**, Accept Date :** 14 June 2022

Citation : Ashraf Ibrahim Attia, The repercussions of the Corona crisis on the global economy and its reflections on the Egyptian economy, International Journal of Doctrine, Judiciary and Legislation, Volume 3, Issue 3, 2022 (784-835).

Print ISSN : 2682-4213 Online ISSN : 2682-4221

الملخص

منذ أكثر من العامين والعالم بأسره يواجه تداعيات ما خلفه انتشار وباء كورونا ؛ وما أحدثه من تصدعات في بنية الاقتصاد العالمي والاقتصادات الوطنية، علي اختلاف مستويات تقدمها أو تخلفها، إذ لم ينجو مؤشر أو نشاط اقتصادي من تأثير أو آخر، الأمر الذي استدعي تجييش وتوجيه الجهود الدولية والوطنية لمواجهة والحد من تلك التداعيات عبر الكثير من السياسات المالية والنقدية والاجتماعية.

ولقد اتسعت مجالات التأثير لتتعدى مجرد التقلبات المؤثرة علي الأسواق المالية أو وقف حركة التجارة الدولية وتعطيل سلاسل التوريد وغيرها من الآثار السلبية، لتصل إلي درجة متقدمة من إبطاء وتيرة النمو وحدوث حالة من الكساد غير المسبوقة منذ سنوات وربما عقود طويلة.

وبالطبع ، لم يكن الاقتصاد المصري بمعزل عما أصاب الاقتصاد العالمي، حيث طالت التأثيرات كافة مؤشرات الاقتصاد المصري الكلي، وذلك بالنظر إلي ارتفاع معدل انكشافه علي الاقتصاد العالمي، وبالتالي جاءت نتائج كورونا في مصر كانعكاس طبيعي لما أصاب الاقتصاد العالمي من تداعيات ، لعل من أهمها ضعف حصيلة النقد الأجنبي والمتحقق لمصر عبر الكثير من الروافد كالسياحة وعوائد العاملين بالخارج وإيرادات قناة السويس والاستثمار الأجنبي والصادرات من السلع المختلفة.

وهكذا تأتي هذه الدراسة لبيان تلك التداعيات وانعكاسات ذلك علي أداء الاقتصاد المصري وما آلت إليه حصيلة مصر من النقد الأجنبي بسبب تلك التداعيات السلبية، حيث خلصت الدراسة إلي عدد من النتائج والتوصيات الهادفة إلي الحد من تلك التداعيات وتدارك نتائجها, والاستعداد، علي المستويين العالمي والمحلي، لما يمكن أن ينشأ مستقبلا من أزمات مشابهة.

الكلمات المفتاحية: الأزمة الاقتصادية، الاقتصاد العالمي، التداعيات السلبية، مؤشرات الاقتصاد الكلي، الكساد، روافد النقد الأجنبي، سلاسل التوريد، السياسات المالية والنقدية.

Abstract

For more than two years, the entire world has been facing the repercussions of the spread of the Corona epidemic; And the cracks it caused in the structure of the global economy and national economies, at different levels of progress or backwardness, as no indicator or economic activity escaped from one impact or another, which called for mobilizing and directing international and national efforts to confront and limit those repercussions through many financial, monetary and social policies .

The areas of influence have expanded beyond mere fluctuations affecting the financial markets or stopping the movement of international trade and disrupting supply chains and other negative effects, to reach an advanced degree of slowing the pace of growth and the occurrence of a state of recession unprecedented for years and perhaps decades.

Of course, the Egyptian economy was not isolated from what hit the global economy, as the effects affected all indicators of the Egyptian economy, given the high rate of its exposure to the global economy, and therefore the results of Corona in Egypt came as a natural reflection

of the repercussions that afflicted the global economy, perhaps the most important of which is weakness of the proceeds of foreign exchange realized to Egypt through many tributaries such as tourism, returns of workers abroad, Suez Canal revenues, foreign investment and exports of various commodities.

Thus, this study comes to clarify those repercussions and their repercussions on the performance of the Egyptian economy and the outcome of Egypt's foreign exchange earnings due to those negative repercussions. The study has concluded with a number of results and recommendations aimed at limiting these repercussions, remedying their consequences, and preparing, at the global and local levels, for similar crises that could arise in the future.

key words: Economic crisis, macroeconomic indicators, foreign exchange tributaries, supply chains, fiscal and monetary policies.

المقدمة

ربما لم يجتمع العالم - في العصر الحديث - حول قضية مصيرية واحدة، مثلما اجتمع مؤخرًا حول التداعيات الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية لتفشي وانتشار جائحة فيروس كورونا المستجد، سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو العالمي، وهو عادة إجماع نادر الحدوث في أوقات السلم، وكأن العالم أصبح في حالة حرب كونية ضد عدو مشترك يهاجم بشراسة وبلا هوادة فيصيب استقرار أرسخ الأنظمة الاقتصادية، وبكل ما بات يتطلبه الأمر من أهمية طرح المزيد من السياسات والإجراءات الاحترازية والعلاجية لمواجهتها. بل ربما لا نبالغ إذا قلنا أن تداعيات الأزمة يمكن أن تؤدى إلى تصدع في النظام الاقتصادي العالمي، والذي ظل يحكم العالم لأكثر من سبعة عقود، ومنذ الحرب العالمية الثانية، إذ يتصدر اختلال موازين القوى العالمية ونقل الهيمنة والزعامة الاقتصادية إلى قوى جديدة الآثار المحتملة والقريبة، وبما قد يكون سبيلاً لنشوب المزيد من الصراعات الدولية التى تهدد بمخاطر مستقبلية بأكثر مما تنذر به[(١)].

ولعل الموجع في الأمر أن هذه الأزمة تأتي في وقت يعاني فيه الاقتصاد العالمي بالفعل من هشاشة حقيقية، فهو لم يتعاف بعد من آثار الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ [(٢)]. فبحلول أبريل ٢٠٢٠، كان هناك أكثر من ١٥٠ دولة وقد أوقفت جُل أنشطتها التعليمية والترفيهية بل والخدمية أحيانًا، كما أثرت الإغلاقات الإلزامية تلك، إلى جانب إتباع ضوابط التباعد الاجتماعي التلقائي من جانب المستهلكين والمنتجين[(٣)]، إلى إحداث المزيد من الآثار السلبية الحادة على التجارة في العالم، صاحبتها تقلبات مؤثرة في الأسواق المالية، وتراجعات حادة في أسعار النفط والمعادن الصناعية... إلخ. وتعطلت سلاسل التوريد، ومن ثم كان هناك مزيدًا من إبطاء وتيرة النمو، وحدوث

(١) فرغم أن الاقتصاد الصيني واجه، من خلال عمليات التصحيح الهيكلى التى يتبناها، تراجعًا في معدل نموه خلال العامين السابقين، وانخفضت إنتاجيته بحوالي ٢٪ عام ٢٠١٩، إلا أنه لا يزال يلعب دورًا محوريًا في الاقتصاد العالمي كثاني أكبر اقتصاد بعد الاقتصاد الأمريكي، وكأكبر الاقتصاديات المصدرة لسلع الصناعات التحويلية، والتى وطدت من خلالها الصين علاقتها كشريك تجاري رئيسي لدول العالم. راجع: - د. الوليد أحمد طلحة: التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبريل ٢٠٢٠، ص ٦.

(٢) وذلك فضلًا عن التحديات التى واجهت الاقتصاد العالمي، والمتمثلة في التوترات التجارية بين الصين والولايات المتحدة، والمخاطر الجيو سياسية. راجع World Bank, Global Economic Prospects: Slow Growth and Policy Challenges, Jon. 2020, P.3.

(٣) حيث أغلقت المدارس والجامعات أبوابها أمام ما يقدر بنحو ١,٥ مليار دارس، وأغلقت أكثر من ٨٠ دولة حدودها أمام الوافدين من البلدان المصابة بالعدوى، وأصدرت تعليماتها لسكانها بالعزل الذاتي، راجع: J.K. Jackson et. al., Global Economic Effects of COVID - 19, Congressional Research Service, November 2021, P.1

حالة من الكساد ربما لم يشهدها العالم منذ عشرات العقود[٤].

وبينما كان التأثير أكثر حدة وضررًا على اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية، وهى تلك الاقتصادات التى تعاني من ضعف في أنظمتها الصحية، أو تعتمد بشكل مباشر على التجارة أو السياحة أو تحويلات المغتربين في الخارج، أو على صادرات السلع الأولية، أو تلك التى تعاني من مواطن ضعف مالية، الأمر الذي انعكس جليًا على ارتفاع مستويات ديونها الخارجية وجعلها أكثر عرضة للضغوط المالية، فإن الاقتصادات المتقدمة لم تسلم أيضًا من تلك الآثار[٥]. وهكذا فإن مواطن الضعف المحتملة بالفعل على صعيد الاقتصاد الكلى حدت كثيرًا من قدرة وفعالية المساندة على صعيد السياسات في وقت تشتد فيه الحاجة إليها. وحتى مع وجود هذه المساندة، فمن المتوقع أن تظل التداعيات الاقتصادية للجائحة أمدًا طويلاً.

فمع بدء ارتفاع الحالات المرضية المعدية بشكل حاد، مع أواخر فبراير ٢٠٢٠، اتخذت الحكومات خطوات غير مسبوقة سعيًا وراء احتواء انتشاء الوباء، مما أدى - عن غير قصد- إلى ركود اقتصادي عالمي، حيث جاءت ردود الحكومات في مارس ٢٠٢٠ استثنائية من حيث السرعة التى تمت بها، مع اتساع نطاق السياسات المالية والنقدية التى اتبعتها أو اعتمدتها، وعدد البلدان المشاركة، غالبًا بدون خطة رسمية منسقة. حيث اعتمدت الحكومات، بداية، سياسات نقدية تهدف إلى استقرار الأسواق المالية وضمان تدفق الائتمان. وفي مرحلة تالية، ركزت الحكومات على توفير التدابير المالية الهادفة إلى استدامة النمو الاقتصادي حيث اعتمدت تدابير الحجر الصحي والتباعد الاجتماعي، ثم حولت الحكومات وجهتها نحو السعى لتطوير وشراء وتوزيع اللقاحات.

أهمية الدراسة

على الرغم من مرور قرابة العامين على بدء الجائحة، إلا أن حالة عدم اليقين مازالت قائمة، فمع تزايد حالات التعافي، إلا أنه دائمًا ما يوجد هاجس ظهور موجات جديدة من المرض، الأمر الذي جعل الاعتقاد بأن التصدعات التى أحدثتها الجائحة سوف تستمر لفترة أطول، وأن تترك مظاهر التباعد قصيرة الأجل بصمات دائمة على الأداء متوسط الأجل. وهكذا فلن تعتمد الآفاق المرتقبة على نتيجة المعركة بين الفيروس واللقاحات المنتجة لمواجهته طبيًا، وإنما ترتهن أيضًا بمدى قدرة السياسات الاقتصادية المطبقة، في درجة عالية من عدم اليقين .. كما قلنا، على الحد بصورة فعالة من الضرر الدائم المترتب على هذه الأزمة غير المسبوقة[٦].

ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة، إذ من المتوقع أن يؤدى الانتعاش الاقتصادي المتقطع إلى اتساع الفجوات في مستويات المعيشة بين الاقتصادات المتقدمة وغيرها. وتشير التقديرات إلى أن هذه الاختلافات في مستويات المعيشة تعكس الاختلافات في الدخل التراكمي لكل رأس مال مع خسائر في الفترة من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٢ يتوقع أن تعادل ٢٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي لعام ٢٠١٩، أو حوالي ١٨ تريليون دولار. وتشير التقديرات إلى

[٤] فلقد تراجعت أسعار النفط منذ يناير ٢٠٢٠ ووصلت إلى مستوى تاريخي متدن في أبريل من ذات العام، وجرى تداول بعض الخامات القياسية عند مستويات سلبية، ولعل السبب في هذا التراجع يعود إلى الهبوط الحاد في الطلب، فضلاً عن ارتفاع درجة عدم اليقين التى تحيط بمستويات الإنتاج لدى كبار منتجي النفط، حيث وصلت أسعار النفط في المتوسط خلال عام ٢٠٢٠ حوالي ٣٥ دولار للبرميل مقارنة بحوالي ٦١ دولار عام ٢٠١٩، كما انهارت أسعار المطاط والبلاتين المستخدمان على نطاق واسع في قطاع النقل. راجع: مجموعة البنك الدولي: صدمة منقطعة النظير: جائحة كورونا تزلزل أسواق السلع الأولية. متاح في ٢٠٢١/١١/١٠ على الرابط: https://www.albankaldawli.org/ar/news/coronavirs

[٥] ففي البلدان منخفضة الدخل، أدت آثار الجائحة إلى تبديد المكاسب التى تحققت من قبل في مجال الحد من الفقر، وإلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي وغير ذلك من التحديات القائمة منذ عهد بعيد، حيث يواجه واضعوا السياسات في اقتصاديات الأسواق الناشئة والبلدان النامية صعوبة في تحقيق التوازن، فيما يسعون إلى تعزيز الانتعاش مع الحفاظ على استقرار الأسعار واستدامة المالية العامة، راجع: دانا فوريك: جائحة كورونا ستخلف ندوبًا اقتصادية دائمة في أنحاء العالم، متاح في ٢٠٢١/١١/١٠ على الرابط: https://blogs.worldbank.org/ar/voices/covid-19

[٦] صندوق النقد الدولي: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، إدارة مسارات التعافي المتباعدة. متاح فى ٢٠٢١/١١/١٠ على الرابط: https://www.imf.org

أن أكبر الخسائر ستقع بشكل غير متناسب على اقتصادات السوق ذات الدخل المنخفض والناشئة. بالإضافة إلى ذلك، قدر صندوق النقد الدولي (١) أن الدخل الفردي سيظل دون مستويات ما قبل الجائحة لعدة سنوات، مما يؤثر سلبًا على الإنتاجية؛ (٢) أن الطلبات المفروضة على النظم الصحية الوطنية للتصدي للوباء يمكن أن تعرقل علاج الأمراض الأخرى؛ (٣) يمكن أن يؤدى إفلاس الشركات إلى خفض الإنتاجية، أو (٤) يمكن أن يؤدي ارتفاع مستويات الديون إلى استبعاد الاقتراض والاستثمار المحتملين[٧].

كما حث صندوق النقد الدولي قادة مجموعة العشرين على الحفاظ على سياسات نقدية ومالية داعمة لتقليل الأثر الاقتصادي للركود العالمي، وعلى وجه الخصوص، أوصى الصندوق بمجموعة من السياسات النقدية التيسيرية التى تتميز بأسعار فائدة منخفضة وبرامج للبنك المركزي لتسهيل توافر الائتمان، واستمرار الدعم المالي للأفراد والشركات، والمشاركة في برنامج استثمار متزامن للبنية التحتية لتعزيز النمو. وفقاً لتحليل صندوق النقد الدولي، إذا تساوت جميع العوامل الأخرى، فإن زيادة الإنفاق على البنية التحتية من قبل دول مجموعة العشرين بنسبة نصف في المائة من إجمالي الناتج المحلى في عام ٢٠٢١ واحد فى المائة في عام ٢٠٢٢ حتى ٢٠٢٥ سيؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة ٢ في المائة في عام ٢٠٢٥، مقارنة بنمو أقل من ١,٢٪ للنهج غير المتزامن[٨].

وبالطبع لم تكن مصر بمعزل عن هذا الحدث الجلل، وعن آثاره وتداعياته السلبية كباقي الاقتصاديات النامية، وبخاصة في ظل اعتماد مصر بدرجة عالية على التمويل الخارجي وعلى تحويلات المغتربين من العاملين بالخارج، وعلى قطاعات ذات صلة وثيقة بتلك التداعيات كقطاع السياحة، فضلاً عن التأثر الشديد لإيرادات قناة السويس مع انخفاض حركة التجارة العالمية، وضعف الصادرات من السلع الأولية، وهي كلها قطاعات رئيسية لتوفير النقد الأجنبي، فضلاً عن أهميتها في التشغيل والناتج المحلي الإجمالي. حيث أظهرت المؤشرات الأولية لموازنة العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ وجود انعكاسات سلبية على أغلب مؤشرات الموازنة، والمحصلة هي انخفاض معدل النمو المستهدف في أعقاب ظهور الجائحة مقارنة بالسنوات السابقة[٩].

هدف الدراسة

جاءت هذه الدراسة لتقف عن كثب على أهم التداعيات التى طالت الاقتصاد العالمي من جراء أزمة فيروس كورونا المستجد، ولم تدع اقتصادًا واحدًا لم تترك بصماتها على كافة مؤشراته، ولتسجل الجهود التى بذلت للمواجهة، وبالطبع لترصد أيضًا انعكاسات تلك التداعيات على بيئة الاقتصاد المصري، كأحد الاقتصادات المنكشفة على العالم، وذلك من خلال قياس التغيرات التى طالت حصيلة النقد الأجنبي المتحقق لمصر عقب حدوث الأزمة، خاصة وأن مصر كانت تنعم في الفترة التى واكبت انتشار الفيروس بقدر كبير من الاستقرار الاقتصادي وتحسن مؤشرات الأداء الكلى في أعقاب تطبيق برنامج الإصلاح المالي والاقتصادي منذ عام ٢٠١٦، ومن ثم التعرض للإجراءات، سواء على جانب السياسة المالية أو النقدية أو الاجتماعية، التى اتخذتها الحكومة المصرية لمواجهة تداعيات الوباء والحد من آثاره، ومقدار ما حققته من نجاح في ذلك الأمر.

---

[٧] G-20 Surveillance Note, International Monetary Fund, November 2020, P.6.

[٨] J.K. Jackson, Global Economic Effects of COVID. 19, Op. Cit, P.9

[٩] حول تطور قيم المصادر الرئيسية للنقد الأجنبي راجع: د. فاديه محمد عبد السلام: تداعيات أزمة كورونا على تحويلات العاملين المصريين بالخارج، سلسلة أوراق السياسات، الإصدار الثاني، معهد التخطيط القومي، مايو ٢٠٢٠، ص١٨.

تساؤلات الدراسة

أخذًا في الاعتبار أن انتشار جائحة كورونا قد مثل أزمة عالمية ربما غير مسبوقة في شمولها، إذ طالت كل اقتصادات العالم دون استثناء، مما استدعى معه الأمر اتخاذ إجراءات أيضًا غير مسبوقة للحد من تداعياتها، فإنه يمكننا أن نطرح - عبر هذه الدراسة - عددًا من التساؤلات الهامة التى ينبغي الإجابة عليها، لعل من أهمها:

- ما هي الأزمة وما هي أنواعها، وإلى أى مدىً مثلت جائحة كورونا أزمة اقتصادية لها تداعياتها العالمية؟
- لماذا جاءت هذه الأزمة في خطورتها وجسامتها وحدتها كواحدة من أهم وأخطر الأزمات الاقتصادية عبر التاريخ الحديث، وما هي الأسباب التى أدت إلى تفاقم نتائجها؟
- ما هي النتائج والتداعيات الاقتصادية التى طالت الاقتصاد العالمي جراء الأزمة؟ ولماذا لم تأت هذه التداعيات واحدة، وعلى ذات الدرجة من الحدة، لجميع الاقتصادات، وما هي أسباب هذا التباين؟
- ما الإجراءات التى اتخذتها الدول للحد من تداعيات هذه الأزمة؟
- ما نتائج وتداعيات هذه الأزمة على الاقتصاد المصري وعلى روافده من النقد الأجنبي؟
- كيف واجهت الحكومة المصرية تداعيات أزمة كورونا على مختلف المستويات؟

فرضية الدراسة

تنطلق الدراسة من فرضية رئيسية تسعى إلى الوقوف على مدى صحتها وهي أن أزمة انتشار فيروس كورونا، مع نهاية عام ٢٠١٩ وتفشيه خلال عام ٢٠٢٠ قد طالت كافة اقتصادات العالم وأصابتها بالشلل التام لفترة ليست بالقصيرة، وأن الاقتصاد المصري لم يكن بمعزل عن تلك التداعيات، حيث تأثرت مؤشرات الاقتصاد الكلي المصري تأثرًا انعكس على حصيلة مصر من النقد الأجنبي في أعقاب الأزمة.

حدود الدراسة

تتسع حدود الدراسة من حيث المكان لتشمل تأثيرات الأزمة على مصر والعالم الخارجي، بينما تركز الدراسة زمانيًا على الفترة التى أعقبت تفشي الوباء ، وبخاصة خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٠ وحتي نهايته ، لتمتد إلى العام السابق للجائحة ٢٠١٩ والعام التالي لها ٢٠٢١، للوقوف على مقارنات تلك الآثار خلال الأعوام الثلاثة، ومن ثم تقدير مدى تدرج حدة الآثار مع بدء الأزمة وما أعقبها من فترات انتشار، أو من مراحل تعافي عبر هذه المدة.

منهجية الدراسة

تتبع الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في تناول الموضوع لسبر أغواره، وذلك من خلال إبراز انعكاسات وتداعيات انتشار وباء كورونا على أداء الاقتصاد العالمي، وبخاصة على الاقتصاد المصري، حيث يتعدى المنهج مجرد جمع بيانات وصفية حول الموضوع إلى تحليل وربط وتفسير تلك البيانات وقياسها واستخلاص النتائج منها.

خطة الدراسة

تحقيقًا لأهداف الدراسة وتناولاً لموضوعاته، تم تناول الدراسة من خلال مطلب تمهيدي ومبحثين على النحو التالي:

- المطلب التمهيدي: أزمة فيروس كورونا
- المبحث الأول: التداعيات الاقتصادية العالمية للأزمة
- المبحث الثاني: تداعيات الأزمة على الاقتصاد المصري
- الخاتمـــــــــة: النتائج والتوصيات
- قائمـــة المراجـع

مطلب تمهيدي: أزمة فيروس كورونا

يواجه العالم منذ أواخر عام ٢٠١٩ تفشيًا سريعًا، بل ومذهلاً، لفيروس كورونا في كافة أرجائه، مما تسبب في سقوط مئات الآلاف من الضحايا، الأمر الذي عكس آثاره في توقف العديد من الأنشطة وارتباك مظاهر الحياة، بل وأساليبها في كثير من الدول. ولم يقتصر الأمر على كونه مسألة تقتصر أو تتعلق بالصحة، بل امتدت آثاره لتشمل العديد من المجالات في كافة نواحي الحياة.

وتعد جائحة كورونا وباءً غير مسبوق بسبب تطوره من صدمة صحية إلى أزمة اقتصادية واجتماعية ستتفاقم على المدى الطويل مع تراجع النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة، وربما تجاوزت في آثارها، وبخاصة على الصعيد الاقتصادي، جميع سابقاتها، إذ أثرت في جانبي العرض والطلب وسلاسل القيمة العالمية، كما لم تقتصر آثارها على قطاع واحد بل أثرت في كافة القطاعات في ذات الوقت[١٠].

وسوف نتناول عبر هذا المطلب التمهيدي ماهية فيروس كورونا المستجد، ثم نوضح مفهوم الأزمة في جانبها المالي والاقتصادي، وأنواع الأزمات الاقتصادية، وذلك على النحو التالي:

أولاً- ماهية فيروس كورونا المستجد:

أعلنت منظمة الصحة العالمية أن جائحة فيروس كورونا المستجد يتسبب بها فيروس ينتمي إلى فصيلة فيروسات كورونا، والتي تنتمي بدورها إلى نظام الفيروسات التي قد تسبب المرض للحيوان أو الإنسان، وأن عددًا من فيروسات كورونا تُسبب لدي البشر عدوي الجهاز التنفسي التي تتراوح حدتها من نزلات البرد الشائعة إلى الأمراض الأشد خطرًا وفتكًا، مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية (ميرس)، والمتلازمة النفسية الحادة (السارس)، وأخيرًا جائحة فيروس كورونا المستجد[١١].

ولقد كان الظهور الأول لهذا الفيروس، المسبب للمرض، بمدينة «ووهان» عاصمة مقاطعة هوبى بجمهورية الصين الشعبية، حيث لم يُعرف المرض وقتها بهذا الاسم، بل أطلق عليه مسمى «المتلازمة التنفسية الحادة الكارثية» (سارس- كوف ٢ أو SARS - COV٢)، ثم أطلق عليه عقب ذلك مسمى مرض الفيروس التاجى

[١٠]د. أميرة عمارة: تأثير جائحة كورونا على البطالة في مصر، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد الثاني والعشرون، العدد الرابع، أكتوبر ٢٠٢١، ص٤٣.

[١١]وهو التعريف المنشور بموقع منظمة الصحة العالمية التابعة لهيئة الأمم المتحدة: راجع: https:www.Who.Int/ar/emergencies/diseases/novel-Coronavirus-2019.

٢٠١٩، أو ما يطلق عليه مصطلح (Covid-١٩) [١٢].

وحيث تعرف فاشية الأمراض بأنها «حدوث حالات من مرض تتجاوز المتوقع في تجمع ما أو منطقة جغرافية معينة أو موسم محدد»[١٣]، ففي الحادي عشر من مارس ٢٠٢٠، أعلنت منظمة الصحة العالمية أن هذا المرض بات بشكل جائحة (وباء عالمي)، بعد أن تفشى في كثير من دول العالم، وأثر بالتالي على كافة الأنشطة الإنسانية. واصطلاحيًا تعرف الجائحة بأنها «وباء ينتشر بين البشر في مساحة كبيرة وإطار جغرافي واسع، وقد تصل في اتساعها لتضم كافة أرجاء المعمورة. بينما يُعرف الوباء بأنه «كل مرض ينتقل بالعدوى وينتشر بين الناس». وهكذا يطلق الوباء Epidemic للدلالة على انتشار المرض في بلد ما بسرعة، بينما الجائحة Pandemic للتعبير عن شيوع انتشاره في أكثر من دولة وعلى نطاق إقليمي واسع[١٤].

إن وصف فيروس كورونا المستجد بأنه جائحة يأتي لوصف مرحلة انتشاره كوباء لا يمكن السيطرة عليه، وهو اعتراف بانتشاره عالميًا، مما تطلب اعتباره أمرًا استثنائيًا كحالة فرضت على كافة دول العالم واقعًا جديدًا يتطلب الأخذ بما تقرره الاحتياطات الصحية لمنع انتشاره، فكان الاتجاه نحو إغلاق الحدود، ووقف رحلات الطيران بين كثير من الدول، مع فرض العديد من القواعد الاحترازية، أخذًا بالتوصيات ووفقًا لمعايير منظمة الصحة العالمية التي تقرر مبدأ التباعد الاجتماعي كأحد الحلول لمواجهة هذه الجائحة، خاصة في ظل اعتراف المنظمة بأن الجائحة المنظورة سوف تستمر طويلاً[١٥]، وأن السيطرة عليها ليس بالأمر الهين، أخذًا في الاعتبار ما تعرضت له البشرية من جوائح سابقة وما نتج عنها من مخاطر وآثار كارثية[١٦].

ثانياً- مفهوم الأزمة ماليًا واقتصاديًا وعوامل تباين آثارها بين الدول:

وصفت جائحة كورونا بأنها أزمة مركبة ومعقدة ذات جوانب صحية وإنسانية واجتماعية واقتصادية، محلية ودولية، حتى وإن لم تكن ذات وتيرة واحدة فى كل الدول، ولا حتى القطاعات المختلفة داخل الدولة الواحدة، وهو ما يثير التساؤل أولاً حول ماهية الأزمة، وبخاصة من منظورها الاقتصادي والمالي، باعتبارهما يمثلان صلب دراستنا، ثم التساؤل ثانياً عن أسباب هذا التباين، وما هي العوامل التى تؤثر في بعض الاقتصاديات أكثر من غيرها.

أ- ماهية الأزمة وأنواعها:

تعرف الأزمة Crisis - بصفة عامة - بأنها عملية تطورية غير مرغوبة وغير متوقعة غالبًا، وذات طبيعة زمنية محددة، وعادة ما ينجم عنها آثارًا متباينة، وتتطلب اتخاذ قرارات فورية وإجراءات مضادة للحد من آثارها

[١٢] يمكن فهم مصطلح (COVID-19) في سياق تفكيك مكوناته كما تطرحها منظمة الصحة العالمية كالتالي: CO تأتي اختصارًا لكورونا (Corona)، VI إشارة إلى كلمة فيروس (Virus)، و D اختصارً لكلمة (Disease) أى مرض، بينما يرمز الرقم (١٩) إلى العام الذي ظهر فيه الفيروس لأول مرة بمدينة ووهان الصينية، راجع: خديجة العمري، طلحة بوخاتم، هوارى نور الدين: أثر جائحة كورونا على أهم مؤشرات أداء الاقتصاد العالمي، دراسة تحليلية، مجلة دفاتر اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر المجلد ١٢، العدد (٢)، نوفمبر ٢٠٢١، ص١٠٣ - ١٠٤، وراجع أيضًا: د. أمل عبد الفتاح: التعامل مع الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كورونا COVID-19 في مصر: رؤية مستقبلية، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة قناة السويس، العدد الرابع والثلاثون، سبتمبر ٢٠٢٠، ص٥٠١.

[١٣] حيث أعلنت منظمة الصحة العالمية في ٣٠ يناير ٢٠٢٠ أن أعداد الإصابات شكلت حالة طوارئ صحية عامة تثير القلق الدولي، ودعت إلى اتخاذ تدابير الطوارئ الصحية حول العالم، راجع: https://www.Who.Int/ar/emergencies/diseases/novel/Coronavirus-2019.

[١٤] د. محمد الدسوقي: مفهومان مختلفان، ما الفرق بين الوباء والجائحة؟ متاح على الرابط: https://mubasher.aljazeera.net/news

[١٥] منشور على موقع France 24 بالعربية في ٢٢ أبريل ٢٠٢٠ على الرابط: https://www.france24.com/ar/2020242

[١٦] لعل من أهم وأشهر الجوائح التى مرت بالعالم، يأتي وباء الانفلونزا عام ١٩١٨ والذي اجتاح العالم وأصيب به زهاء (٥٠٠) مليون شخص، توفي منهم خمسون مليونًا، ثم وباء انفلونزا الخنازير ٢٠٠٩، والتى أصابت أكثر من ٢٠٪ من سكان العالم. لمزيد من التفاصيل راجع: واشنطن بوست: ١٠ أوبئة أشد فتكا عبر القرون، أعادت صياغة العالم. متاحة في ٢٠٢٠/٤/٩، على الرابط: https://www.aljazeera.net/news/politics

السلبية، التى تعكس مدى خطورتها ومدى تهديدها للمؤسسات المختلفة بالدولة[١٧].

وكلما كانت الدولة أكثر انفتاحًا على العالم الخارجي، ولديها المزيد من العلاقات المتشابكة، التجارية والمالية والاقتصادية، كلما كانت أكثر تأثرًا بالأزمات الخارجية وانعكست تداعيات الأزمة عليها، وتأثر استقرارها الداخلي، وبخاصة في جانبها الاقتصادي، محدثة حالة من الاختلال وعدم التوازن بين العرض والطلب[١٨].

وحقيقة لم تكن الأزمات الاقتصادية ظاهرة وليدة الاضطراب المالي العالمي الذي انطلق في أمريكا عام ٢٠٠٧، مسببًا زلزالاً اقتصاديًا واسع النطاق، ولم تكن حدثًا جديدًا خلال الأزمة الأسيوية في تسعينات القرن الماضي، أو حتى خلال الأزمة الأقوى في العصر الحديث عندما عاني العالم من «الكساد العظيم»، الذي ضرب الاقتصاد العالمي في ثلاثينيات ذات القرن، وكان له تداعياته الممتدة التى طالت دول العالم أجمع. فالأزمات، بنوعيها الاقتصادي والمالي، مثلث جزءًا أصيلاً من تاريخ البشرية وكانت سببًا في انهيار الكثير من الحضارات القديمة.

وحقيقة، فإن حدوث الأزمات هو أمر حتمي لا مفر منه، ولكن المشكلة تكمن في أن أحدًا لا يعلم متى وكيف ستحدث، إذ قد يكون ذلك بشكل تلقائي، كنتيجة للطبيعة الدورية للاقتصاد، أو ربما نتيجة لتدخل بشري غير مقصور (كحالة ازدياد حجم الديون وعدم القدرة على السداد)، أو بسبب حدوث أزمة طبيعية أو صحية كانتشار الأوبئة أو الظروف المناخية القاسية ..... إلخ.

١- الأزمة المالية Financial Crisis:

تعرف الأزمة المالية بأنها انخفاض حاد ومفاجئ في أسعار نوع أو أكثر من الأصول، سواء كانت مادية كالآلات والمعدات والأبنية وغيرها، أو كانت مالية كحقوق ملكية لرأس المال المادي أو للمخزون السلعي كالأسهم وحسابات الادخار. وتنقسم الأزمة المالية بشكل عام إلى قسمين أساسيين، الأول: يعتمد على العملة والانخفاض المالي المفاجئ، والثاني: يحتوى على الديون والصناعة المصرفية[١٩].

كما تعرف الأزمة المالية أيضًا بأنها انهيار النظام المالي بأكمله مصحوبًا بفشل عدد كبير من المؤسسات، المالية وغير المالية، وانكماش حاد في النشاط الاقتصادي للدول لأسباب تتعلق بعجز في ميزان المدفوعات أو انخفاض حجم الاحتياطي الأجنبي، أو انخفاض أداء القطاع المصرفي، الأمر الذي نجد صداه في تدهور قيمة العملة وأسعار الأسهم، ومن ثم التأثير السلبي على قطاع الإنتاج، وإعادة توزيع الدخول والثروات فيما بين الأسواق المالية الدولية[٢٠].

ويعرفها البعض الأخر بأنها تلك التذبذبات العميقة التى تؤثر كليًا أو جزئيًا على مجمل المتغيرات المالية، وعلى حجم إصدار وأسعار الأسهم والسندات، وإجمالي القروض والودائع المصرفية، ومعدل الصرف، وهو ما يعكس الانهيار الشامل في النظام المالي والنقدي.

---

[١٧] د. سعيد عبد العزيز عثمان، د. محمد جابر حسن: تداعيات الأزمة المالية العالمية على قطاع السياحة المصري (السيناريوهات المحتملة والحلول المقترحة)، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد (٢) المجلد رقم (٤٦)، يوليو ٢٠٠٩، ص١٦.

[١٨] محمد أزاكير: ما هي الأزمة الاقتصادية؟ وهل تحدث بشكل متعمد، وما هي الأسباب والأنواع؟ متاحة في ٢٠٢١/١١/٢٢، وذلك على الرابط:https:arabic.Sputniknews.com

[١٩] زكريا شعباني: البنوك الإسلامية: الحل الأمثل لمشاكل الأزمات المالية (الأزمة المالية العالمية كمثال)، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد (٢) يونيو ٢٠١٥، ص٧٠، وراجع أيضًا: د. على فلاح المناصير، وصفى الكساسبة: الأزمة المالية العالمية، حقيقتها وأسبابها وتداعياتها وسبل العلاج، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن، ٢٠٠٩، ص٧.

[٢٠] ميمونة داودى: ظهور الأزمات المالية، دراسة أزمة الكساد الكبير (١٩٢٩ - ١٩٣٣)، والأزمة المالية (٢٠٠٧ - ٢٠٠٨)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، ٢٠١٤، ص٨.

وعليه يمكن الوقوف عند الخصائص الأساسية للأزمة المالية، في أنها:

- فجائية وحدة حدوثها واستقطابها لاهتمام الجميع.
- تشابكية وتعقيد أسبابها وعوامل حدوثها.
- ضبابية ونقص المعلومات الكافية عنها.
- تواتر أحداثها سريعًا مما يعكس ظلالاً من الشك حول البدائل المطروحة لمجابهتها والخوف الحاد من آثارها وتداعياتها.

ولعل أزمة الكساد العظيم Great Depression ١٩٢٩، تمثل واحدة من أسوأ الأزمات المالية فى القرن العشرين، والناتجة عن انهيار سوق الأسهم الأمريكي بنسبة ١٣٪ مع بداية الأزمة، والمتفاقمة عبر عشر سنوات بسبب القرارات السياسية السيئة للحكومة الأمريكية، والمؤدية إلى خسائر فادحة في الدخل، وتحقيق معدلات بطالة قياسية (٢٥٪) عام ١٩٣٢، وخسائر في القطاع الإنتاجي، وبخاصة في الدول الصناعية[٢١]. كما تعتبر الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨ واحدة من أشد الأزمات المالية حدة، والتي تعرض لها أيضًا الاقتصاد الأمريكي، والتي عكست مدى هشاشته، وتمثلت مظاهرها في أزمة سيولة نقدية أدت إلى انهيار العديد من البنوك (بنك ليمان براذرز) وإعلان إفلاسها، وانتهاءً بتدني أسعار الأسهم وانخفاض مؤشرات البورصة وانهيار العديد منها، حيث تطلب الأمر عمليات إنقاذ حكومية، استغرقت ما يقارب عقد من الزمان لتعود الأمور لطبيعتها، إلا أن محصلتها استدعت إنفاق مليارات الدولارات والقضاء على ملايين الوظائف[٢٢].

٢- الأزمة الاقتصادية Economic Crises:

تعرف الأزمة الاقتصادية بأنها حالة من الصعوبة يمر بها بلد أو مجتمع ما نتيجة حالة غير اعتيادية من التطورات غير المتوقعة في تشغيل النظام المالي بمكوناته، مما يؤثر في الحالة الاقتصادية بشكل سلبي، وعادة ما تحدث هذه الأزمة نتيجة لخلل فى التوازن الاقتصادي ما بين الاستهلاك والإنتاج، وتكون لها تداعياتها السلبية في الهيكلة الاقتصادية والسياسية للدول. فالأزمة الاقتصادية هي نتاج لحالة عامة من عدم الاستقرار الاقتصادي، والذي يتجلي في انخفاض الإنتاج وإفلاس الشركات وارتفاع معدلات البطالة وانهيار في سوق الأسهم، وتدهور في سعر الصرف، وبالإجمال انخفاض في مستوى معيشة الأفراد، وانخفاض الناتج القومي الإجمالي، وعادة ما لا تقتصر تلك الآثار السلبية على قطاع بعينة، وإنما تمتد لتشمل قطاعات اقتصادية أخرى، وربما تصيب اقتصاد بلد

---

[٢١] فريد كورتل: الأزمة المالية، مفهومها، أسبابها وانعكاساتها على البلدان العربية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد ٢٠ (أ)، ٢٠٠٩، ص١٨، وراجع أيضًا: Mian, A. and Sufi, A., the Great Recession: Lessons From Microeconomic Data, American Economic Review, ١٠٠-٥٦. (٢), ٢٠١٠, Pp. ٥١

[٢٢] ويشهد التاريخ حدوث العديد من الأزمات المالية العالمية، وبخاصة مع سيادة الاقتصاد الرأسمالي، ولعل أبرزها: أزمة عام ١٨٦٦، حيث تعرضت عدة بنوك إنجليزية للإفلاس، مما أدى لحدوث أزمة مالية طاحنة عصفت باستقرار النظام المإلى البريطاني. أزمة الديون العالمية مع مطلع ثمانينيات القرن الماضي، والناتجة عن توسع البنوك التجارية العالمية في الإقراض لدول العالم الثالث، في ظل تحرير القطاع المالي والمصرفي وحرية حركة رؤوس الأموال، حيث تعثرت الكثير من تلك الدول المدينة وأعلنت عن عدم قدرتها على الوفاء بأعباء الديون وخدمتها بداية بالمكسيك عام ١٩٨٢، حيث استمرت محاولات التصحيح بين الدول الدائنة والمدينة قرابة العقدين. الأزمة المالية عام ١٩٩٧، والتى طالت العديد من الدول الآسيوية، بداية بانهيار عملة تايلاند عقب قرار تعويمها، حيث فشلت الحكومة التايلاندية في دعم تلك العملة فيى مواجهة موجات المضاربات القوية التى تعرضت لها، وكان لذلك أثره المباشر على دول أخرى كالفلبين وإندونيسيا وكوريا الجنوبية، ليتزايد إجمالي الدين الخارجي لأكثر الدول الأسيوية ليصل إلى ١٨٠٪ من حجم إنتاجها المحلى. لمزيد من التفصيلات حول تلك الأزمات المالية، راجع: محمد أزاكير: مرجع سابق ص ٦-٧، فريد كورتل: مرجع سابق ص ١٥-١٧.

بأكمله، وفي حالات معنية تمتد لتطول اقتصاديات دول أخرى[٢٣].

وعليه يمكن الوقوف عند الخصائص الأساسية للأزمة الاقتصادية، فيما يلي:

- فجائية وحدة حدوثها نتيجة اضطراب في أحد أجزاء الاقتصاد.
- ليس كل مشكلة داخل الاقتصاد تسمي أزمة اقتصادية، وإنما يمكن اعتبارها كذلك متى لم يتم احتوائها.
- تكرارية حدوثها بشكل متواتر مع صعوبة تجنبها نظرًا لاختلاف أسباب حدوثها (بسبب انهيار البورصة ١٩٢٩، بسبب الديون ١٩٨٢، بسبب التعويم ١٩٩٧، بسبب الرهن العقاري وفشل البنوك ٢٠٠٨، بسبب جائحة كورونا ٢٠١٩).
- تُحدث حالة من الذعر بين المواطنين والمودعين بالبنوك، فيسارعون بسحب ودائعهم أو بيع ممتلكاتهم خوفًا من انخفاض قيمتها.

وهكذا يمكن أن نميز بين الأزمة الاقتصادية والأزمة المالية، فالأولى تعكس حالة من التدهور المباشر في النشاط الاقتصادي للبلاد قد يؤثر على حجم الناتج المحلى الإجمالي، وعادة ما يكون لها تداعيات واسعة النطاق وفقاً لحجم الأزمة ، على نحو ما حدث في حالة أزمة جائحة كورونا، أما الثانية فتعكس حالة تنخفض فيها قيم الأصول المالية بسرعة في الاقتصاد، وتؤثر بشكل مباشر على القطاعين المالي والمصرفي (وهما من مكونات الاقتصاد الكلي)، إلا أنها بالطبع تعكس تداعياتها على النشاط الاقتصادي، بل وقد تؤدي إلى حدوث أزمة اقتصادية على نحو ما حدث في عام ٢٠٠٨. فالأزمة الاقتصادية هي المشكلة التي تضرب عموم النشاط الاقتصادي مباشرة، أما الأزمة المالية فهي التي تضرب جزءًا منه فقط، وتحديدًا القطاع المالي أو المصرفي، ومن ثم قد تتحول إلى أزمة اقتصادية متى لم يتم احتوائها سريعًا.

لقد مثل الركود الحادث عام ٢٠٢٠ حالة جديدة غير مسبوقة، عند مقارنتها بمسببات الركود في الحالات السابقة، حيث تسبب فيروس كورونا في إحداث تلك الصورة الجديدة من الركود. فإذا كانت أزمة الديون الآسيوية عام ١٩٩٧ قد نجمت عن انهيار البات التايلاندى في يوليو من ذات العام، مما خلق حالة من الذعر تسبب في أزمة مالية على مستوى المنطقة وركود اقتصادي في آسيا[٢٤]، والأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨، والتي ترجمت أيضًا إلى ركود، كانت قد نجمت عن السياسة النقدية المتساهلة التي خلقت فقاعة Bubble، تلتها قروض الرهن العقاري عالية المخاطر، والهياكل التنظيمية الضعيفة، والرافعة العالية High Leverage في القطاع المصرفي[٢٥]، فلقد تسبب انتشار الفيروس عام ٢٠٢٠ إلى إغراق العالم في حالة من الركود العالمي الشامل[٢٦].

لقد كانت الصدمة التي ضربت الاقتصاد العالمي بسبب فيروس كورونا أسرع وأقوى من غيرها من سابقات الأزمات، حيث كان من تداعياتها تدهور كافة المؤشرات الاقتصادية والمالية خلال ثلاث أسابيع فقط، بل شهدت أسواق الأسهم المالية فقدان حولي ٦ تريليون دولار خلال أسبوع واحد من (٢٤ - ٢٨ فبراير ٢٠٢٠)، وخسران

---

[٢٣] رزان صلاح: مفهوم الأزمة الاقتصادية، ثم الاطلاع عليه في ٢٠٢١/١١/٢٢ على الرابط: mawdoo3.com

[24] Radelet, S. and Sachs, J., The Onset of the East Asian Financial Crisis (No. W6680), National Bureau of Economic Research, 1998, P.12.

[25] Allen, F. and Carletti, E., An Overview of the Crisis: Causes, Consequences and Solution, International Review of Finance, 10 (1), 2010, P. 1-26.

[26] Financial Times, Global Recession Already Here, Say Top Economists. Available at: https://www.ft.com/content/be732afe-6526-11.

مؤشر ستاندارد أند بورز ٥٠٠ (Sand P ٥٠٠ Index) لأكثر من ٥ تريليونات دولار من حيث القيمة في ذات الأسبوع، كما شهدت أكبر عشر شركات في ذات المؤشر خسارة مجمعة بأكثر من ١,٤ تريليون دولار[٢٧].

وفي نطاق المنطقة العربية سجلت أسواق المال العربية تراجعًا ملحوظًا في مارس ٢٠٢٠، حيث تراجع مؤشر سوق دبي المالي بنسبة ٢١,٧٪، وتراجعت بورصة البحرين بنسبة ١٤,٩٪، وهبطت قيمة الأسهم في سوق الدوحة للأوراق المالية بنسبة ١٣,٨٪، والبورصة المصرية بنسبة ٥,٤٪، بينما بلغ معدل تراجع قيمة الأسهم في سوق المال السعودي، بما يعادل ١١,٥٪[٢٨].

ب- أنواع الأزمات الاقتصادية وأسباب تحققها:

تتعدد صور وأنواع الأزمات الاقتصادية، وتتخذ أشكالاً مختلفة مع تعدد أسباب وقوعها، إلا أننا يمكن أن نقف عند نوعين متميزين للأزمة الاقتصادية وهي:

الركود Recession :

وهو ما يعرف بأنه هبوط أو انخفاض في النمو الاقتصادي لمنطقة أو لسوق معين، يظهر أثره عادة في الناتج المحلى الإجمالي، ويستمر في العادة لبضعة أشهر متتالية قد تصل لعامين. وقد يمثل اتخاذ الدولة لسياسة نقدية أو مالية تقشفية، وبما يؤدى إلى انخفاض الطلب، سببًا مباشرًا في حدوث حالة الركود[٢٩].

وقد يقع الركود بشكل تلقائي نتيجة الطبيعة الدورية التي يعمل بها الاقتصاد، والتي تتشكل من مراحل، التوسع ثم القمة ثم الركود ثم القاع تم التعافي، حيث يبدأ الاقتصاد بالنمو إلى أن يصل إلى ذروته فيقل الطلب بالتزامن مع زيادة الإنتاج، أي يصبح معدل الإنفاق غير قادر على امتصاص كثافة المعروض من السلع، وبما يحدث صدمة للسوق، ويستمر إلى أن يصل ضعف النشاط الاقتصادي إلى أدنى مستوى (قاع الدورة الاقتصادية)، وفي هذه الحالة تكون أسعار السلع قد انخفضت بشكل هائل، فيبدأ المستهلك في العودة للشراء بكثافة.

وهناك حالة متميزة من حالات الركود، وهي ما يطلق عليها الركود التضخمي، كأحد الحالات النادرة التي يرتفع فيها مستوي البطالة ويزداد التضخم في نفس الوقت، جنبًا إلى جنب مع تباطؤ النمو الاقتصادي، حيث تبدأ الشركات وأرباب الأعمال في الاستغناء عن بعض موظفيهم توفيرًا للأموال، مما يعكس ضعف القدرة الشرائية للمستهلكين وينخفض الإنفاق، ويغدو التباطؤ أكثر حدة، وتتعمق الأزمة الاقتصادية، الأمر الذي قد يؤدى إلى حالة شبه كارثية قد تعصف بالاقتصاد كله، لنصل إلى حالة من الانهيار الاقتصادي. ولكن من المهم هنا الإشارة إلى أن الوصول لحالة الانهيار الاقتصادي قد لا يكون انعكاسًا وأثرًا فقط لحالات الركود أو الانكماش، وإنما قد تحدث بداءةً بسبب حدث غير متوقع كحالة جائحة كورونا مثلاً[٣٠].

---

[٢٧] مؤشر ستاندرد آند بورز ٥٠٠ هو مؤشر أسهم يضم أسهم أكبر ٥٠٠ شركة مالية أمريكية تضم عددًا من البنوك والمؤسسات المختلفة، لمزيد من التفاصيل راجع: Ozili, P. and Arun, T., Spillover of COVID-19: Impact on the Global Economy, Article in SSRN Electronic Journal, March 2020, P. 2.

[٢٨] د. الوليد أحمد طلحة: مرجع سابق، ص٢٨.

[٢٩] د/ منصور على شطا: دراسة تحليلية لدور الحزم التحفيزية لاحتواء تداعيات أزمة كورونا على تدفقات النقد الأجنبي في مصر، دراسة مقارنة، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة السادات، المجلد ٧، العدد٢، ديسمبر ٢٠٢١، ص ١٥-١٧.

[٣٠] حيث أشارت كريستا لينا جور جيفا، المدير العام لصندوق النقد الدولي إلى احتمالية وتوقع أن يبلغ إجمالي خسارة الناتج الاقتصادي العالمي بين عامي ٢٠٢٠، ٢٠٢٥، نتيجة للوباء، حوالي ٢٨ تريليون دولار، وأن ١٢٠ مليون وظيفة ستفقد بشكل دائم في صناعة السياحة وحدها، مع إثارة الركود الاقتصادي المرتبط بالوباء للمزيد من المخاوف بشأن مشاكل الديون المتزايدة في الاقتصادات النامية، حيث توقع الصندوق أن ما يصل إلى ٤٠٪ من أصول البنوك معرضة لخطر الانهيار. راجع: J.K. Jackson et al., Op. Cit, p.12.

الكساد Depression :

هو ركود طويل الأجل، تزداد شدته مع الوقت، الذي قد يمتد لسنوات، حيث يتجاوز فيه تراجع حجم الاقتصاد وينخفض الناتج المحلى الإجمالي بنسبة لا تقل عن ١٠٪، وبما قد ينذر، بل ويهدد، بأخطار حقيقية للبلاد، إذ عادة ما يصاحبه زيادة في معدلات التضخم والبطالة، وتراجع في توفير الائتمان وإفلاس العديد من الشركات، فضلا عن تراجع القوة الشرائية للسكان، حيث تكون الأسعار أكثر ارتفاعًا، مما يدفع المستثمرون إلى خفض الإنفاق الرأسمالي بنقل الإنتاج، فضلا عن انخفاض حجم الناتج القومي[٣١].

وعادة ما تعكس درجة قسوة وشدة آثار الكساد المصطلح الذي يوصف به، فهناك الكساد الكبير وهناك الكساد العظيم، لذا فهو عادة ما يكون أشد وطأة من الركود. ولعل الكساد العظيم الحادث عام ١٩٢٩ والذي يعد بحق أسوأ كارثة مالية واقتصادية في القرن العشرين، وكذا الكساد الحادث في اندونيسيا عام ١٩٩٨، والمؤدى إلى انخفاض حجم الاقتصاد الاندونيسي بنسبة ١٨٪، والكساد الحادث في تايلاند خلال التسعينات والمستمر لأكثر من عامين والمؤدى إلى انكماش اقتصادها بنسبة ١٥٪، لتعد أمثلة حقيقية لحالات الكساد الاقتصادي في العصر الحديث.

ج - أزمة كورونا الاقتصادية وعوامل تفاقمها وتباين آثارها بين الدول:

في ظل تغليب الاعتبارات السياسية، وتباين الرؤي بين الدول حول خطورة التداعيات الممكن حدوثها، سواء الاقتصادية أو الصحية، كنتيجة لتفشي الجائحة، وأخذًا في الاعتبار حقيقة ما خلفته الأزمة حتى الآن من نتائج كارثية على أغلب الاقتصادات الوطنية، نجد لزامًا أن نقف بداءة على العوامل التي ساهمت في تفاقم هذه التداعيات، قبل أن نرصد حقيقة كون هذه التداعيات قد مثلت أزمة اقتصادية أم لا، مرورًا ببيان الأسباب التي أدت إلى تباين الآثار الاقتصادية بين مختلف الدول:

١- عوامل تفاقم آثار أزمة جائحة كورونا:

هناك العديد من العوامل التي هيأت الفرصة لتفاقم آثار الجائحة، لعل من أهمها:

- أنها أزمة ذات طبيعة مركبة (صحية - إنسانية)، فهي ليست مجرد أزمة اقتصادية أو مالية، وإنما هي حياة الإنسان وبقاؤه، ومن هنا تبدو أنها أزمة ذات طبيعة خاصة، ذلك أنها لا تصيب أنماطًا معينة من البشر، أو ذوى المهن أو الأعمال المعينة، أو أولئك المقيمين في مناطق بعينها، وإنما هي هدف للكافة. ومما يعقد الأمر أن الإنسان نفسه هو الناقل للعدوى لغيره، متجاوزًا الزمان والمكان، وسواء تم ذلك بالملامسة أو الاحتكاك أو حتى مجرد التواجد في مكان واحد، وهو ما استدعى ضرورة التفريق بين المواطنين، وتطبيق الحجر المنزلي، بل والعزل التام لمدينة ما أو حتى دولة ما، الأمر الذي ألقى بظلاله القاتمة على النتائج الاقتصادية والاجتماعية للأزمة. وهكذا فلقد خلفت الأزمة الصحية الممتدة آثارًا ممتدة واسعة النطاق تتجاوز تلك المرتبطة عادة بالسياسات النقدية والمالية بطرق أعاقت الانتعاش الاقتصادي الوطني وعززت انتشارًا أوسع للأزمة التجارية والاقتصادية العالمية[٣٢].
- عدم التحسب لهذه الجائحة مسبقًا، وبخاصة في ظل ضبابية وغموض الوقوف على جوانب وخصائص المرض بشكل واضح حتى الآن، فكل يوم هناك موجة جديدة وشكل جديد للفيروس، الأمر الذي جعل كثير من الدول تلقى بالاتهامات، إما على دولة المنشأ (الصين)، أو على منظمة الصحة العالمية، أو على

[٣١] د. منصور شطا: مرجع سابق، ص١٨.

[32] J.K. Jackson, et al Global Economic Effects, of COVID-19, Op. Cit, p.5.

الدول التي تتراخي في اتخاذ الإجراءات الوقائية، مما كان له عظيم الأثر في إحداث حالة من الاضطراب، وبخاصة مع الانتشار الانفجاري للفيروس ليصيب ملايين البشر عبر قارات العالم الخمس في وقت وجيز، وكان بالطبع لهذا الاضطراب تداعياته الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة.

- التلازم الشديد بين الأزمة الصحية والأزمة الاقتصادية، إذ أدت الإجراءات التى اتخذت للحيلولة دون انتشار المرض إلى إحداث المزيد من الآثار الاقتصادية السلبية على الكثير من القطاعات الاقتصادية كالسياحة والطيران والنقل، وما ترتب على ذلك من عمليات غلق للكثير من الأنشطة الاقتصادية (الإنتاجية والخدمية والتعليمية والترفيهية ....) وما واكب ذلك من تسريح لأعداد غير قليلة من العمالة وتدهور مستويات الدخل، وهبوط معدلات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتدهور العديد من البورصات العالمية، وانكماش حركة التجارة الدولية في ظل سيادة مناخ من عدم الثقة، وانقطاع سلاسل الإمدادات المختلفة، وبخاصة من الصين، بالنسبة للمداخلات الوسيطة الصناعية، وهي التي مثلت المصدر الرئيسي لتلك الإمدادات خلال العقدين الأخيرين[٣٣].
- ما أحدثته الأزمة من إصابة مباشرة لجانبي العرض (الإنتاج) والطلب (الاستهلاك)، وبشكل مؤثر. إذ أدت الإجراءات التي اتخذتها الدول، على اختلافها، لإحداث حالة من التوقف في قطاع الإنتاج، وحالة من الجفاف في قطاع الاستهلاك، إذ توقفت تقريبًا العلاقات الدائرية بين تدفقات عوامل الإنتاج تجاه قطاع الإنتاج وما يقابلها من تدفقات نقدية تجاه القطاع العائلي، ومن ثم توقف حركة الحياة الاقتصادية بسبب تسريح ملايين العاملين وانتشار البطالة وخفض المرتبات والأجور لمن بقى على قوة العمل، الأمر الذي أدى إلى تدهور القوة الشرائية، مع التوجه التلقائي نحو ضغط الإنفاق وقصره على الضروريات، مع الميل الفطري هنا للاكتناز والتحوط للمستقبل. وهكذا تزايدت المخاوف من أن صدمات العرض، المرتبطة بالفيروس، سوف تؤدى إلى حدوث صدمات مطولة وواسعة النطاق في الطلب، حيث أدى انخفاض نشاط المستهلكين والشركات إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي في معظم البلدان[٣٤].
- شمولية وعالمية الأزمة، إذ لم يكد ينجو منها اقتصاد دولة ما، إذ ضربت الأزمة كل اقتصادات العالم، وفي وقت ربما يكون متقاربًا، ومن ثم لم تكن هناك الفرصة لقراءة التجارب الأخرى والاستفادة منها في حل الأزمة، إذ جرد هذا الشمول الدول من إمكانية مساعدة بعضها البعض، بل على العكس، إذ انكفأت كل دولة على ذاتها ومنعت حتى تصدير ما تحتاجه غيرها من أدوات وأجهزة طبية للمواجهة. ولعل مما فاقم من آثار الجائحة أن أكثر الاقتصادات إصابة كانت متحققة في الاقتصادين الأمريكي والصيني، وهو ما عكس صعوبة الموقف لما لهذين الاقتصاديين من أهمية خاصة في الحاضر والمستقبل. فإذا كان الاقتصاد الصيني يمثل "مصنع العالم" على مدار العقدين الأخيرين والمورد الرئيسي لمعظم المدخلات، وبخاصة في الصناعات الحيوية كالأدوية وأجهزة الاتصال والسيارات، فلنا أن نتخيل تأثير توقف هذا

[٣٣] لقد كان من المتوقع أن تنشأ الآثار الاقتصادية للوباء من مشكلات الامداد قصيرة الأجل مع انخفاض إنتاج المصنع، ذلك لأن العمال تم عزلهم للحد من انتشار الفيروس، كما عانت الشركات من تأخيرات إمدادات السلع الوسيطة والمصنعة من خلال سلاسل التوريد، خلال الربع الثلاثي من عام ٢٠٢٠. وعلى المدى الطويل، كان التخوف قائمًا بالنسبة لأسواق العمل، بالنظر إلى أن نسبة لن تكون قليلة من العمال سوف يكونوا غير راغبين في العودة إلى وظائف ما قبل الجائحة، بحثاً عن بدائل آخري، الأمر الذي يمكن أن نجد آثاره واضحة على وتيرة الانتعاش الاقتصادي، فضلاً عن أن حرمان التكاليف طويلة الأجل المتحققة من حرمان الطلاب من التعليم الشخصي لأكثر من عام مما قد يؤدي إلى انخفاض الأداء الأكاديمي ومعدلات التخرج وتأخير الدخول إلى سوق العمل، راجع في ذلك: D Darren, Businesses Suffer Labor Pains as Economies Reopen, Financial Times, June21, 2021, Available at https://www.ft.com/content.

[34] Organization for Economic Cooperation and Development, Quarterly National Accounts Dataset, September, 17,2021.

الإمداد على الاقتصاديات المستوردة لها، والتي تعتمد على تلك الإمدادات بشكل كبير كالاتحاد الأوربي والاقتصاد الأمريكي والاسترالي والكوري الجنوبي ... الخ، أما بالنسبة للاقتصاد الأمريكي فيؤثر، بالطبع، استيرادًا وتصديرًا، خاصة تصدير السلع عالية التكنولوجيا، فضلاً عن أهمية النظام المالي الأمريكي.

هذه هي الأسباب أو العوامل التي أدت إلى تفاقم آثار الجائحة، وبخاصة من الناحية الاقتصادية، أما لماذا كان التباين في هذه الآثار بين دولة وأخرى، أو اقتصاد وآخر، فهو ما نجيب عنه في النقطة التالية:

٢- عوامل تباين آثار الأزمة بين الدول المختلفة:

إن المراقب للأزمة سيلحظ على الفور أنها لم تأت على وتيرة واحدة في كل الدول، كما أنها ليست كذلك في القطاعات الاقتصادية داخل الدولة الواحدة، وللإجابة عن أسباب هذا التباين يمكن أن نرصد الآتي:

عنصر الزمن: وهو ما يشير إلى أمرين هامين: الأول: ويعكس مدى السرعة في إنجاز الإجراءات للحد من انتشار الفيروس وإيقافه، وهو ما يعكس مدي فهم طبيعته. فالدول التي سارعت إلى المجابهة (كالصين) كانت الأسرع في تفادي نتائجه، رغم البداية الكارثية عند ظهور المرض، والثاني: أن سرعة إيقاف الانتشار وفتح أبواب الاقتصاد للعمل إنما يحول دون تفاعل التأثيرات الاقتصادية السلبية الدائرية من الدرجة الثانية والثالثة ... إلخ، أي الحيلولة دون انتشار العدوى بين أعضاء الجسم الاقتصادي مثلما في حالة انتشار البطالة وتدنى الدخول وضعف الطلب وانكماش الاستثمارات، ومن ثم تنشأ دوائر خبيثة جديدة في بنية الاقتصاد لا يتم معالجتها بمعالجة الفيروس، وإنما تحتاج إلى إجراءات أخرى أكثر تكلفة، ومدى زمني أكثر طولاً، وهو ما يحدث مع استمرار الأزمة لمدى زمني أطول.

إدارة الأزمة: ذلك أن التعقل والاتزان ورشد القرار يمثل أسسًا ضرورية لإدارة الأزمة، ليس فقط لنجاح المواجهة، وإنما أيضًا لتفادي أو للتقليل من آثارها، سواء في الجانب الاقتصادي أو الاجتماعي. فتوازن القرارات ورشدها هنا ربما يستدعي الحاجة إلى إغلاق بعض قطاعات الاقتصاد ذات التواجد البشري الكثيف كدور السينما والمسرح ودور التعليم، على اختلاف مراحلها، وقطاعات الترفيه والتسلية، وهي قطاعات تتميز بضعف تأثيراتها المباشرة على المتغيرات الأخرى متى قورنت بقطاعات سيؤدى المساس بها بشكل كلى إلى إحداث تأثيرات مباشرة على غيرها من المتغيرات الأخرى كالقطاعات الإنتاجية كثيفة التكنولوجيا ورأس المال، والتي يجب الإبقاء عليها نشطة وفاعلة ليظل الاقتصاد يعمل، ولو جزئيًا، ليولد دخولاً تخلق طلبًا فعالاً، وبشكل يمكن أن يساعد على النهوض الاقتصادي مرة أخرى.

ولعل من أهم سبل الإدارة الرشيدة للأزمة هنا، اتخاذ الأساليب والوسائل التى تمكن القطاع الخاص والأهلي من أداء أدوار فاعلة ومساهمة في حل الأزمة، ذلك أن استقرار السوق ووجود قدرة شرائية سيفيد الجميع، الأمر الذي سنجد انعكاساته جلية في التخفيف من إرهاق الموازنة العامة أو سحب التمويل من مشروعات تنموية مهمة، وكذلك تجنب تراكم حجم المديونية العامة بأحجام كبيرة.

الإجراءات التعويضية للحكومات: ذلك أن تدخل الحكومات والمؤسسات ذات الصلة، كالبنوك المركزية، من خلال اتخاذ إجراءات نقدية ومالية تعويضية على نحو متناغم سوف يساعد على انتشال الاقتصادات من السقوط في فخ وغياهب الدورة الاقتصادية الخبيثة، على أن تأتي هذه الإجراءات متزامنة ومتوازية لتشمل جانبي العرض والطلب، نظرًا لما لحقهما من أضرار في ذات الوقت. فلن يكون هناك نهوضًا بالإنتاج بدون وجود طلب مؤثر، ولزيادة هذا الأخير ينبغي زيادة التشغيل والتوظيف ... وهكذا.

فمثلاً تقديم دعم مباشر للمشروعات الصغيرة وضخ المزيد من السيولة النقدية في أيدي فئات معينة من أفراد المجتمع، كالعمالة غير المنتظمة، وتأجيل سداد المديونيات المستحقة وقتيًا، وخفض البنوك المركزية لأسعار الفائدة .... إلخ، سوف يؤتي آثاره الإيجابية في جانبي العرض الطلب، ولكل من المنتجين والمستهلكين.

طبيعة الاقتصاد: وهل هذا الاقتصاد هو اقتصاد إنتاجي يتسم بالتنوع، ويأتي جُل دخله من جهازه الإنتاجي المتطور، أم هو اقتصاد ريعي يعتمد في دخله على سلعة استخراجية وحيدة كالبترول، أو يعتمد في هذا الدخل على عناصر خارجية وعوائد احتمالية كالسياحة مثلاً أو رسوم العبور في الممرات المائية أو خدمات النقل ... إلخ، وبالطبع فأصحاب النوع الأول أقل تأثرًا بالأزمة، ولهم القدرة بسهولة للعودة إلى العمل والسيطرة على الآثار السلبية في ضوء إجراءات متوازنة سريعة وحاسمة، أما أصحاب النوع الثاني فهم أقل قدرة على التحكم في آثار الأزمة، وبالطبع سوف تتأثر اقتصاديات هذه الدول بشكل مباشر، ويتطلب الأمر اتخاذ بعض الإجراءات الحكومية أكثر رشدًا وصبرًا وتكلفة لإعادة الأمر إلى نصابه مرة أخرى.

معدل الانكشاف الاقتصادي العالمي: يرتبط بالنقطة السابقة الوقوف على مدى اعتماد الاقتصاد على غيره من الاقتصادات الأخرى مقارنة بمدى اعتماده على ذاته. فكلما كان الاقتصاد أكثر اعتمادًا على غيره من الاقتصاديات، استيرادًا وتصديرًا، وبخاصة للمدخلات الإنتاجية والسلع الاستراتيجية، كلما كان أكثر تأثرًا بما يحدث من آثار سلبية في غيره من الاقتصادات، وهو ما شهدته الكثير من الاقتصادات، وبكل ما تحويه من قطاعات أو صناعات، من أضرار بسبب الاضطرابات التي أصابت سلاسل التوريد العالمية.

الثقة واليقين: فعادة ما يتأثر الاقتصاد بما يسوده من مناخ الثقة واليقين، إذ تؤدى الأزمات - في العادة - إلى سيادة حالة من الضبابية والغموض وعدم القدرة على التوقع بما سيؤل إليه أمر الاقتصاد مستقبلاً، وهل يمكن للعرض أن يعود لسابقه، ومتى سيتم استئناف الإنتاج الكلي، وبالتالي عودة الطلب المحلى أو الدولي ... وهكذا.

بينما سيادة مناخ الثقة واليقين، سيدفع قطاعات الاقتصاد المختلفة، وبخاصة القطاع العائلي والاستثماري، إلى الإنفاق والاستثمار وإعادة التشغيل والتوظيف، ولو بشكل تدريجي، مما سيساعد على الخروج المرحلي من الأزمة.

المشاركة المجتمعية: وهي ركن أصيل في إدارة الاقتصاد الوطني، وبخاصة في أوقات الأزمات، باعتبار البشر هم جزء من المشكلة، وهم بالطبع جزء من الحل، وتزداد أدوارهم كلما كانت المشكلة أو الأزمة هدفها الأساسي هو حماية الإنسان، وحلها يرتبط بسلوكهم بالتزامهم بأطر الحل المقدمة، حيث يظهر هنا الدور التوعوى عبر وسائل الإعلام المختلفة، وبالتالي كلما كانت هناك مشاركة مجتمعية والتزام مجتمعي، كلما بدأ حل الأزمة الاقتصادية توازنًا مع حل المشكلة الصحية الإنسانية.

التعاون الدولي والإقليمي: والذي يمكن أن يتخذ صورًا شتى، كتقديم المساعدات النقدية لمساعدة الطبقات المتضررة، وتبادل المعلومات بشفافية، وتبادل الأجهزة الطبية المساعدة، وعدم التوجه نحو تسليع الأدوية والأمصال سعيًا وراء الربح، وسيادة الفهم بأن التعاون في محاربة الفيروس في دولة أخرى هو محاربة للمرض في الدولة ذاتها ولصالح مواطنيها. وهنا يظهر الدور الإيجابي للدول المانحة وذات القدرات المالية والتقنية المتميزة لنصرة ودعم تلك الدول الفقيرة، كما يظهر أدوار المؤسسات المالية والنقدية العالمية والبنوك الوطنية والإقليمية والدولية ... إلخ.

هذا فضلاً عن عوامل أخرى يمكن أن تفسر لنا - ولو جزئيًا - لماذا يحدث التباين بين الدول في القدرة على السيطرة على الآثار المتحققة من الأزمة، كمدى التقدم التكنولوجي وتوظيفه في مواجهة الفيروس، ومدى توافر البنية الأساسية للرعاية الصحية ومدى تطورها، ومدى توافر الإدارة البراجماتية وليست البيروقراطية في كل ما يتعلق بالأزمة، فضلاً عن الهيكل الديموجرافي للسكان ... إلخ.

المبحث الأول: التداعيات الاقتصادية العالمية للأزمة

مقدمة:

لقد أحدثت أزمة كورونا العديد من التداعيات السلبية الخطيرة على مختلف الاقتصاديات، وخاصة تلك التي يطلق عليها الاقتصاديات "متعدية التأثير" مما كان له انعكاساته العميقة على مجمل الاقتصاد العالمي، وعلى القطاعات الاقتصادية الرئيسية داخل كل دولة، وبكل ما يمكن أن تحدثه تلك التأثيرات من تحولات هيكلية وبنائية في النظم المالية والاقتصادية الداخلية والعالمية، وبخاصة مع تراكم تداعيات المرض لفترة طويلة امتدت حتى الآن لقرابة العامين، الأمر الذي جعل هذه التداعيات لا تعكس حقيقة نهائيتها، أو حتى موعد هذه النهاية، فهي تداعيات مستمرة وعرضةً للتعديل سلبيًا أو إيجابيًا مع مرور الوقت، وهذا بعينه هو ما أكسب هذه التداعيات خصائص وأبعاد جديدة مع استمرار الأزمة، بسبب التفاعل الديناميكي الاقتصادي، وبما يجعلها أكثر صعوبة على الحل، ويبطئ من قدرة الاقتصاد على التعافي والعودة لسابقة فاعليته[٣٥].

وعلى الرغم من هدأة الصراع المثار طويلاً بين اتجاه الدولة لاتخاذ قرار الإبقاء على الإجراءات الإغلاقية والاحترازية، وبكل ما يعكسه من مشكلات اقتصادية، وبين قرار العودة التامة للأنشطة، وبكل ما قد يترتب عليه من زيادة تفشي المرض وعدم القدرة على السيطرة التامة عليه، وبخاصة مع تلقي غالبية سكان العالم للأمصال المقدمة للتغلب على المرض، وبحيث أصبحت غالبية الدول تجد نقطة التوازن بين القرارين، إلا أن الواقع يعكس أيضًا استمرارية الآثار السلبية اقتصاديًا لأزمة كورونا، والتي يمكن أن نعرض لأهمها على النحو التالي:

أولاً: تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي: مع انتشار الفيروس، وأخذًا في الحسبان التأثيرات السلبية لذلك على جانبي العرض والطلب العالميين، خصوصًا بعد تباطؤ محددات الطلب العالمي المتمثلة في الاستهلاك والاستثمار العالميين، بالإضافة إلى حالة الشلل التي أصابت حركة التجارة الدولية عقب إغلاق الدول لحدودها، وتقييد انتقالات السلع والأفراد، فقد خفضت كافة المنظمات الدولية لتوقعاتها للنمو العالمي. فوفق تقديرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، اتجهت هذه الأخيرة إلى خفض توقعاتها للنمو العالمي إلى ٢,٤٪ لعام ٢٠٢٠ [٣٦]. وكذا أشارت منظمة الأمم المتحدة إلى أن الاقتصاد العالمي، في ظل تفشي كورونا لن ينمو بأكثر من ٢٪ مقارنة بتوقعاتها قبل ظهور المرض والتي بلغت ٢,٥٪، بينما عدل صندوق النقد الدولي توقعاته للنمو الاقتصادي العالمي من ٣,٣٪ إلى ٣,٢٪ عام ٢٠٢٠ في أعقاب ظهور الفيروس[٣٧]. أما البنك الدولي فقد أشار إلى حالة عدم اليقين التي تحيط بالاقتصاد العالمي وأنها ما زالت قائمة، رغم الجهود الدولية والحزم التحفيزية التي أطلقتها المنظمات الدولية والحكومات

[٣٥] حيث وصفت آثار جائحة كورونا بأنها ثالث أكبر صدمة اقتصادية ومالية واجتماعية في القرن الحادي والعشرين، حيث دفعت بالاقتصاد العالمي إلى حالة «تجميد عميق» غير مسبوقة، وأن الخروج منها لن يكون واضحًا أو تلقائيًا، راجع في ذلك: Dem D., et al., Impact of Lean and Sustainability Oriented Innovation on Sustainability Performance of Small and Medium Enterprises: A Data Envelopment Analysis - Based Framework. International Journal of Production Economies, 2020, Pp. 416 - 430

[36] OECD: DECD Interm Economic Assessment Corona virus: the World Economy at Risk, March 2020, Pp. 12 - 14.
- UN, World Economic Situation and Prospects, Jon, 2020, P. 6.

[37] MF, World Economic Outlook: Tentative Stabilization, Sluggish Recovery? Jan, 2020.

والمصارف المركزية العالمية. وفي هذا السياق فقد توقع البنك عدم نمو الاقتصاد العالمي بأكثر من ٢,٤٪ أيضًا[٣٨]. ورجوعًا إلى كافة التوقعات نجدها تدور حول نمو اقتصادي عالمي لا يجاوز ٢,٥٪ على الأكثر رغم أن التوقعات الأولية لعام ٢٠٢٠ كانت تشير إلى نمو اقتصادي عالمي قد يصل إلى ٣,٣٪ على الأقل.

وفي هذا الصدد، يعزو البعض انخفاض النمو الاقتصادي العالمي إلى تعديل نمو الاقتصاد الأمريكي في عام ٢٠٢٠، كنتيجة لتفشي الفيروس، من ٢,٣٪ إلى ١,٩٪ بسبب تراجع الاستهلاك العام والخاص، وعدم اليقين حول أسعار الأصول، وانخفاض ذات النمو في منطقة اليورو من ١,٢٪ إلى ٠,٨٪ بسبب انخفاض الصادرات وتباطؤ الاستهلاك، وفي الاقتصاد الياباني من سالب ٠,٧٪ إلى سالب ٠,٢٪، والاقتصاد الصيني من ٦,١٪ إلى ٤,٩٪[٣٩].

ثانيا: الخسائر البشرية الهائلة: التي منيت بها أغلب دول العالم، حيث بلغت أعداد الوفيات، طبقا لإحصائيات منظمة الصحة العالمية، حوالي ٥,٣ مليون شخص من بين أكثر من ٢٧٠ مليون إصابة مؤكدة بالفيروس[٤٠]. وعلى الرغم من أن هذه الخسائر ليست مالية أو اقتصادية في طبيعتها، إلا أن ما خلفته هذه الوفيات من آثار اجتماعية عكستها حالة الهلع والذعر والخوف، كان الدافع الرئيسي لاتخاذ العديد من الإجراءات الإغلاقية التي طالت كافة الاقتصاديات في وقت متزامن مما أسفر عن خلق العديد من الخسائر الاقتصادية والمالية بشكل غير مباشر.

ثالثا: المبالغ النقدية التي رصدت وخصصت للإنفاق المباشر لمواجهة انتشار الفيروس: كتلك الخاصة بشراء الأجهزة الطبية وتجهيز مستشفيات للعزل، هي في ذاتها لم تكن مهيأة لذلك، كالمدن الجامعية ونزل الشباب وغيرها، بل وإقامة مستشفيات جديدة بالكامل خصصت لهذا الغرض في كافة بلدان العالم، وبكل ما يتطلبه ذلك من أطقم ومساعدات وأجهزة طبية، فضلاً عن النفقات التى وجهت لإجراء الأبحاث العلمية والمعملية للتوصل إلى أدوية ولقاحات وغيرها من اللوجستيات اللازمة لعمليات المواجهة والوقاية من المرض، ومما يزيد من مخاوف زيادة الإنفاق أن الفيروس في تطور وتحور مستمر، وتتعدد موجاته من فترة لأخرى، الأمر الذي يذهب بالتكهنات لاحتمالية بقائه لفترات أطول، وبما قد ينبئ بالحاجة إلى مزيد من النفقات للمواجهة المستقبلية، وبخاصة في الدول النامية المنهارة صحيًا في الأساس، ومن ثم التزام الدول المانحة والمتقدمة بتقديم المزيد من الدعم النقدي (إنسانيًا واقتصاديًا) خشية أن يعاودها الفيروس عبر هذه الدول النامية.

رابعاً: ما تعهدت أو التزمت به الدول، منفردة أو بالاتفاق مع غيرها من خلال تنظيمات دولية أو إقليمية، من إنفاق مبالغ مالية لمواجهة ما ترتب من تأثيرات اقتصادية ضارة ولدرء ما يحتمل حدوثه من تأثيرات أخرى، وسواء تمثلت هذه الالتزامات في شكل إنفاق مبالغ نقدية مباشرة أو في شكل خسائر تحملتها البنوك المركزية، من خلال خفضها لأسعار الفائدة وتزويدها للبنوك التجارية بمبالغ لإقراضها لسائر المشروعات (الصغيرة وحتى الكبيرة) لإبقائها على قيد الحياة، وانتشالها من شبح الإفلاس والغلق، ومن ثم المحافظة على استمرار العمالة وحصولها على أجورها، وترحيل سداد الديون المستحقة، عبر العديد من المبادرات وبرامج التيسير وشراء السندات والأوراق المالية ... الخ، فعلى سبيل المثال[٤١]:

---

[38] World Bank, Global Economic Prospects: Slow Growth and Policy Challenges, Jon, 2020

[39] OECD, Corona virus: the World Economy at Risk, OECD Interim Economic Assessment, March,2020. وراجع أيضًا:

- د. الوليد أحمد طلحة: التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية، مرجع سابق، ص8.

[٤٠] متاح على موقع «إيلاف» في ٢٠٢١/١٢/١٢، على الرابط: https://www.elaph.com/coronavirus.statistics.html

[٤١] د. سحر عبود، د. أسماء مليجي: دفع النمو الاقتصادي لمصر في ظل تداعيات أزمة كورونا، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، المجلد ٢٨، العدد ٢، ديسمبر ٢٠٢٠، ص ص ٤٥ - ٤٩. وراجع أيضًا: د. الوليد أحمد طلحة: مرجع سابق ، ص ١٨-٢٠.

- أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن حزمة تحفيزية تعتبر الأكبر في تاريخها لدعم الأفراد وقطاع الأعمال لمواجهة التباطؤ الاقتصادي الحادث عن تفشي الفيروس بقيمة ٢,٣ تريليون دولار وبما يعادل (١١٪ من الناتج المحلي الإجمالي) وكذا «٤٤٧» مليار دولار لدعم الصناعات الصغيرة[٤٢].
- في استراليا وافقت الحكومة على مجموعتين من الحزم التحفيزية بقيمة "١٨٩" مليار دولار استرالي، بما يعادل ٩,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي، بحيث يتم توجيهها لدعم الأسر الفقيرة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- أعلنت الحكومة الألمانية عن حزمة إنفاق وتحفيزات ضريبية بقيمة ١٥٦ مليار يورو، بما يعادل ٤,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، لدعم الرعاية الصحية وتقوية برامج الحماية الاجتماعية، كما أعلنت عن "٥٠" مليار يورو أخرى لدعم أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- في فرنسا قدمت الحكومة الفرنسية حزمة مالية بقيمة "٣٠٠" مليار يورو، وبما يعادل (١٣٪) من الناتج المحلي الإجمالي، كضمانات للقروض المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص بهدف تبسيط وتعزيز التأمين الصحي للمرضى ودعم السيولة من خلال تأجيل مدفوعات الضمان الاجتماعي والضرائب على الشركات، فضلاً عن "٤٥" مليار يورو أخرى لدعم سيولة الاقتصاد.
- وفي الصين أطلق البنك المركزي حزمة تحفيزية تضمنت تخصيص ما يساوي "٧٩" مليار دولار، وبما يعادل ٢,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، لزيادة حجم السيولة في الجهاز المصرفي، وتقديم تسهيلات ائتمانية للشركات المتضررة بما يساوي ٤٢ مليار دولار[٤٣].

وفي نطاق المنطقة العربية، تبنت كافة الحكومات مجموعة من السياسات الاقتصادية لحفز مستويات الطلب الكلي باعتماد حزم تحفيزية قدرت قيمتها مجتمعة بحوالي (١٨٠ مليار دولار أمريكي)، وبما يعادل ٩,٥٪ من الناتج العربي الإجمالي[٤٤]. ففي المملكة العربية السعودية أعلنت المملكة عن حزمة تحفيزية لدعم القطاع الخاص بقيمة «٧٠» مليار ريال سعودي (١٨,٧ مليار دولار) وبما يعادل ٢,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وفي الإمارات العربية أعلنت السلطات عن اتخاذ تدابير مالية بقيمة ٢٦,٥ مليار درهم إماراتي (٧,٢ مليار دولار) وبما يعادل ١,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وفي قطر تم تخصيص مبلغ ٧٥ مليار ريال قطرى (٢٠,٦ مليار دولار) وبما يعادل ١٣٪ من الناتج المحلي. وفي مصر أعلنت الحكومة المصرية عن سياسات تحفيزية بقيمة «١٠٠» مليار جنيه (٦,٤ مليار دولار) وبما يعادل ٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي، حيث خصصت كل هذه المبالغ، وغيرها عبر بقية الدول العربية، لدعم جهود التصدي لجائحة كورونا ودعم وتحسين المرافق الطبية ودعم الأعمال التجارية، وتخفيض العبء الضريبي ودعم الشركات المختلفة عبر القطاعات المتضررة، وزيادة التحويلات النقدية للأسر الفقيرة ... إلخ[٤٥].

---

[42]Mogaji , E., Financial Vulnerability During A Pandemic: Insights from Corona Virus (COVID-19), Research Agenda Working Papers, 2020, Pp. 57-63.

[43]Huang, y. et al., Saving China from Experiences and Lessons, 2020, available at: https://ssrn.com/abstract:3570696

[٤٤]د. منصور على شطا: دراسة تحليلية لدور الحزم التحفيزية لاحتواء تداعيات أزمة كورونا، مرجع سابق، ص٢٨، راجع أيضًا: التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية (أبريل ٢٠٢٠)، متاحة على الرابط: https://www.findevgateway.org/ar/paper/2020/04/altdayata/aqtsadyt.

[٤٥]د. الوليد أحمد طلحة: مرجع سابق، ص ٣٧ - ٤٣.

وبالطبع، فإن تدبير المبالغ المخصصة لهذه الاتفاقات، عبر كافة الإجراءات التحفيزية، اعتمد إما على ما لدى بعض الدول من فوائض مالية أو عن طريق الاقتراض مما ضاعف من حجم القروض العامة في بعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية (٣٠ تريليون دولار حجم مديونية الحكومة الفيدرالية) وبالطبع سيكون لهذه الإجراءات أثارًا خطيرة على المالية العامة مستقبلاً.

خامسًا: الخسائر الناجمة عن توقف الأنشطة الإنتاجية والخدمية، إذ شهد أكبر اقتصادين في العالم، وهما الاقتصاد الأمريكي ويمثل (٢٣٪ من الناتج المحلي العالمي) والاقتصاد الصيني ويمثل (١٧٪ من الناتج المحلي العالمي)، هبوطًا حادًا، وعلى نحو غير مسبوق، بالنسبة لكلا الاقتصادين. فهذان الاقتصادان صاحبا أكبر إنتاج وأكبر صادرات من سلع نهائية ووسيطة، ويمثلان أكبر سوقين لمنتجات الدول الأخرى، وبما يعكس تجاوز تأثير هبوطها لحدودها الإقليمية، ليجرا معهما بقية الاقتصادات العالمية، وذلك لعمق واتساع الشبكة العنقودية الاقتصادية التي تربط بين الاقتصادات الصناعية الكبرى في العالم. فمثلاً شهد الاقتصاد الأمريكي انكماشًا غير مسبوق، عقب النمو المستمر لفترة طويلة نسبيًا منذ عام ٢٠١٤، حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي بحوالي ٤,٨٪ وهو الأكثر حدة منذ الكساد الكبير[٤٦]. كما شهد الاقتصاد الصيني انكماشًا في الإنتاج الصناعي بلغ ١٣,٥٪ خلال الشهرين الأولين من ٢٠٢٠، وتراجعت مبيعات التجزئة بنسبة ٢٠,٥٪، وانخفض الاستثمار في الأصول الثابتة بحوالي ٢٥٪، وفي البنية الأساسية بحوالي ٣٠٪ مقارنة بالعام السابق ٢٠١٩، وهو العام الذي أسهم فيه الاقتصاد الصيني وحدة بأكثر من ٣٩٪ من النمو في الاقتصاد العالمي[٤٧]، كما تراجع الفائض التجاري الصيني من ٣١,٥ مليار دولار أمريكي في مارس ٢٠١٩ ليصل إلى ١٩,٩ مليار دولار في ذات الشهر من عام ٢٠٢٠، لانخفاض الصادرات بحوالي ٣,٥٪ وارتفاع الواردات بحوالي ٢,٤٪ مقارنة بالربع الأول من عام ٢٠١٩، كما انخفض احتياطي النقد الأجنبي إلى ٣,٠٠ تريليون دولار أمريكي في مارس ٢٠٢٠ محققًا أدني مستوي له منذ أكتوبر ٢٠١٨ [٤٨].

سادسًا: الخسائر الناتجة عن وقف أنشطة الاستيراد والتصدير للكثير من السلع، وبخاصة في حالة الدول القائمة على تصدير المواد الأولية، وذلك من جراء الإغلاقات وتعطل سلاسل التوريد، وذلك فضلاً عن التداعيات غير المباشرة الناجمة عن توقف النمو الاقتصادي. فمنذ أوائل عام ٢٠٢٠، تراجعت مثلاً أسعار النفط لتصل إلى مستوي متدنٍ غير مسبوق في أبريل من ذات العام، وهو ما عُزى بالطبع لانخفاض الطلب على النفط كنتيجة منطقية للقيود المفروضة على السفر، ومن ثم انخفاض حركة السلع والأفراد، وبالتالي انخفاض الطلب على وقود الطائرات والفحم ومنتجات الطاقة الأخرى، ذلك فضلاً عن إغراق السعودية لأسواق النفط بكميات تفوق كثيرًا الطلب عليه، مما أدى إلى انخفاض سعر البرميل ليصل في المتوسط لـ ٣٥ دولار مقارنة بحوالي ٦١ دولار للبرميل عام ٢٠١٩، أى نسبة انخفاض وصلت إلى ٤٣٪، كما امتد الانخفاض ليشمل أيضًا أسعار الغاز الطبيعي وبنسبة

---

[٤٦] لمزيد من التفضيلات حول تأثير كورونا على الاقتصاد الأمريكي، راجع: بي بي سى عربي، فيروس كورونا: الاقتصاد الأمريكي يشهد أسوأ تراجع منذ عام ٢٠٠٨، متاح في ٢٠٢١/١٢/١٦ على الرابط: bbc.com/arabic/business-52481466. وراجع أيضًا: J. K. Jackson et al., Global Economic Effect of COVID-19, Op. Cit, P.p. 63 - 68.

[٤٧] وربما تصبح الصورة أكثر وضوحًا لو علمنا أن المقاطعات الصينية الـ ١١، والتى شهدت إجراءات الإغلاق، تضم أكثر من ٣٠٠ شركة من أكبر ٥٠٠ شركة عالمية تعمل في مجالات صناعية هامة كصناعة السيارات والطائرات والأدوية والاتصالات كشركة مايكروسوفت مثلا وغيرها، فضلاً عن كونها تمثل أهم سلاسل الإمدادات العالمية (٢٠٪ من حاجة العالم للسلع الوسطية خلال السنوات العشر الأخيرة)، الأمر الذي عكس حالة حرجة من الاضطراب في انتظام تلك الإمدادات من هذه السلاسل، راجع: ouey, J., Assessment of COVID-19, Impact on Small and Medium Sized Enterprises: Implications from China, Santa Monica, CA, RAND Corporations, 2020, P. 12. -متاح على الرابط: https://www.rand.org/pubs.

[٤٨] رفيقة صباغ وفاتح حركاتي: تداعيات أزمة فيروس كورونا على الاقتصاد الصيني، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد (٢٠)، العدد (٢)، ديسمبر ٢٠٢٠، ص ص ١٢-١٣.

تصل إلى ٤٠٪ في المتوسط عن ذات المدة[٤٩].

ولم يختلف الوضع كثيرًا فيما يتعلق بالسلع الأولية الصناعية، وبخاصة النحاس والزنك، وباستثناء الذهب، وكذلك بالنسبة للسلع أو الحاصلات الزراعية، وبخاصة المطاط، وباستثناء الأرز، حيث هبطت أسعار كافة هذه السلع، الأمر الذي أثر بشكل مباشر على موازنات كافة الدول المعتمدة على هذه السلع الأولية، كفنزويلا وأنجولا ونيجيريا، وواجهت بالتالي ضغوطًا متزايدة على احتياطاتها من العملات الأجنبية وانخفاضًا لاحقًا في قيمة عملاتها المحلية في مواجهة الدولار، وهو ما أضطر غالبية تلك الدول للسعي للحصول على قروض خارجية من البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي وغيرهما من المقرضين لتمويل عجز موازناتهم[٥٠].

فمع نهاية عام ٢٠٢١، قدرت منظمة التجارة العالمية (WTO)، أن حجم التجارة العالمية انخفض بنسبة ٥,٣٪ خلال عام ٢٠٢٠، فيما شهد النصف الأول من عام ٢٠٢١، ارتفاع حجم الصادرات والواردات السلعية العالمية بنسبة ١٣٪ مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠٢٠، وبالمثل ارتفع حجم التجارة بنسبة ٢٪ مقارنة بالفترة نفسها، وبنسبة ٥,٧٪ على أساس ربع سنوي[٥١].

ورجوعًا إلى عام ٢٠٢٠، حيث أشارت منظمة التجارة العالمية إلى توقعاتها الصادرة في مارس من ذاك العام، متوقعة انخفاضًا في التجارة العالمية ما بين ١٣٪ - ٣٢٪ كنتيجة للتأثير الاقتصادي لـ COVID-١٩. ويشير الواقع إلى أن الربع الأول من عام ٢٠٢٠ شهد انخفاضًا في الصادرات والواردات العالمية بنسبة ٧,٨٪ و ٦,٨٪ على التوالي من حيث الحجم، ١٠,٦٪ و ٨,٦٪ من حيث القيمة، مما يعكس الأثر الاقتصادي العالمي للوباء. وخلال الربع الثاني، انخفضت الصادرات والواردات العالمية بنسبة ١١,٦٪ و ١١,١٪ على التوالي من حيث الحجم، ١٣,٤٪ و ١٤,١٪ من حيث القيمة، وقدرت المنظمة أن بعض القطاعات التجارية كانت أكثر تأثرًا من غيرها خاصة تجارة الوقود والمنتجات المعدنية، والتي تراجعت بنحو ٣٨٪، مقارنة بـ ٥٪ للمنتجات الزراعية. وشهد الربع الثالث انتعاشًا في أحجام الصادرات والواردات بنسبة ٢٠,٧٪ و ١٨,٣٪ على التوالي. واستمر الانتعاش خلال الربع الرابع من ذات العام، حيث زادت الصادرات والواردات العالمية بنسبة ٦,١٪ و٧,٢٪ على التوالي من حيث الحجم، ٩,٧٪ و ٩,٦٪ من حيث القيمة[٥٢].

وفيما يتعلق بتجارة الخدمات، وعلى الرغم من أن منظمة التجارة العالمية ليس لديها بيانات شاملة عن هذه النوعية من التجارة، إلا أنها خلصت إلى أن الاتجاه في التجارة في الخدمات من المحتمل أن يكون مطابقًا لتلك الموجودة في تجارة السلع التجارية.

كما أشارت المنظمة إلى أن الإغلاق الاقتصادي المتجدد، مع عودة ظهور حالات COVID-١٩ مع خريف ٢٠٢٠، قد يؤدي إلى خفض ٢٪ - ٣٪ من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي لعام ٢٠٢١. كما أشارت المنظمة إلى أن الحكومات اتجهت مع بداية الجائحة إلى إدخال إجراءات تقييدية للتجارة كانت تنصب في

---

[٤٩] بلغ إنتاج أوبك من النفط الخام حوالي ٢٧,٨ مليون برميل يوميًا في فبراير ٢٠٢٠، بانخفاض قدره (٥١٠) ألف برميل يوميًا عن بيانات يناير ٢٠٢٠، وهو أقل مستوى للإنتاج النفطي خلال الخمس سنوات السابقة، راجع في ذلك: د. الوليد أحمد طلحة: مرجع سابق، ص٢٨. وراجع أيضًا: خديجة العمرى ، طلحة بوخاتم، هواري نور الدين» أثر جائحة (كوفيد -١٩) على أهم مؤشرات أداء الاقتصاد العالمي - دراسة تحليلية، مرجع سابق ، ص١٠٦.

[50] P. Ozili and T. Arun, Spillover of COVID-19: Impact on the Global Economy, Available et: SSRN Electronic Journal, March 2020.

[51] World Trade Organization, Global Trade Rebound Beast Expectations But Marked by Regional Divergences, WTO, October 4, 2021, P.1.

[52] World Trade Organization, Estimates of Quarterly Global Exports and Imports, Volumes, and values October, 2021.

غالبيتها، وبنسبة تصل إلى ٩٠٪، على حظر تصدير المنتجات الطبية. إلا أن كثيرًا من هذه التدابير قد تم إلغاؤها مع منتصف عام ٢٠٢٠، حيث خفضت الحواجز أمام واردات العديد من المنتجات المرتبطة بالأوبئة، فأكثر من ٦٥ تدبيرًا تجاريًا من حوالي ٩٣ تدبيرًا متعلقًا بالوباء، تم تنفيذها خلال الفترة من منتصف أكتوبر ٢٠١٩ حتى منتصف مايو ٢٠٢٠، كانت في غالبيتها لتدابير تيسير التجارة، وليست لتقييدها[٥٣].

وفيما يتعلق بسلاسل التوريد Supply Chains فلقد أثار الوباء جملة من الأسئلة حول تكاليف وفوائد سلاسل التوريد التي أقامتها الشركات على مدار العقود الثلاثة الماضية، حيث أفادت التجربة أن الشركات عمدت إلى تقييم تعرضها للمخاطر التي تشكلها سلاسل التوريد الواسعة، والتي من المحتمل أن تكون عرضة للعديد من نقاط الاضطراب هذا من جانب، ومن جانب آخر قامت بعض الحكومات بتقييم ذات المخاطر على الإمدادات الوطنية ذات الأهمية الإستراتيجية نتيجة قيام الشركات بتجديد مواقع الإنتاج أو نقلها إلى الخارج[٥٤].

فلقد أفادت إحدى التقارير في تحليلها لقرارات سلاسل التوريد الأمريكية، إلى أن ١٠٪ من المبيعات العالمية للشركات التابعة الأجنبية المملوكة للشركة الأم الأمريكية يتم شحنها مرة أخرى للشركة الأم، بينما يتجه ٦٠٪ من هذه المبيعات لسوق الدولة المحتضنة للشركة التابعة، والـ ٣٠٪ الباقية يتم شحنها لدول أخرى أجنبية شديدة القرب[٥٥].

وإن كان هناك من يرى أن الوباء لم يدفع الشركات إلى إعادة تشكيل شبكات إنتاجها العالمية بطرق دراماتيكية، حيث تعكس هذه الشبكات «المنطق الاقتصادي واستثمارات بمئات المليارات من الدولارات» وعلاقات طويلة الأمد مع الموردين، فرغم قدرة هذه الشركات على تغيير مواقع الإنتاج، إلا أن الطبيعة المترابطة لهذه السلاسل تحد من الحالة الاقتصادية لإجراء تغييرات واسعة النطاق في موقعها الفعلي[٥٦].

سابعًا: الخسائر المتمثلة في انخفاض أعداد العمالة المهاجرة عبر مختلف الاقتصاديات، حيث فقد الكثيرون وظائفهم واضطروا إلى العودة إلى بلدانهم، كما تم تخفيض الأجور بالنسبة لمن بقى منهم على رأس العمل لقرابة النصف، وبخاصة أن غالبية الدول المستضيفة لهذه العمالة قد نالها من الآثار السلبية للفيروس، الأمر الذي وضع مزيدًا من الضغوط على مواردها المالية والخدمات العامة، فضلاً عن خوف هذه الدول، وهي غالبًا دولاً غنية (كدول الخليج مثلاً) ما يساعدها على احتواء انتشار المرض، إلا أن خوفها من خطر العدوى بين العمال الأجانب، ممن يعيشون عادة في ظروف اجتماعية أقل حرصًا، يجعل كثيرًا من هذه الدول تفضل إعفاءهم من أعمالهم وترحيلهم لدولهم، وهنا تبدو فكرة الاستعانة بتطوير قدرات الأتمتة كبديل لتلك العمالة أكثر وضوحًا، وبالتالي إنهاء عدد من الوظائف، وبخاصة تلك المعتمدة على الجهد البدني كعمال البناء والزراعة والخدمات، والتي غالبًا ما يشغلها العمال المهاجرون[٥٧]. وهؤلاء، وهم غالبًا من حاملي التأشيرات المؤقتة، سيكونون أمام خيار صعب

(53)WTO Report on G20 Shows Moves to Facilitate Imports Even as Trade Restrictions Remain Widespread, World Trade Organization, June 29, 2020, Available at,: https://www.wto.org/english/news.

(54)Beatti, Alan, Will Corona Virus Pandemic Finally Kill of Global Supply Chains? Financial Times, May 28, 2020, Available at: https://www.ft.com/content.

(٥٥)ففي تقرير حديث صادر عن معهد ماكنزى العالمي، صنف عدد من المخاطر على سلاسل التوريد، وخلص التقرير إلى أن ١٦-٢٦٪ من صادرات السلع العالمية، وبما يقدر بحوالي من ٢,٩ تريليون دولار إلى ٤,٦ تريليون دولار من المحتمل أن تتجه نحو دول جديدة خلال الأعوام الخمس القادمة، متى أعادت الشركات هيكلة شبكات مورديها .. راجع: Mc Kinsey Global Institute, Risk, Resilience and Rebalancing in Global Value Chains, August 2020, Pp. 1-2.

(56)IBID, P.16.

(٥٧)لمزيد من التفصيلات حول تأثير الأتمتة على العمالة، راجع: د. أشرف عطية: انعكاسات الذكاء الاصطناعي على البطالة ومستقبل العمل: اتساع

عند الاستغناء عنهم، وهو إما الانتظار لحين تحسن الأحوال الصحية، وهذا أمر غير مؤكد وقد يطول، أو العودة لبلدانهم، وفي كلا الحالتين سيكون هناك فقد لمورد هام لهؤلاء العمال، ومن ثم لتحويلاتهم لبلدانهم، والتي تعد أحد أهم مصادر النقد الأجنبي للدول المصدرة للعمالة كمصر[٥٨].

وفي دراسة حديثة حول تأثير فيروس كورونا على معدلات العمل، انتهت إلى أن ٢٤٪ من الذين يمارسون عملهم في مقر العمل نفسه Non - remote Workers، وحوالي ٨٪ ممن يعملون عن بعد Remote Workers (من خلال العمل من المنزل مثلاً) قد فقدوا وظائفهم في الفترة ما بين منتصف مارس ويوليو ٢٠٢٠، وبالتالي، كان العاملون ذوو الدخل المنخفض، الذين يعملون في مكان العمل، هم الأشد تضررًا من الجائحة، مما أدى إلى تفاقم التفاوتات القائمة بالفعل[٥٩].

فلقد كانت الخسائر من ناحية التوظيف، وبدرجة أقل من الناحية الصحية، هي الأعلى في صفوف العاملين الذين يعملون في مكان العمل ممن ينتمون إلى الأسر الأكثر فقرًا، فضلاً عن أن إعادة فتح الأعمال التجارية لم تكن فعالة في زيادة التوظيف بشكل كبير في الأجل القصير جدًا[٦٠].

وفي دراسة أخرى للبنك الدولي توقع فيها انخفاض التحويلات إلى الاقتصاديات النامية، بسبب فيروس كورونا، بنسبة ٢٪ عام ٢٠٢٠ مقارنة بعام ٢٠١٩، وذلك مع توقف النشاط الاقتصادي في الدول المضيفة[٦١]، وهي نسبة مرتفعة بنحو أربع مرات عن مستوياتها إبان الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٩ [٦٢].

وفي مصر توقع البنك الدولي تراجع تحويلات المصريين العاملين بالخارج بنسبة ٢١,٥٪، والتي جاء معظمها من العاملين بدول الخليج، بسبب تأثرها بأزمة كورونا وتداعياتها، وانخفاض أسعار النفط الخليجي، فضلاً عن ارتفاع تكلفة التحويل ما بين ٣ إلى ٥٪، حيث انخفضت التحويلات من ٢٦,٨ مليار دولار عام ٢٠١٩ إلى ٢٣,٣ مليار دولار عام ٢٠٢٠، بنسبة تراجع بلغت ١٠,٨٪ على نحو ما سنرى لاحقًا بالتفصيل[٦٣].

وعبر تقرير أعده المنتدى الاقتصادي العالمي، والمنعقد في الفترة من ٢٥-٢٩ يناير ٢٠٢١، قدرت منظمة العمل

معدل الإزاحة أم زيادة معدل الإنتاجية، مجلة القانون والتكنولوجيا، كلية القانون، الجامعة البريطانية، العدد (١)، أكتوبر ٢٠٢١، ص ص٢٢٠ - ٢٣٢.

[٥٨] تحتل مصر المرتبة الخامسة عالميًا في قيمة الأموال المحولة من مواطنيها عام ٢٠١٩ بما قيمته ٢٦,٨ مليار دولار، أو ما يعادل ٨,٩٪ من نسبة الناتج المحلي الإجمالي لهذا العام، لا يسبقها في ذلك سوء الهند ٨٢,٢ مليار، فالصين ٧٠ مليار دولار، فالمكسيك ٣٨,٧ مليار دولار، فالفلبين ٣٤ مليار دولار، راجع في ذلك: د. أحمد زكرالله: تداعيات فيروس كورونا على الاقتصاد المصري، تقارير اقتصادية، المعهد المصري للدراسات الاقتصادية، مارس ٢٠٢٠، ص٤، وراجع أيضًا: د. فادية عبد السلام: تداعيات أزمة كورونا على تحويلات العاملين المصريين بالخارج، سلسلة أوراق السياسات، الإصدار الثاني، معهد التخطيط القومي، مايو ٢٠٢٠، ص٧.

[59] Angelucci, M. et al., Remote Work and the Heterogeneous Impact of COVID-19 on Employment and Health, Working paper No. 27749, National Bureau of Economic Research, August 2020, P.1.

[٦٠] وفي دراسة مشابهة عن سوق العمل الأمريكي، أكدت نتائج تلك الدراسة بدورها على أن كلًا من حجم الانخفاض في التوظيف على المستوي الكلي، والانخفاض في عدد ساعات العمل، وزيادة معدلات البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية كان شديدًا للغاية خلال الركود الذي تسببت فيه جائحة كورونا مما كان له آثارًا توزيعية معنوية سالبة، حيث عاني أصحاب الدخول المنخفضة من فقدان وظائفهم بقدر يفوق تأثر ذوى الدخول المرتفعة. كما كان العمال الأقل تعليمًا (وأصحاب البشرة السوداء) أكثر عرضة للتسريح، حيث ارتفع معدل البطالة من ٣,٥٪ في فبراير ٢٠٢٠ إلى ١٤,٧٪ في أبريل، وانخفض عدد العمال بمقدار ٢٥ مليونًا. راجع في ذلك: Shibata, I., the Distributional Impact of Recession: the Global Financial Crisis and the Pandemic Recession, working Paper, No. wp/ 20196, International Monetary Fund, 2020, P.p 8 - 9.

[61] World Bank, the Economy in the Time of COVID-19, Semiannual Report of the Latin America and Caribbean Region, April 2020, P. 43.

[62] OECD, Tackling Corona Virus (COVID-19) Contributing to A Global Effort, the Impact of the Corona Virus, Crisis on Development Finance, June 2020, P.8.

[63] https://data.albankaldawili.org/country/egypt-arab-rep.

الدولية (ILO) أن ٩٣٪ من عمال العالم كانوا يعيشون إبان الجائحة في ظل شكل من أشكال القيود في مكان العمل، وأن ٨,٨٪ من ساعات العمل العالمية ضاعت خلال ٢٠٢٠، مقارنة بالربع الرابع من عام ٢٠١٩، أى ما يعادل ٢٥٥ مليون وظيفة بدوام كامل، حيث تتألف هذه الخسارة من[٦٤]:

أ- عمال كانوا عاطلين عن العمل ولكنهم يبحثون بجدية عن عمل.

ب- عمال كانوا يعملون لكن ساعات عملهم مخفضة.

ج- عمال كانوا عاطلين عن العمل وغير نشطين في البحث عن عمل.

وترصد الإحصاءات أن إجمالي ساعات العمل المفقودة عام ٢٠٢٠ مقارنة بعام ٢٠١٩ كان الأعلى في أوروبا (١٤,٦٪) والأمريكتين (١٣,٧٪)، إذ شهدت تلك المناطق حجرًا صحيًا وعمليات إغلاق واسعة النطاق، تليها اقتصاديات الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل (١٠,٣٪)، بينما بلغت في البلدان العربية ٩,١٪[٦٥].

وبسبب الموجات المعدية الحديثة من الفيروس، والمنتشرة خلال العام ٢٠٢١، فلقد ظلت مستويات العمالة التقديرية - طبقا لمنظمة العمل الدولية - دون مستوياتها قبل الجائحة وحتى النصف الأول من عام ٢٠٢١ [٦٦].

فخلال الربع الأول من عام ٢٠٢١، انخفضت ساعات العمل بنسبة ٤,٨٪ وبنسبة ٤,٤٪ خلال الربع الثاني من ذات العام، أو ما يعادل ١٤٠ مليون وظيفة و١٢٧ مليون وظيفة بدوام كامل على التوالي، وبما يعادل خسارة ٥,٣٪ من دخل العمال العالمي أو ما قيمته ١,٣ تريليون دولار. وبالمثل، قدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في يوليو ٢٠٢١، أن الركود المرتبط بالوباء كلف (٢٢) مليون وظيفة في دول المنظمة عام ٢٠٢٠ وأن ١١٤ مليون وظيفة قد فقدت على مستوى العالم مقارنة بعام ٢٠١٩ بسبب تأثير عمليات الإغلاق[٦٧].

ويري البعض أيضًا، أن تلك المشكلة ربما ستستمر، حتى مع انحسار الوباء، وتزايد النشاط الاقتصادي، إذ لن تتوقف أو تتخلي الشركات عن دروس توفير العمالة التي اكتسبتها، حيث قدر المحللون أن الوباء يمكن أن يؤثر على هيكل العمل في ثلاثة مجالات رئيسية[٦٨]:

- خلق تواجد دائم للعمل عن بعد، والبالغ أكثر من ٢٠ : ٣٠٪ من العاملين في الاقتصاديات المتقدمة، ٢٠٪ من الاقتصاديات النامية.
- زيادة مستوى التجارة الالكترونية، والتي يمكن أن تعطل الوظائف في مجال السفر والترفيه، والوظائف منخفضة الأجر عبر المتاجر والمطاعم التقليدية.
- تسريع تبنى تقنيات الذكاء الاصطناعي والأتمتة.

---

[٦٤]ومن هنا قدرت المنظمة أن البطالة (على المستوى العالمي) كانت تعادل ٠,٩٪ من إجمالي ساعات العمل المفقودة في عام ٢٠٢٠، في حين أن الخمول وساعات العمل المخفضة يمثلان ٧,٩٪ من إجمالي تلك الساعات الضائعة، راجع: ILO Monitor: COVID-19 and the World of Work, International Labor Organization, January 15, 2021, P.2.

[65]J.K. Jackson et al, Global Economic Effects of COVID-19, Op. Cit, P.10.

[66]World Employment and Social outlook, Trends 2021, International Labor organization, June, 2021.

[67]OECD Employment Out Look 2021, Navigating the COVID-19 Crisis and Recovery, Organization for Economic Cooperation and Development, July 2021, P.4.

[68]Autor, David and Elizabeth Reynolds, the Nature of Work After the COVID Crisis: Too Few low-wage Jobs, the Hamilton Project, Brooking Institution, July 2020, P.2

وكتطبيق واقعي لتأثيرات الوباء على مستويات العمالة، أفاد مكتب إحصاءات العمل (BLS) الأمريكي في ٨ مايو ٢٠٢٠، أن ٢٠ مليون أمريكي فقدوا وظائفهم في أبريل ٢٠٢٠ نتيجة لإغلاق الأعمال، مما أدى لزيادة عدد الأمريكيين العاطلين عن العمل إلى ٢٥ مليون عاطل من إجمالي القوة العاملة المدنية البالغ ١٥٨ مليونًا، أو ما يعادل ١٤,٧٪، وهو أعلى معدل للبطالة منذ الكساد الكبير في ثلاثينات القرن الماضي، بينما انخفض عدد العاطلين - طبقا لإحصاءات المكتب - ليصل في ٨ أكتوبر ٢٠٢١ إلى ٧,٧ مليون عاطل وبمعدل ٤,٨٪[٦٩].

ثامنًا: إصابة قطاعات اقتصادية مهمة بخسائر جسيمة لعل أهمها قطاعي النقل والسياحة، ففي قطاع النقل، وسواء أكان نقلاً جويًا أو بريًا أو بحريًا، فلقد أدى إغلاق الحدود وفرض حكومات العديد من البلدان لقيود على السفر، وبخاصة للبلدان المتضررة من الفيروس، الأمر الذي أدى إلى تراجع شديد في عدد الرحلات الجوية، بل امتد الحظر ليشمل غلق كافة المطارات تقريبًا، حيث حلقت معظم الطائرات شبه فارغة بسبب الإلغاء الجماعي للركاب، الأمر الذي هدد كافة شركات الطيران بالإفلاس،حيث انخفضت الإيرادات الإجمالية للنقل الجوي على المستوي الدولي بشكل حاد في مارس ٢٠٢٠ وبنسبة بلغت حوالي ٥٣٪ مقارنة بذات الشهر من عام ٢٠١٩، مما اضطرت الحكومات معه للتدخل وتقديم الدعم المالي لتلك الشركات لانتشالها من ورطتها. ووفقًا لتوقعات الاتحاد الدولي للنقل الجوي «إياتا»، فقد قدرت خسائر قطاع الطيران العالمي بأكثر من ٢٠٠ مليار دولار خلال السنوات الثلاث من ٢٠٢٠/٢٠٢٢، حيث تصل الخسائر المتوقعة لعام ٢٠٢١ لحوالي ٥٢ مليار دولار، بعد أن حقق قطاع الطيران العالمي لخسائر حقيقية عام ٢٠٢٠ بلغت (١٣٧) مليار دولار[٧٠].

كما سعت خطوط الطيران الأمريكية للحصول على تمويل لصناعة الطيران وحدة بمقدار (٥٠) مليار دولار[٧١]. كما قدرت وكالة GTBA أن قطاع السفر "Travel Sector" سوف تخسر أكثر من "٨٢٠" مليار دولار أمريكي من العائدات بسبب وباء فيروس كورونا[٧٢].

يبلغ ناتج قطاع الطيران العالمي نحو ٢,٧ تريليون دولار، وبما يوازى ٣,٦٪ من الناتج العالمي الإجمالي، حيث تساهم صناعة الطيران العالمية في توفير ٦٥,٥ مليون وظيفة حول العالم، إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة، فبخلاف الوظائف المباشرة التى توفرها صناعة النقل الجوي ذاتها، يدعم القطاع توفير الملايين من الوظائف غير المباشرة في سلاسل التوريد العالمية التي تخدم الصناعة. كما يدعم القطاع حركة التجارة الدولية بنقله لبضائع تقدر قيمتها بحوالي تريليون دولار سنويًا[٧٣].

أما فيما يخص قطاع السياحة، والذي يعد من أكثر القطاعات التي عانت من التداعيات السلبية لفيروس كورونا، رغم أهميته المتعاظمة للكثير من الدول، حيث تمثل عائداته في تلك الدول مكونًا رئيسيًا في الناتج المحلي الإجمالي، وبخاصة في الاقتصاديات النامية، والتي قد تصل إلى حوالي ١٥٪، فضلاً عن أهمية صناعة السياحة لاستيعابها لأعداد كبيرة من العمالة المباشرة، علاوة على خلقه للعديد من فرص العمل بشكل غير مباشر،

---

[69] J.K Jackson et al., Global Economic Effects of COVID-19 Op. Cit, P.p 13-14.

[٧٠] العربية «مباشر» إياتا يتوقع (٢٠١) مليار دولار خسائر قطاع الطيران في ٣ سنوات متاح في ٢٠٢١/١٠/٥ على الرابط: https://www.alarbiya.net/aswaq/travel-and-tourism.

[71] https://www.wsj.com/articles/airlines-seek-up-to-50-billionin-government-aid-amid-coronavirus-crisis-11584378242.

[72] P. Ozili and T. Arun, Op. Cit., P.6.

[٧٣] صباح براجي: تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩) على القطاع السياحي العالمي والعربي، مجلة جامعة العربي التبسي، الجزائر، المجلد ١٥، العدد (١)، فبراير ٢٠٢١، ص١٧٤.

كالعاملين بالفنادق والمطاعم ووسائل النقل والمراكز التجارية والأنشطة الترفيهية[٧٤].

وطبقا لمنظمة السياحة العالمية (WTO) بلغ عدد السائحين عام ٢٠١٩ حوالي ١,٥ مليار سائح، حققوا إيرادات بلغت حوالي ١,٥ تريليون دولار، إلا أن ظهور الفيروس أدى إلى انخفاض أعداد السائحين في العالم خلال الأشهر الأربع الأولى من عام ٢٠٢٠ بنسبة ٢٢٪ (١٩٪ في أوروبا، ٣٥٪ في آسيا ودول الباسفيك، ١٥٪ في أمريكا، ١٣٪ في أفريقيا، ١١٪ في الشرق الأوسط)، وبالطبع تراجعت الإيرادات السياحية العالمية ما بين ١ - ١,٢ تريليون دولار، فضلاً عن الإطاحة بحوالي ٢٥ مليون وظيفة سياحية على مستوى العالم[٧٥].

ففي ظل سياسة «البقاء في المنزل» وسياسة «التباعد الاجتماعي»، التي فرضتها الحكومات اضطرت غالبية المطاعم والفنادق إلى إغلاق وتعليق أنشطتها وهو ما انعكس على خسائر مادية ووظيفية جسيمة، حيث ألغيت حجوزات فندقية بقيمة مليارات الدولارات. لقد كان التأثير الاقتصادي للوباء على صناعة الفنادق والسياحة الأمريكية بشكل عام أكثر حدة من الركود المترتب على أحداث ١١ سبتمبر والأزمة المالية لعام ٢٠٠٨ مجتمعين[٧٦].

وهناك العديد من الصناعات الأخرى التي لا يمكن إغفال تأثير انتشار فيروس كورونا عليها كصناعة الرياضة (Sports Industry)، حيث تأثرت تلك الصناعة بشدة، فلقد عُلقت كافة الرياضيات، وبخاصة تلك التي تستقبل مشاهدين أثناء القيام بمنافساتها، بل تم تأجيل العديد من البطولات العالمية، وما زالت الكثير من الدول - رغم عودة المنافسات الرياضية - تضع العديد من المحاذير والاحتياطات التي تحول دون وجود مشاهدين بأعداد غفيرة، الأمر الذي أدى إلى تحقيق خسائر جمة تصل لمليارات الدولارات لرعاة ومنظمي تلك الألعاب[٧٧]. وهناك أيضًا صناعة الترفيه Entertainment Industry، حيث تكبدت صناعة السينما وحدها خسائر تقدر بحوالي خمسة مليارات دولار، كما فقد أكثر من ١٢٠ ألف عامل في مجال المسرح لوظائفهم[٧٨]. وبشكل جماعي تأثرت تلك الصناعة بشكل مباشر مع إغلاق دور السينما والمسرح، علاوة على عدم إدراجها في تلقي الدعم المالي الكافي من حزم التحفيز باعتبارها صناعة غير مؤثرة في كثير من الاقتصاديات مقارنة بغيرها من القطاعات المالية والصناعية.

وأخيرًا، يأتي تأثير انتشار فيروس كورونا بشكل أكثر فاعلية على صناعة الفعاليات أو الأحداث Events Industry، وهي تلك الصناعة المؤثرة بشكل فعال في كافة الاقتصاديات، إذ يشار إلى مساهمة هذه الصناعة في إنتاج أكثر من تريليون دولار عام ٢٠١٨ من الإنفاق المباشر، كما خلقت أكثر من ١٠ مليون وظيفة مباشرة

[٧٤]ففي مصر مثلًا يقدر عدد العاملين بالقطاع السياحي بحوالي ٣ مليون عامل، وهو ما يمثل حولي ١٠٪ من إجمالي قوة العمل، راجع في ذلك: د. سلوى محمد مرسى، د. زينب محمد الصاوي: تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد على القطاع السياحي المصري، سلسلة أوراق السياسات، معهد التخطيط القومي، الإصدار رقم (١٠)، مصر، مايو ٢٠٢٠، ص٥.، وراجع أيضًا: سارة الموجي: تأثير فيروس كورونا في السياحة في مصر، مجلة اتحاد الجامعات العربية للسياحة والضيافة، جامعة قناة السويس، المجلد ٢٠، العدد ٤، ٢٠٢١، ص٤٨٨.

[75]World Tourism Organization, UNWTO World Tourism Barometer Special Focus on the Impact of COVID-19, May 2020, P.18.

[٧٦]حيث قدرت هيئة الفنادق والإقامة الأمريكية American Hotel and Lodging Association بأن هناك ما يقارب ٣,٩ مليون وظيفة عرضة للفقد في الولايات المتحدة وحدها بسبب انخفاض إشغال الفنادق خلال الوباء، راجع: https://www.ahla.com/covid-19s-impact-hotel-industry.

[77]P. Ozili and T. Arun, Op. Cit, P. 7.

[٧٨]ففي ايطاليا مثلا، قدرت خسائر صناعة الترفيه بما يقارب ٧,٣ مليون يورو في مجال قطاع السينما، ٧,٢ مليون يورو في قطاع المسرح، ٤,١ مليون يورو في قطاع الموسيقي الحية، ٢,٥ مليون يورو في قطاع الرقص، خلال الأسبوع الأخير من شهر فبراير ٢٠٢٠، راجع : https://www.statista.com/statistics/1103010/impact-of.coronaviruscovid-19-on-theentertainment.industry-in-italy.

على مستوى العالم، وولدت أكثر من ٦٢٠ مليار دولار من الناتج المحلي الإجمالي المباشر[٧٩]، ومع تفشى الفيروس، تضررت تلك الصناعة كثيرًا مع إلغاء العديد من المعارض وعروض الموسيقى الحية والحفلات والمؤتمرات وإطلاق العلامات التجارية ... الخ، بسبب سياسة التباعد الاجتماعي التى فرضتها العديد من الحكومات[٨٠].

تاسعًا: تآكل الاستثمارات الأجنبية المباشرة عالميًا، حيث تركت كورونا بصمتها على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي، والذي تراجع بنسبة ٣٥٪ في عام ٢٠٢٠ مقارنة بالعام السابق ٢٠١٩. فوفق بيانات الأنكتاد UNCTAD انخفضت التدفقات من ١,٥ تريليون دولار عام ٢٠١٩ لتصل إلى حوالي تريليون دولار فقط، محققة أدنى مستوى لها منذ عام ٢٠٠٥، حيث ظهر التأثير سلبيًا بشكل أكثر حدة خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٠، بينما بدأت عمليات الاندماج والاستحواذ الدولية واتفاقيات التمويل في التعافي خلال النصف الثاني من العام[٨١].

وعلى مستوى الأسواق الناشئة، فلقد تقلصت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بمقدار ٨٪ فقط، مقارنة بنسبة ضخمة نسبيًا بلغت ٥٨٪ في نظيرتها المتقدمة خلال عام ٢٠٢٠، حيث يعزى هذا التفاوت إلى ثبات الأسواق الأسيوية في مواجهة انهيار الاستثمار الأجنبي المباشر عالميًا[٨٢].

ويشير تحليل منظمة التعاون والتنمية إلى وجود تباطؤ كبير في جميع مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر. فمن ناحية، من المرجح أن يتأثر هذا الاستثمار من خلال الأرباح المعاد استثمارها Reinvested Earnings، وهو عنصر متزايد الأهمية في مكون هذا النوع من الاستثمار، وإن اختلف هذا التأثير من قطاع إلى آخر[٨٣]. ففي قطاعات الطاقة وتقديرات المستهلكين والصناعة والمواد الأولية سيكون هناك فقدًا كبيرًا في الأرباح متعددة الجنسيات، بينما ستشهد الشركات متعددة الجنسيات العاملة في قطاعات الصحة والتكنولوجيا والاتصالات زيادة في الأرباح. وبالنظر إلى سيطرة القطاعات التحويلية والأولية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاديات النامية، فالمحصلة بالطبع أن تكون هذه الاقتصاديات هي الأكثر تضررًا[٨٤].

وفي مصر، وعلى الرغم من النجاح الذي حققه الاقتصاد المصري في المحافظة على حظوظ أكثر إيجابية مقارنة بغيره من الدول المجاورة، إلا أن جائحة كورونا أدت إلى تقليص صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر بنسبة ١٠٪، حيث تشير الإحصاءات إلى انخفاض الاستثمارات الوافدة إلى مصر بمقدار مليار دولار تقريبًا (من ٩,١ مليار دولار عام ٢٠١٩ إلى ٨,١ مليار دولار عام ٢٠٢٠)، وهو ما انعكس على انخفاض نسبة هذا الاستثمار

---

[79] https://evwntscouncil.org/coronavirus.

[٨٠] فمثلًا تم إلغاء حفل Met Gala لعام ٢٠٢٠، وهو حفل سنوي يعد لجمع التبرعات لصالح معهد آنا وينتور للأزياء في متحف المتربوليتان للفنون في نيويورك، مما أدى إلى خسائر جمة، راجع: https://www.vogue.com/tag/event/met.gala. وكذلك كان لإلغاء المؤتمر السنوي لمهرجانات الأفلام والإعلام التفاعلي والموسيقي والمعنون بـ South By South West (SXSW) والمنعقد سنويًا بولاية تكساس الأمريكية، أثارة السيئة والمتمثلة، عند إلغاؤه عام ٢٠٢٠، في خسائر مباشرة بلغت أكثر من مليار دولار، راجع: https://www.SXSW.com/News/2021.

[٨١] ولقد بلغت تلك الاستثمارات، وفقا لتقديرات الأونكتاد حوالي ٨٥٢ مليار دولار خلال النصف الأول من عام ٢٠٢١، إلا أن حالة عدم اليقين، والناتجة عن طول فترة الجائحة وعدم انتظام وتيرة التطعيمات، خاصة في البلدان النامية، وارتفاع أسعار الطاقة والضغوط التضخمية والاختناقات في سلسلة التوريد، ساهمت في عدم عودة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى سابق مستوياتها قبل الجائحة، راجع: الأمم المتحدة: في ظل تعاف غير متكافئ، الاونكتاد تفيد حدوث انتعاش في تدفقات الاستثمار العالمي، متاحة على الرابط: https://news.un.org/ar/story/2021/10/1085432 راجع أيضًا: UNCTAD, Global Investment Trend Monitor, No.33, available at., https://unctad.org/enpublicationslibrary/diaeiainf2020.

[٨٢] العين الإخبارية: رغم كورونا - مصر ترسخ زعامتها للاستثمارات الأجنبية المباشرة بأفريقيا، متاحة على الرابط: https://al.ain.com/article/corona.egypt.leadership-fdi-africa.

[83] OECD, Foreign direct Investment Flows in the Times of COVID-19, OECD Publishing, Paris, 2020.

[84] OECD, The Impact of the Corona Virus (COVID-19) Crisis on Development Finance, June 2020, P.8.

من الناتج المحلى الإجمالي ليصل عام ٢٠٢٠ إلى ١,٣٧٪ بعد أن وصلت عام ٢٠١٩ إلى ٢,٩٧٪[٨٥].

وعلى مستوى الدول العربية، قدرت منظمة الاسكوا التراجع في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للمنطقة العربية بمقدار ١٧,٨ مليار دولار، أى بنسبة ٤٥٪ تقريبًا، وبخاصة في ظل الانخفاض الحاد في أسعار النفط، وما أعلنته كبريات الشركات متعددة الجنسية في العالم بانخفاض أرباحها خلال ذلك العام بما يقارب ٣٠٪ بفعل الجائحة[٨٦].

كما انخفضت التدفقات الاستثمارية الموجهة إلى آسيا النامية عند ٤٧٦ مليار دولار، وبنسبة ٤٪ مقارنة بعام ٢٠١٩، وشكلت نحو نصف إجمالي تدفقات الاستثمار المباشر العالمي والبالغة نحو ٨٥٩ مليار دولار عام ٢٠٢٠ [٨٧].

وهكذا يمكن القول بأن جميع المناطق الجغرافية الرئيسية قد شهدت انخفاضًا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عام ٢٠٢٠ مقارنة بعام ٢٠١٩، باستثناء آسيا، وذلك في الأنواع الثلاثة للنشاط الاستثماري (الاستثمار في مجالات جديدة، أو في نشاط تجاري جديد، أو تمويل المشاريع الدولية)، وذلك بنسبة ١٠٪، ٣٥٪، ٢٪ على التوالي. كما زاد نشاط الاندماج والاستحواز عبر الحدود بنسبة ٣١٪، ١٤٧٪ على التوالي في آسيا والاقتصاديات التى تمر بمرحلة انتقالية Transitioning Economies، بينما تراجعت بنسبة ١١٪ في الاقتصاديات المتقدمة Developed Economies وبنسبة ٦٧٪ في أمريكا اللاتينية[٨٨].

وفيما يتعلق بتمويل المشاريع الدولية، والذي يعد أحد المصادر الرئيسية والهامة لتمويل البنية التحتية، فلقد انخفض على المستوى العالمي بنسبة ٢٪، إلا أنه ارتفع بنسبة ٧٪ في الاقتصاديات المتقدمة، خاصة في أوروبا، وبنسبة ١٧٪ في آسيا[٨٩].

وحقيقة، لقد أدى انتشار الجائحة إلى تبنى الحكومات وتنفيذها لسياسات استثمار أجنبي جديدة أو موسعة تتعلق بالأمن القومي، وذلك في ضوء التدابير المتبناة على المستويين الوطني والدولي لمعالجة العواقب الصحية والاقتصادية للوباء، وتشمل هذه التدابير الحوافز والإعانات لزيادة الإنتاج المحلي من اللقاحات ومعدات الحماية الشخصية (PPE)، والتدخل المباشر للدولة من خلال التوجيهات لزيادة الإنتاج في المرافق التى تنتج مواد ومعدات الحماية الشخصية أو لبدء الإنتاج في منشآت أخرى[٩٠].

---

[٨٥] حيث يتركز الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر بشكل أساسي في قطاعي الطاقة والموارد الطبيعية، سواء شمل ذلك أعمال التطوير في حقل «ظهر» للغاز الطبيعي، أو مشاريع أخرى للنفط والغاز ... راجع. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية: تطبيق برنامج الإصلاح وراء ثقة المؤسسات الدولية في الاقتصاد المصري، متاح على الرابط: https://www.youm7.com/story/2020/7/10.

[٨٦] الاسكوا: آثار جائحة كوفيد - ١٩ على الاقتصاديات العربية، التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر، متاح على الرابط: https://unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/20-00152-ar.

[87] J.K. Jackson et al., Glibal Economic Effects of COVID-19, Op. Cit., P. 46.

[88] Investment Trends Monitor, United Nation Conference on Trade and Development, January 24, 2021, P. 7.

[89] J. K. Jackson et all., Op. Cit, P. 47.

[٩٠] ففي الاتحاد الأوروبي مثلا أصدرت مفوضية الاتحاد توجيهات للدول الأعضاء فيما يتعلق بالجهود التى يبذلها المستثمرون من خارج الاتحاد لمحاولة اكتساب قدرات الرعاية الصحية أو الصناعات ذات الصلة من خلال الاستثمار الأجنبي أثناء الوباء، كما أوصت الأعضاء بالاستفادة الكاملة من أنظمة فحص الاستثمار الأجنبي المباشر أو إنشاء مثل هذه الأنظمة، راجع في ذلك: IBID, P.45.

المبحث الثاني: تداعيات الأزمة على الاقتصاد المصري

مقدمة:

مثلما هو الحال في البلدان الأخرى، كان هناك تأثيرًا ملحوظًا على الاقتصاد المصري، سواء من خلال إجراءات احتواء الفيروس أو التوقف المفاجئ في حركة السياحة وهبوط الصادرات وانخفاض تحويلات العاملين بالخارج وتقلص إيرادات قناة السويس وارتفاع معدلات البطالة، كما تعرضت مصر لخروج تدفقات رأسمالية قدرت بحوالي ١٦ مليار دولار، وذلك خلال ذروة التوجه العالمي لتجنب المخاطر مع بداية انتشار الجائحة، الأمر الذي فرض ضغوطًا كبيرة على ميزان المدفوعات، رغم تعويض جزء من هذا التأثير من خلال هبوط الواردات المترتب على انخفاض الطلب المحلي[٩١].

ومع ركود الاقتصاد العالمي وتقلص النشاط المحلي، كان طبيعيًا أن يسجل النمو انخفاضًا ملحوظًا، ومما صعب من خطورة الموقف أن تراجع تلك الإيرادات كان مصحوبًا باحتياج ملح من الحكومة لزيادة الإنفاق على الصحة والحماية الاجتماعية.

وحقيقة، لقد جاءت هذه الجائحة لتفرض على الاقتصاد المصري تحديًا يضاف للتحديات العديدة التي ظل يعاني منها لعقود. فعلى الرغم من المراحل الإصلاحية التى مر بها الاقتصاد المصري منذ عام ٢٠١٦، في أعقاب سنوات صعبة بُذلت فيها جهودًا مضنية لمعالجة الاختلالات بالشراكة مع صندوق النقد الدولي، جاءت مصر لتجنى نتائجها الإيجابية في شكل تحسن ملحوظ في معدل النمو الاقتصادي والذي بلغ ٥,٦٪ بنهاية عام ٢٠١٩/٢٠١٨ مقابل ٤,٢٪ عام ٢٠١٧/٢٠١٦ [٩٢]، مع تراجع ملموس في معدلات البطالة ٨٪ عام ٢٠١٩ مقابل ٩,٩٪ عام ٢٠١٨، ١١,٨٪ عام ٢٠١٧ [٩٣]، وتزايد في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ليحقق ٨,٢ مليار دولار عام ٢٠١٩/٢٠١٨ مقابل ٧,٧ مليار دولار عام ٢٠١٨/٢٠١٧ [٩٤].

إلا أن أزمة وباء كورونا ألقت بظلالها القاتمة على الاقتصاد المصري عاكسة تداعياتها على تعظيم المتغيرات الاقتصادية وعلى مؤشرات أداء الاقتصاد الداخلي، الأمر الذي أثر سلبًا على نتائج الإصلاح الاقتصادي في مصر.

ورصدًا لتأثيرات جائحة كورونا على الاقتصاد المصري نرى من الأوفق، في ضوء طبيعة الدراسة، أن نتناول بالبحث تأثيرات تلك الجائحة على مصادر النقد الأجنبي في مصر، باعتبار ما تعرضت له تلك المصادر يمثل انعكاسًا حقيقيًا لتأثير الأزمة، حيث يمكن رصد تطوراتها سلبًا وإيجابًا بإحصاءات قابلة للقياس يمكن توثيقها من الجهات الرسمية.

وعليه سنتناول في هذا المبحث مدى تأثير أزمة كورونا على مصادر النقد الأجنبي في مصر، والجهود الحكومية للتقليل من الآثار السلبية لهذه الأزمة وذلك من خلال مطلبين:

المطلب الأول: تأثيرجائحة كورونا على إيرادات النقد الأجنبي المصري.

المطلب الثاني: الإجراءات التي اتخذتها الحكومة المصرية للحد من التداعيات.

---

[٩١] صندوق النقد الدولي: مصر تعتمد منهجًا استباقيًا للحد من تداعيات كورونا، متاح في ٢٠٢٠/٧/٩ على الرابط: https://www.imf.org/ar/news/Articles.

[٩٢] د. سحر عبود، د. أسماء مليجي: دفع النمو الاقتصادي لمصر في ظل تداعيات أزمة كورونا، مرجع سابق، ص١٢-١٣.

[٩٣] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢٠.

[٩٤] د. سحر عبود، د. أسماء مليجى: مرجع سابق، ص١٤.

المطلب الأول: تأثير جائحة كورونا على إيرادات النقد الأجنبي المصري

كغيره من الاقتصاديات العالمية، لم يكن الاقتصاد المصري بمنأى عن الآثار السلبية لجائحة كورونا، حيث أوضحت وكالة «موديز» للتصنيف الائتماني وخدمات المستثمرين في تقرير لها أن التأثير الحقيقي والمباشر لأزمة انتشار فيروس كورونا بالنسبة للاقتصاد المصري تمثل في الضغط على متطلبات التمويل الخارجي وانخفاض عائدات السياحة وتحويلات العاملين بالخارج والصادرات وانخفاض عائدات قناة السويس وتباطؤ معدلات النمو، وخاصة أن كل هذه القطاعات تمثل الروافد الرئيسية لتوفير مصادر النقد الأجنبي لمصر، فضلاً عن أهميتها في التشغيل والناتج المحلي الإجمالي[٩٥]. وعليه سوف نتناول عبر هذا المطلب تأثير أزمة فيروس كورونا على مصادر النقد الأجنبي المصري من خلال الأفرع التالية:

الفرع الأول: تأثير أزمة كورونا على عوائد القطاع السياحي

يعتبر القطاع السياحي واحدًا من أهم القطاعات الاقتصادية على المستوي القومي والمحلي، لما لديه من قدرة على تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذا لتداخله وتشابك أنشطته مع العديد من القطاعات الاقتصادية الأخرى. كما يأتي القطاع السياحي في صدارة المصادر المهمة والفاعلة للدخل القومي، وأحد الروافد المؤثرة لتوفير العملة الأجنبية في مصر، في ظل ما تملكه مصر من مقومات سياحية متنوعة (دينية وتاريخية ورياضية وترفيهية وعلاجية ... إلخ)[٩٦].

وتعتبر صناعة النقل الجوي من أهم العناصر الرئيسية لصناعة السفر والسياحة، نظرًا لزيادة معدلات حركة الانتقال من مكان لمكان، مع اختلاف مستهدفاتها (للسفر أو التجارة أو العلاج أو المشاركة في الفعاليات الدولية من مؤتمرات أو بطولات رياضية .... إلخ)، فضلاً عن تزايد حركة الشحن ونقل البضائع بين الدول وبعضها البعض، ومن هنا تأتي العلاقة المباشرة، فكلما تطورت صناعة النقل تطورت صناعة السياحة، وكلما تأثرت الأولى سلبًا انعكس التأثير بالتبعية على الصناعة الثانية[٩٧].

وبطبيعته، يعد القطاع السياحي أكبر القطاعات الاقتصادية تأثرًا بالأحداث الدولية والإقليمية والمحلية. وهكذا، مع انتشار الوباء عالميًا، توقفت حركة السياحة والنقل بشكل يكاد يكون كلياً منذ مارس ٢٠٢٠ [٩٨].

فعقب نمو القطاع السياحي في مصر خلال عام ٢٠١٩، مشفوعًا بالكثير من العوامل المساعدة كتحرير سعر الصرف والارتقاء بالبنية التحتية والاهتمام الحكومي بالأماكن السياحية وتسويقها عالميًا بشكل جيد، وفي ظل استقرار أمنى ملحوظ خلال الفترة السابقة لانتشار الوباء، حقق القطاع السياحي المصري إيرادات بلغت حوالي ١٢,٦ مليار دولار، مسجلاً زيادة بلغت مليار دولار مقارنة بعام ٢٠١٨، جاءت كمحصلة لقدوم نحو ١٣ مليون سائح لمصر، قضوا ما يقارب ١٣٦ مليون ليلة سياحية، مقابل نحو ١١,٣ مليون سائح قضوا نحو ١٢١,٥ مليون ليلة

[٩٥] د. سالى فريد: تداعيات كورونا وأثرها على العوائد المصرية من النقد الأجنبي، سلسلة أوراق السياسات، معهد التخطيط القومي، مصر، الإصدار (١٧)، يونيو ٢٠٢٠، ص١٤، وراجع أيضًا: تقرير وكالة موديز على الرابط» http://www.moodys.com

[٩٦] لمزيد من التفصيلات حول أهمية القطاع السياحي في مصر، راجع: د. سلوى محمد موسى، د. زينب محمد الصاوي: تداعيات فيروس كورونا المستجد على القطاع السياحي المصري، مرجع سابق، ص٢، راجع أيضًا: سارة الموجي: تأثير فيروس كورونا في السياحة في مصر، مجلة اتحاد الجامعات العربية للسياحة والضيافة، مرجع سابق، ص ٤٨٣.

[٩٧] شيماء أبو صخر: اقتصاديات المطارات ودورها في حركة النقل الجوي، رسالة دكتوراه، كلية السياحة والفنادق، قسم الدراسات السياحية، جامعة حلوان، ٢٠١٢، ص٦٩.

[٩٨] صباح براجي: مرجع سابق، ص ١٧٥ - ١٧٦.

سياحية عام ٢٠١٨، حيث مثلت تلك الإيرادات ما يقارب ٤,٢٪ من الناتج المحلي للعام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ [٩٩].

ومع زيادة الاهتمام الحكومي بالقطاع السياحي المصري، ودعمًا لزيادة إيراداته، والمُحقق لما يمثل ٥٣,٩٪ من متحصلات الميزان الخدمي المصري خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ بالمقارنة بحوالي ٥٢,٩٪ خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٩/٢٠١٨ ، جاء الواقع صادمًا خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠، حيث انخفضت أعداد السائحين القادمين إلى مصر لحوالي ٢,٢ مليون سائح يمثلون فقط ١٩٪ من أعداد السياحة المعتادة مقارنة بعام ٢٠١٨، ومن ثم تحقيق خسارة في متحصلات ذلك القطاع بنحو ١٢ مليار دولار مقارنة بعام ٢٠١٩، إذ لم يحقق القطاع السياحي خلال الشهور الثمانية الأولى (يناير/ أغسطس) سوى ٣٦٠ مليون دولار فقط بسبب تراجع أعداد السائحين بنسبة ١٠٠٪ خلال الأشهر الثلاثة التالية لتفشى الوباء (أبريل - مايو - يونيه ٢٠٢٠)، بينما لم تسجل الشهور التالية (يوليو - أغسطس) سوى وصول حوالي ٩٠ ألف سائح ثم ٢٢٣ ألف سائح على التوالي، بانخفاض حوالي ٨٢٪ مقارنة بعام ٢٠١٩ على نحو ما يشير إليه الجدول رقم (١)[١٠٠].

وإجمالاً، خلال عام ٢٠٢٠، بلغ عدد السائحين لمصر حوالي ٣,٦ مليون سائح، حضر منهم جوًا حوالي ٣,٢ مليون وبحرًا حوالي ٧١ ألفًا وبرًا حوالي ٣٣٦ ألف سائح، بانخفاض قدره ٩,٥ مليون سائح، سجلوا حوالي ٤٣ مليون ليلة سياحية بانخفاض قدره ٨٣ مليون ليلة، مقارنة بعام ٢٠١٩، كانعكاس حقيقي لأثر كارثة أزمة كورونا على أحد أهم القطاعات الاقتصادية والمصدر الهام للعائد المصري من النقد الأجنبي[١٠١].

جدول رقم ١: تطور أعداد السائحين الوافدين إلى مصر عامي ٢٠٢٠/٢٠١٩ (بالألف شخص)

الشهور	قبل الأزمة	أثناء الأزمة	معدل التغير (٪)
	٢٠١٩	٢٠٢٠	
يناير	٨٦١	٩٤٥	١٠
فبراير	٨٨٥	٩٤٢	٦
مارس	١٠٩٧	٣٩٨	-٦٤
أبريل	١٢٢٠	١	-١٠٠
مايو	٩٣٢	٢	-١٠٠
يونيه	١٠٨٣	٤	-١٠٠
يوليو	١٢٢٥	٩٠	-٩٣
أغسطس	١٢٢١	٢٢٣	-٨٢

المصدر: قاعدة بيانات منظمة السياحة العالمية لفترة كوفيد-١٩، ٢٠٢١

[٩٩] بينما بلغت الإيرادات السياحية العالمية لعام ٢٠١٩ حوالي ١,٥ تريليون دولار مقابل ١,٤ تريليون دولار عام ٢٠١٨، وذلك مقابل ١,٤٦ مليار سائح عام ٢٠١٩ وعدد ١,٤ مليار سائح عام ٢٠١٨، طبقاً لمنظمة السياحة العالمية، راجع: UNWTO, UNWTO and WTO agree to further Cooperation in COVID-19 Report, Media Center, Madrid, Spain, 2020 a, pp. 2-7.وراجع أيضًا: د. سالي فريد: من تداعيات جائحة كورونا وأثرها على العوائد المصرية من النقد الأجنبي، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، ٢٠٢٠، ص١٥٧.

[١٠٠] المركز المصري للدراسات الاقتصادية: متابعة آثار كوفيد-١٩ على الاقتصاد، قطاع السياحة، العدد ٢٥، رأى في خبر، نوفمبر ٢٠٢٠، ص٥-٦.

[١٠١] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: الكتاب الإحصائي، ديسمبر ٢٠٢١.

وبالطبع، لا يخفى الأثر السيئ لانخفاض أعداد السائحين المواكب للجائحة، وبالتالي انخفاض العوائد المالية وتأثير ذلك على ميزان المدفوعات، وبخاصة في جانب ميزان الخدمات، والذي ساهم فيه قطاع السياحة بأكثر من ٥٣٪ خلال العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩، وذلك على نحو ما يشير إليه الشكل رقم (١)، وبكل ما يحققه ذلك من معادلة للحد من العجز في الميزان التجاري، فضلاً عن التأثير السيئ والناشئ عن توقف الكثير من النشاطات الخدمية والصناعات المرتبطة بقطاع السياحة وما نتج عنه من تسريح آلاف العاملين، وغلق العشرات من الشركات العاملة في القطاع السياحي، وضياع العديد من فرص العمل التي يخلقها القطاع السياحي سنويًا، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، أو بشكل رسمي أو غير رسمي[١٠٢].

(نسبة مئوية)

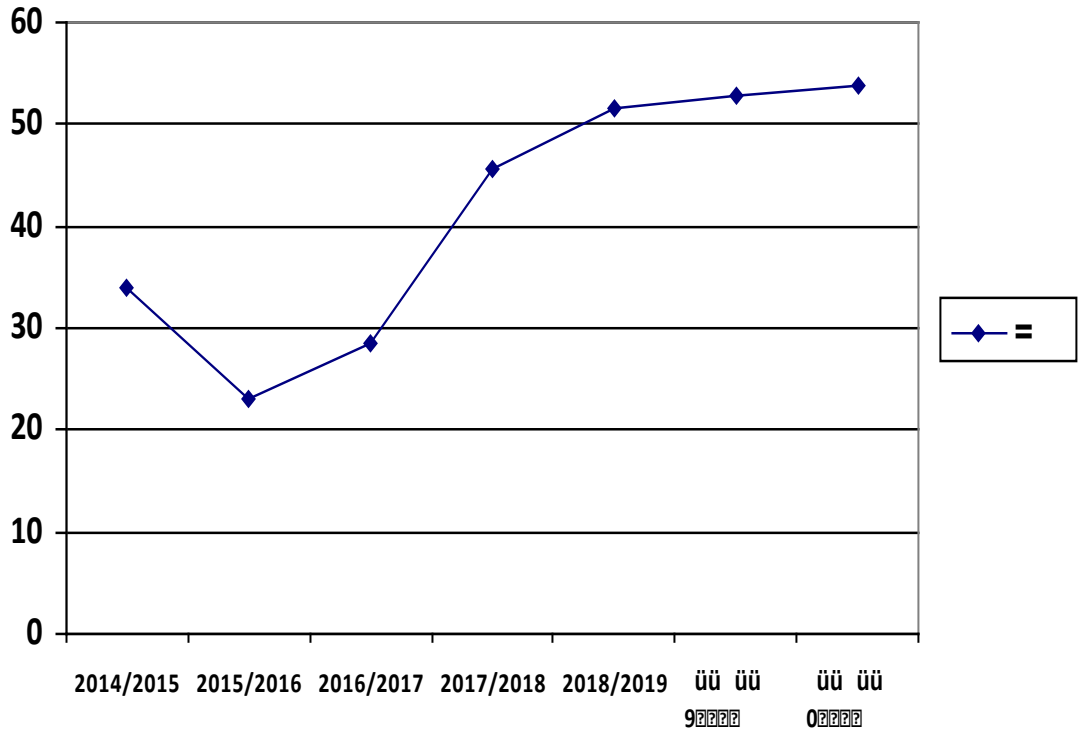

شكل رقم ١: الإيرادات السياحية كنسبة من متحصلات ميزان الخدمات ٢٠١٥/٢٠١٤ - ٢٠٢١/٢٠١٩

[١٠٢] يبلغ أعداد العاملين في القطاع السياحي المصري حوالي ٣ ملايين عامل، أى ما يمثل ١٠٪ من إجمالي قوة العمل في مصر، راجع. د. سلوى محمد مرسى، د. زينب محمد الصاوي، مرجع سابق، ص١٢.

ومن هنا جاءت التدابير والإجراءات التعويضية للعاملين في قطاع السياحة ضمن الأولويات التي ركزت عليها الحكومة المصرية، إبقاءً على فاعلية الشركات المتضررة وحفظًا للعمالة فيها ودعمًا للناتج المحلي الإجمالي[١٠٣].

الفرع الثاني: أثر أزمة كورونا على حجم تحويلات العاملين المصريين بالخارج

تعتبر مصر وفقاً لبيانات البنك الدولي، واحدة من أكبر الدول المستقبلة لتحويلات العاملين بالخارج، حيث احتلت المرتبة الخامسة عالميًا عام ٢٠١٩ بحجم تحويلات بلغت ٢٦,٨ مليار دولار وتصدرت بتلك التحويلات مجموعة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا[١٠٤]، مع الإشارة إلى أن هذه التحويلات مثلت ما نسبته ٨,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي[١٠٥].

ولقد شهدت الأعوام الأخيرة تزايدًا مطردًا، على نحو ما يشير إليه الجدول رقم (٢) في تحويلات المصريين العاملين بالخارج، والبالغ عددهم، طبقًا لإحصاءات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، حوالي ٩,٥ مليون مصري عام ٢٠١٨، ٦٥٪ منهم يعملون في الدول العربية، وبخاصة الخليجية، بينما يتجه حوالي ١٣,٢٪ منهم إلى الدول الأوروبية، ويتوزع الباقون بين البلدان الآسيوية والأفريقية والأمريكية[١٠٦].

فمع تعويم سعر الجنيه المصري عام ٢٠١٦، زادت قيمة تحويلات العاملين بالخارج خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ بنسبة ٢٧,٧٪ لتصل إلى ٢١,٨٢ مليار دولار، بزيادة حوالي ٤,٧ مليار دولار عن العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥ والمحقق لحوالي ١٧,٠٨ مليار دولار فقط، ولتواصل قيمة التحويلات زيادتها خلال العامين الماليين ٢٠١٨/٢٠١٧، ٢٠١٩/٢٠١٨ لتحقق ٢٦,٣ مليار دولار، ٢٦,٨ مليار دولار على الترتيب.

جدول رقم ٢: تحويلات العاملين المصريين بالخارج خلال الفترة من (٢٠١١ - ٢٠٢٠)

---

[١٠٣] ومع هذا ينبغي أن نأخذ في اعتبارنا عند تقييم نتائج تأثيرات كورونا على قطاع السياحة المصري أن الواقع قد أفرز عددًا من الحقائق الهامة: أولها: أن هناك أوجه قصور واضحة في نظم المعلومات الإحصائية للسياحة في مصر بما في ذلك الافتقار إلى بيانات دقيقة ومحدثة وقابلة للمقارنة لتوجيه السياسات وقرارات القطاع، إذ لا يوجد إلا بعض البيانات البسيطة الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وهي وإن كانت تصلح للمتابعة الأولية لآثار الأزمة، إلا أنها لا تعكس مثلاً حقيقة وضع العاملين بقطاع السياحة على أرض الواقع، ثانيها: صعوبة قياس الآثار في ظل التغير المستمر في طبيعة الفيروس ومدي انتشاره وما يعقب ذلك من قرارات في ضوء تلك الطبيعة، راجع: OECD, OECD Responses to Coronavirus (COVID-19): Rebuilding tourism for the future, 22 october, 2020. وراجع أيضًا: المركز المصري للدراسات الاقتصادية: متابعة آثار كوفيد - ١٩ على الاقتصاد المصري (قطاع السياحة)، مرجع سابق، ص٣.

[١٠٤] تلتها لبنان فالمغرب فالأردن فاليمن بحجم تحويلات بلغت ٧,٥، ٦,٧، ٤,٥، ٣,٨ مليار دولار على الترتيب، راجع: د. فادية محمد عبد السلام، مرجع سابق، ص٧.

[١٠٥] بينما بلغ المتوسط العالمي لهذه التحويلات - في نفس العام - استنادًا لبيانات ١٧ دولة نحو ٤,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي، راجع: د. جيهان عبد السلام عباس: أثر وباء كورونا على أداء الاقتصاد المصري (التداعيات وسياسات المواجهة)، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العلمي الخامس بكلية تجارة طنطا، ٢٠٢١، ص١٥.

[١٠٦] حيث تعمل هذه التحويلات على التخفيف من وطأة الفقر في غالبية البلدان ذوات الدخل المنخفض والمتوسط وتحسين الآثار التغذوية وارتفاع الانفاق على التعليم والحد من عمالة الأطفال، ومن ثم فإن انخفاض هذه التحويلات سيحول حتمًا دون تحقيق كل هذه المستهدفات في بلد مثل مصر، حيث توقع البنك الدولي انخفاض هذه التحويلات عام ٢٠٢٠، والمتجهة إلى الدول منخفضة ومتوسطة الدخل، بمقدار مائة مليار دولار مقارنة بعام ٢٠١٩، مما يمثل خسارة في الموارد المالية الأساسية للأسر الفقيرة والأولى بالدعاية، راجع في ذلك: World Bank Group COVID-19 Crisis through a Migration kens, Migration and Development Brief 32, April 2020, P. 8. د. فادية عبد السلام: مرجع سابق ص٤.

الشهور	القيمة بالمليار دولار		نسبة التغيـر (الزيادة/ التراجع) ٪	نسبة التحويلات من الناتج المحلي الإجمالي ٪	نسبة التحويلات من الاحتياطي النقدي ٪
٢٠١٢/٢٠١١	١٧,٩٧		٤٢,٧	٦,٤٤	١٥٥,٠
٢٠١٣/٢٠١٢	١٨,٦٧		٣,٨	٦,٤٧	١٣٧,٢
٢٠١٤/٢٠١٣	١٨,٥٥		٠,٦-	٦,٠٧	١٥٤,٧
٢٠١٥/٢٠١٤	١٩,٣٩		٤,٥	٥,٨٨	١٤٦,٠
٢٠١٦/٢٠١٥	١٧,٠٨		١١,٩-	٥,٢٩	٨١,٩
٢٠١٧/٢٠١٦	٢١,٨٢		٢٧,٧	٩,٢٥	٦٥,٧
٢٠١٨/٢٠١٧	٢٦,٣٩		٢٠,٩	١٠,٥٦	٧٢,٠
٢٠١٩/٢٠١٨	٢٦,٨		١,٥	٨,٩٣	٦٤,٣
النصف الأول يونيو/ ديسمبر ٢٠١٩	١٣,٧	٢٣,٣	١٣,٠٥	٦,٤	٦٤,٥
الربع الثالث يناير/ مارس ٢٠٢٠	٧,٩				
الربع الرابع أبريل/ يونيو ٢٠٢٠	١,٧				

تم إعداد الجدول بناء على قاعدة بيانات البنك الدولي، يوليو ٢٠٢٠.

ومع انتشار وباء كورونا، والمصاحب في ذات الوقت لتباطؤ معدل النمو العالمي، وانخفاض أسعار النفط في بلدان مجلس التعاون الخليجي، الحاضنة لغالبية العمالة المصرية، ومع ارتفاع تكاليف التحويلات[١٠٧]، انخفضت تحويلات

[١٠٧] بنهاية عام ٢٠١٩، بلغ متوسط التكلفة العالمية لتحويل ٢٠٠ دولار حوالي ٦,٨٪ أي ١٣,٨ دولار، بينما تبلغ تلك النسبة للتحويل من بلدان مجلس التعاون الخليجي لمصر ما بين ٣ - ٥٪، وتحقيقًا لمستهدف خفض هذه التكلفة ليصبح ٦ دولارات في المتوسط بنهاية عام ٢٠٣٠، كهدف من أهداف تحقيق التنمية المستدامة، يوصي البنك الدولي بعدد من الإجراءات الداعمة لقطاع التحويلات منها:
- اعتبار خدمات التحويل من الخدمات الأساسية والضرورية، مما يستدعي تسهيل عمل الشركات مقدمة هذه الخدمات.

العمالة المصرية بالخارج خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ (يونيو ٢٠١٩ حتى مايو ٢٠٢٠) لتحقق ٢٣,٣ مليار دولار بانخفاض قدره حوالي ٣,٥ مليار دولار، وبنسبة تراجع بلغت حوالي ١٣٪، الأمر الذي انعكس بدوره على نسبة مساهمة تلك التحويلات في الناتج المحلي الإجمالي من ٨,٩٪ إلى ٦,٤٪ خلال ذلك العام.

جدول رقم ٣: الوزن النسبي لتحويلات العاملين في الخارج من إجمالي قيم الصادرات والواردات خلال الفترة ٢٠١٢/٢٠١١ - ٢٠٢٠/٢٠١٩

(القيم: بالمليون دولار)

السنوات	قيم الصادرات	قيم الواردات	تحويلات العاملين بالخارج	التحويلات كنسبة من إجمالي قيم الصادرات (%)	التحويلات كنسبة من إجمالي قيم الواردات (%)
٢٠١٢/٢٠١١	٢٥٠٧١,٩	٥٩٢١٠,٩	١٧٩٧٠,٩	٧١,٦٣	٣٠,٣٥
١٢٠١٣/٢٠١٢	٢٦٩٨٨,١	٥٧٦٨٢,٨	١٨٦٦٨	٦٩,١٧	٣٢,٣٦
٢٠١٤/٢٠١٣	٢٦٠٢٢,٦	٦٠١٨١,٩	١٨٥١٨,٧	٧١,١٦	٣٠,٧٧
٢٠١٥/٢٠١٤	٢٢٢٤٥,١	٦١٣٠٥,٥	١٩٣٣٠	٨٦,٩٠	٣١,٥٣
٢٠١٦/٢٠١٥	١٨٧٠٤,٦	٥٧٣٨٧,٧	١٧٠٧٧,٤	٩١,٣٠	٢٩,٧٦
٢٠١٧/٢٠١٦	٢١٧٢٨,٢	٥٩٠٠٣	٢١٨١٦,٣	١٠٠,٤١	٣٦,٩٧
٢٠١٨/٢٠١٧	٢٥٨٢٧	٦٣١٠٣	٢٦٣٩٢,٩	١٠٢,١٩	٤١,٨٣
٢٠١٩/٢٠١٨	٢٨٤٩٥	٦٦٥٢٩,٤	٢٥١٥٠,٨	٨٨,٢٦	٣٧,٨٠
Q١(٢٠٢٠/٢٠١٩)	٧١٢٠,٨	١٥٩٠٤	٦٧١٢,٦	٩٤,٢٧	٤٢,٢١
Q٢(٢٠٢٠/٢٠١٩)	٧١٣٠,٢	١٧٠٥١	٦٩٦٣,٩	٩٧,٦٧	٤٠,٨٤

المصدر: بيانات البنك المركزي، البحوث الاقتصادية، بيانات السلاسل الزمنية، ميزان المدفوعات المصري، الاستثمار الأجنبي المباشر[١٠٨].

ومع ذلك احتفظت تحويلات العاملين بالخارج بأهميتها كنسبة من الاحتياطي النقدي المصري وبما يعادل ٦٤٪ تقريبًا، وهو ما يعكس الأهمية المتعاظمة لذلك المصدر الحيوي للنقد الأجنبي، ويوضح الجدول رقم (٣) أن قيمة التحويلات للعمالة المصرية الخارجية قد قاربت قيمة الصادرات في السنوات التي أعقبت أزمة النفط العالمية ٢٠١٥/٢٠١٤، بل وتجاوزتها أحيانًا في السنوات التي تلت تحرير سعر الصرف ٢٠١٧، بينما جاءت القيمة شبه متساوية خلال الربعين الأول والثاني من العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩، بينما زادت قيمة تلك التحويلات مقارنة بكافة المصادر الأخرى خلال ذات المدة جدول رقم (٤).

- أهمية مساندة صناعة التحويلات المالية بالأدوات اللازمة لإدارة مخاطر الائتمان والسيولة.
- خفض أسعار التحويلات لمواجهة مشكلات البطالة والصعوبات التى تواجه الجاليات المهاجرة في الدول المضيفة.
- دعم ثقافة الشمول المالي، سواء بين الجاليات المهاجرة أو داخل الدول المستقبلة للتحويلات.
- تعزيز الأمتثال لإجراءات وضوابط مكافحة غسيل الأموال ومحاربة تمويل الإرهاب وتطوير الحلول الرقمية للتعرف على الهوية. راجع في ذلك: المرجع السابق، ص٥.

[١٠٨] Available at: https://www.cbe.org.eg/_layouts/15/WopiFrame.aspx?sourcedoc=(F32D82E4-41F4-44AF-8DB7-3E0B24C76D99)&file=BOP-Annual.xlsx&action=default (11/5/2020).

جدول رقم ٤: تطوير قيم المصادر الرئيسية للنقد الأجنبي في مصر الفترة من ٢٠١٢/٢٠١١ - ٢٠٢٠/٢٠١٩

السنوات	قيم الصادرات	رسوم المرور بقناة السويس	تحويلات العاملين بالخارج	الاستثمار الأجنبي المباشر (الداخل)	السفر (الإيرادات السياحية)	إجمالي العناصر الرئيسية لمصادر النقد الأجنبي	الوزن النسبي للتحويلات (٪)
٢٠١٢/٢٠١١	٢٥٠٧١,٩	٥٢٠٧,٨	١٧٩٧٠,٩	١١٧٦٨,١	٩٤١٩	٦٩٤٣٧,٧	٢٥,٨٨
١٢٠١٣/٢٠١٢	٢٦٩٨٨,١	٥٠٣١,٨	١٨٦٦٨	١٠٢٧٣,٦	٩٧٥١,٨	٧٠٧١٣,٣	٢٦,٤٠
٢٠١٤/٢٠١٣	٢٦٠٢٢,٦	٥٣٦٩,١	١٨٥١٨,٧	١٠٨٥٥,٨	٥٠٧٣,٣	٦٥٨٣٩,٥	٢٨,١٣
٢٠١٥/٢٠١٤	٢٢٢٤٥,١	٥٣٦١,٧	١٩٣٣٠	٢١٢٥٤٦,	٧٣٧٥,٤	٦٦٨٥٨,٤	٢٨,٩١
٢٠١٦/٢٠١٥	١٨٧٠٤,٦	٥١٢١,٦	١٧٠٧٧,٤	١٢٥٢٨,٧	٣٧٦٧,٥	٥٧١٩٩,٨	٢٩,٨٦
٢٠١٧/٢٠١٦	٢١٧٢٨,٢	٤٩٤٥,٣	٢١٨١٦,٣	١٣٣٦٦,١	٤٣٧٩,٧	٦٦٢٣٥,٦	٣٢,٩٤
٢٠١٨/٢٠١٧	٢٥٨٢٧	٥٧٠٦,٧	٢٦٣٩٢,٩	١٣١٦٣,١	٩٨٠٤,٣	٨٠٨٩٤	٣٢,٦٣
٢٠١٩/٢٠١٨	٢٨٤٩٥	٥٧٣٠,٧	٢٥١٥٠,٨	١٦٣٩٣,٥	١٢٥٧,٦	٧٧٠٢٧,٦	٣٢,٦٥
Q١(٢٠٢٠/٢٠١٩)	٧١٢٠,٨	١٥٠٧,٣	٦٧١٢,٦	٤٢٦١,٩	٤١٩٣,٦	٢٣٧٩٦,٢	٢٨,٢١
Q٢(٢٠٢٠/٢٠١٩)	٧١٣٠,٢	١٥٢٤,٨	٦٩٦٣,٩	٤٨٩٩	٣٠٥٦,١	٢٣٥٧٤	٢٩,٥٤

المصدر: بيانات البنك المركزي، البحوث الاقتصادية، بيانات السلاسل الزمنية، ميزان المدفوعات المصري، الاستثمار الأجنبي المباشر[١٠٩].

وخلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ (يونيو ٢٠٢٠ - مايو ٢٠٢١)، زادت تحويلات المصريين العاملين بالخارج لتصل إلى ٣١,١ مليار دولار بزيادة قدرها ٧,٨ مليار دولار، أي ما يعادل ٣٣,٤٪ مقارنة بالعام المالي السابق ٢٠٢٠/٢٠١٩، الأمر الذي يعكس مدى التأثير السلبي للأزمة خلال ذلك العام الأخير والشاهد للانعكاسات الحقيقية لتلك الأزمة[١١٠].

الفرع الثالث: أثر أزمة كورونا على إيرادات مصر من قناة السويس

تمثل قناة السويس واحدة من أهم ركائز الاقتصاد المصري، إذ تمثل عائداتها رافدًا مهمًا من روافد النقد الأجنبي، بإيرادات قدرت بحوالي ٥,٩ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨، وبما يمثل ٣,٧٪ من عائدات الموازنة العامة للدولة، وحوالي ٧٪ من التدفقات الوافدة للحساب الجاري، وحوالي ٢٣٪ من صادرات الخدمات خلال ذلك العام[١١١].

وتعد قناة السويس شريانًا رئيسيًا لحركة التجارة العالمية المنقولة بحرًا، حيث يعبر من خلالها ٨,٣٪ من إجمالي حركة التجارة العالمية، وما يقرب من ٢٥٪ من إجمالي حركة البضائع المحواة عالميًا، و١٠٠٪ من إجمالي تجارة الحاويات المنقولة، نظرًا لموقعها الجغرافي المتميز، وما تقدمه من خدمات ملاحية للسفن العابرة، حيث تستطيع القناة استيعاب ١٠٠٪ من الأسطول العالمي لسفن الحاويات، ٩٢,٨٪ من أسطول سفن الصب الجاف،

[109] IBID.

[١١٠] المرصد الاقتصادي: المشهد الاقتصادي المصري، العدد ٤٠، أكتوبر، ٢٠٢١.

[١١١] المركز المصري للدراسات الاقتصادية: رأى في أزمة، إيرادات قناة السويس، العدد ٤، مارس ٢٠٢٠، ص٣.

ونحو ٦٢٪ من ناقلات البترول ومنتجاته، و ١٠٠٪ من كل سفن الأسطول العالمي بحمولة فارغة أو بحمولة جزئية[١١٢].

وبالنظر إلى أن حركة مرور السفن بالقناة إنما تأتي انعكاسًا لحركة التجارة العالمية، والتي شهدت بداية من أبريل ٢٠٢٠ تداعيات جمة بسبب انتشار الجائحة مما أدى إلى انخفاض تلك الحركة بنسبة ١٨,٥٪ خلال الربع الأخير (ابريل - يونيو) من العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩، وتراجع مؤشرات الاقتصادات العالمية، مما أثر بشكل عام على سوق النقل البحري، وعلى سوق تجارة الحاويات الذي تضرر بشكل بالغ من تأثر تراجع الطلب، الأمر الذي لجأت معه أغلب الخطوط الملاحية لإلغاء رحلاتها، أو إلى تخفيض أوزان حاوياتها بنسبة ١٣,٢٪. كما عكس انخفاض أسعار البترول الخام في مضاربات سعرية، وزيادة الإنتاج بهدف الاستحواذ على السوق، انخفاض أسعار وقود السفن بنسبة كبيرة، وهي العامل الأهم في تكاليف تشغيل السفن، مما أدى إلى انخفاض تكاليف التشغيل، وبالتالي انخفاض الوفورات التي تحققها قناة السويس بالمقارنة بالطرق البديلة. وهكذا جاءت المحصلة الإجمالية عاكسة تأثر إيرادات القناة - خلال تلك الفترة - مقارنة بالمستويات المناظرة لها في العامين السابقين ٢٠١٨، ٢٠١٩، حيث سجل معدل التغير الشهري للإيرادات أدنى مستوي (-٥,٧٪) خلال شهر مايو ٢٠٢٠ مقارنة بنفس الشهر في عام ٢٠١٨ (٤,٥٪)، وفي عام ٢٠١٩ (٦,٠٪)، وانخفاض أعداد السفن العابرة من ١٧٣١ إلى ١٣٨١ سفينة خلال الفترة من أبريل حتى يونيو ٢٠٢٠[١١٣].

ويشير الجدول التالي إلى الإيرادات المتحققة لقناة السويس خلال الأعوام الخمسة الأخيرة، حيث يتضح من الجدول انخفاض إيرادات القناة خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ إلى ٥,٦ مليار دولار مقارنة بحوالي ٥,٩ مليار دولار خلال العام السابق للجائحة ٢٠١٩/٢٠١٨، وبنسبة انخفاض بلغت حوالي ٥٪.

جدول رقم ٥: إيرادات قناة السويس خلال الفترة من ٢٠١٥/٢٠١٤ - ٢٠٢٠/٢٠١٩

السنوات	إيرادات قناة السويس بالمليار دولار	نسبة التغير (الزيادة/ التراجع) ٪	نسبة الإيرادات من الناتج المحلي الإجمالي ٪	نسبة الإيرادات من الاحتياطي النقدي ٪
٢٠١٥/٢٠١٤	٥,٣٧٢	١,١	١,٦	٤٠,٤
٢٠١٦/٢٠١٥	٥,١٠٠	٤,٥-	١,٥	٢٤,٤
٢٠١٧/٢٠١٦	٤,٩٠٠	٣,٩-	٢,٠	١٤,٧
٢٠١٨/٢٠١٧	٥,٦٠٠	١٤,٢	٢,٢	١٥,٢
٢٠١٩/٢٠١٨	٥,٩٠٠	٥,٣	١,٩	١٤,٤
٢٠٢٠/٢٠١٩	٥,٦٠	٥,٠-	١,٥	١٦

ولقد شهدت القناة خلال الفترة من الأول من يناير ٢٠٢١ حتى نهاية أغسطس من ذات العام حالة من النشاط، حيث عبرت القناة حوالي ١٣,٣١٧ سفينة متنوعة، بحمولات بلغت ٨٢٦,١ مليون طن، محققة إيرادات بلغت ٤,٩ مليار دولار، مقارنة بعبور ١٢,٤٨٢ سفينة متنوعة، بحمولات بلغت ٧٧٢,٢ مليون طن، محققة

[١١٢] بوابة الأهرام: قناة السويس تراقب تأثير تراجع أسعار النفط وفيروس كورونا على الملاحة العالمية. متاح في ١٥ أبريل ٢٠٢٠ على الرابط: https://www.gate.ahram.org.eg/daily/News/759326.aspx.

[١١٣] يشار إلى أن أعداد السفن العابرة لقناة السويس عام ٢٠٢٠ بلغ حوالي ١٨٨٣٠ سفينة بحمولات صافية بلغت مليار و١٦٩ مليون طن، وإيرادات بلغت حوالي ٥,٦ مليار دولار، لمزيد من التفاصيل راجع: بوابة الوطن: كيف حافظت قناة السويس على عملائها خلال أزمة كورونا، متاح على الرابط: https://e/watannews.com/news/details/5497713.

إيرادات بلغت ٣,٦ مليار دولار، خلال ذات المدة من عام الجائحة ٢٠٢٠، وبانخفاض في أعداد السفن بلغ ٨٣٥ سفينة وبنسبة بلغت -٦,٧٪، وانخفاضًا في الحمولات بلغت نسبته -٧٪، وفي الإيرادات بحوالي ١,٣ مليار دولار وبنسبة -١١,٦٪، الأمر الذي يعكس مدى تأثير الجائحة على تلك الإيرادات خلال الفترة التى شهدت ذروة الجائحة (يناير - أغسطس٢٠٢٠)[١١٤].

الفرع الرابع: أثر أزمة كورونا على إيرادات الصادرات المصرية

يعد التصدير أحد أهم فروع التجارة الخارجية، وهو عادة يمثل أحد القضايا الرئيسية في البلدان النامية، خاصة في ظل الأوضاع الاقتصادية العالمية الراهنة، لارتباطه بتنمية تلك الاقتصاديات، ومنها الاقتصاد المصري، ولكونه يعد القوة المحركة للتنمية الاقتصادية، باعتباره يمثل المرآة التي تعكس تطور حركة الميزان التجاري، وبالتالي ميزان المدفوعات، سواء في جانبه الإيجابي أو السلبي[١١٥]، ولارتباط وجود قطاع تصديري متميز بالقدرة على جذب المزيد من التدفقات الاستثمارية، وتحقيق الاستقرار النقدي للعملة الوطنية وأسعار الصرف.

كما تعد التجارة الخارجية أحد القطاعات الحيوية في أي مجتمع باعتبارها الرابط بين هذا المجتمع والمجتمعات الأخرى، والمؤشر الجوهري على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي، ولكونها تمثل أحد الروافد الهامة لرصيد الدولة من العملات الأجنبية وزيادة الدخل القومي[١١٦].

ويشير الجدولان رقمي (٣، ٤) إلى تحقيق الصادرات المصرية لحوالي ٢٥,٨ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧، ارتفعت لتصل إلى حوالي ٢٨,٥ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨. كما يشير الجدول رقم (٦) إلى تفصيلات الإيرادات الناتجة عن الصادرات خلال الشهور الخمسة (فبراير - مارس - أبريل - مايو - يونيو) من الأعوام الثلاثة ٢٠١٩-٢٠٢٠-٢٠٢١، للوقوف على ما طرأ على هذه الإيرادات خلال فترة أزمة جائحة كورونا (فبراير - يونيه ٢٠٢٠) ومقارنتها بالفترات المماثلة لها في العام السابق على الجائحة ٢٠١٩، والعام التالي لها ٢٠٢٠.

ويتضح من الجدول الأخير تحقيق مصر لعائدات تصدير بلغت حوالي ١٣,١ مليار دولار خلال الشهور الخمسة المشار إليها عام ٢٠١٩، مقابل ١٠,٦ مليار دولار فقط خلال الأشهر المناظرة لها عام ٢٠٢٠، وبانخفاض قدره ٢,٥ مليار دولار خلال تلك الفترة فقط، ويبدو التأثير جليًا لو تتبعنا تلك القيمة خلال الأشهر الخمسة عام ٢٠٢١، عقب انحسار الأزمة بشكل حيوي، حيث تعكس الأرقام تحقيق الصادرات المصرية لحوالي ١٥,٥ مليار

[١١٤] يرجع البعض أسباب هذه الزيادة إلى عدة أسباب، الأول: ويعود إلى الاستثمارات في المشروعات الخاصة بالبنية التحتية وتهيئة القناة للاستثمارات خلال فترة الجائحة، والثاني: يعود إلى الحوافز التي قدمتها القناة خلال الجائحة والتى وصلت لأكثر من ٧٠٪، وبخاصة للسفن القادمة من الغرب، الأمر الذي ساهم في الحفاظ على حجم الإيرادات وعمليات التطوير، بينما يعود الثالث إلى حالة الأمن التي استشعر بها العالم عند العبور في قناة السويس، فضلاً عن الاستقرار السياسي، الأمر الذي أعطي الثقة والأمان للعبور في القناة راجع: البوابة نيوز: رغم التأثيرات السلبية لكورونا، قناة السويس تحقق إيرادات مرتفعة خلال الـ ٨ أشهر الأولى من ٢٠٢١. متاح على الرابط: https://www.albawabhnews.com/4436010.

[١١٥] حيث تشير احصاءات التبادل التجاري لمصر خلال عامي ٢٠١٩، ٢٠٢٠، الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، إلى وجود عجز في الميزان التجاري المصري عام ٢٠١٩ بلغ (-٨٠٥,٥) مليار جنيه، انخفض في عام ٢٠٢٠ ليصل إلى (-٦٢٩,٩) مليار جنيه، رغم نقص حصيلة الصادرات من ٥١٣,٧ مليار جنيه عام ٢٠١٩ إلى ٤٧٢,٣ مليار جنيه عام ٢٠٢٠، أي بمقدار ٤١,٤ مليار جنيه، إلا أن مقدار النقص أيضًا في قيمة الواردات كان أكثر تأثيرًا، حيث انخفضت الواردات المصرية بسبب الجائحة أيضًا عام ٢٠٢٠ بمقدار ٢١٧ مليار جنيه، مقارنة بعام ٢٠١٩، لتحقيق ١,١ تريليون جنيه مقابل ١,٣ تريليون جنيه عام ٢٠١٩، راجع في ذلك: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الاحصائي السنوي، ٢٠٢٢.

[١١٦] فضلًا عن أهميات أخري تتمثل في تحقيق مكاسب من خلال الحصول على سلع بتكلفة أقل مما لو تم إنتاجها محليًا، وسبيل حيوي لنقل التكنولوجيا وتعزيز عملية التنمية الشاملة، وتحقيق التوازن في السوق الداخلية نتيجة تحقيق التوازن بين كميات العرض والطلب. راجع في ذلك: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، دراسة التجارة الخارجية وأثرها على الاقتصاد المصري، خلال الفترة من ٢٠١٥/٢٠٠٦، مع دراسة خاصة عن دور الكوميسا، إصدار يوليو ٢٠١٧، ص٣.

دولار خلال تلك الفترة. وبمقارنة القيم الثلاث، ١٣,١، ١٠,٦، ١٥,٥ مليار دولار للسنوات الثلاث ٢٠١٩-٢٠٢٠-٢٠٢١ على التوالي، سنرصد على الفور مدى تأثير جائحة كورونا على قيمة الصادرات المصرية خلال فترة الجائحة، حيث لم تحقق تلك الصادرات سوى ١,٨ مليار دولار في شهر أبريل ٢٠٢٠ مقارنة بحوالي ٢,٧ مليار دولار خلال شهر فبراير وحوالي ٢,٣ مليار دولار خلال شهر مارس، وليستمر الانخفاض ليحقق ١,٦ مليار دولار خلال شهر مايو، قبل أن يعاود الارتفاع مرة أخري بداية من شهر يونيو ليحقق ٢,٣ مليار دولار، وليماثل تقريبًا ذات القيمة المتحققة في شهر يونيو عام ٢٠١٩.

جدول رقم ٦: تطوير قيمة الصادرات المصرية خلال فترات متماثلة* أعوام ٢٠١٩-٢٠٢١

(بالمليون دولار)

٢٠١٩					٢٠٢٠					٢٠٢١				
فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو
٢٧٤٨	٢٥٧٦	٢٧١٦	٢٦٧٨	٢٢٩٨	٢٦٩٤	٢٢٣٨	١٨٣٩	١٥٧٢	٢٢٥٧	٢٤٩٧	٣٤١٣	٢٨٤١	٣١٠٧	٣٦١٠
الإجمالي: ١٣,٠١٦					الإجمالي: ١٠,٦٠٠					الإجمالي: ١٥٤٦٨				

المصدر: من أعداد الباحث بناء على بيانات النشرات الشهرية للتجارة الخارجية الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

القيمة تشمل الصادرات البترولية وغير البترولية.

وهكذا يمكن رصد التأثير السلبي لأزمة جائحة كورونا على حجم وقيمة الصادرات المصرية وبالتالي عائدات تلك الصادرات من العملة الأجنبية، حيث أدى الانكماش العالمي وقلة الطلب بشكل عام - على المستوى العالمي - على المطلوب من المنتجات، إلى تحول بوصلة هذا الطلب إلى المنتجات المحلية في كل دولة من الدول المستوردة للمنتجات المصرية، كأولوية أولى، فضلاً عن التأخيرات التي واكبت عمليات التسليم كنتيجة للإغلاقات وتعطل سلاسل التوريد وتشديد الإجراءات والحد من التنقل في ظل الأزمة، وخصوصًا إذا ما أخذنا في الاعتبار أن أكثر الشركاء التجاريين الرئيسيين لمصر، وهم الهند والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ودول الخليج، كانوا الأكثر تضررًا بأزمة كورونا[١١٧].

ففي مقارنة مباشرة بين صادرات مصر عام ٢٠١٩ وصادراتها عام ٢٠٢٠ لأهم شركائها التجاريين، على نحو ما يبين الجدول رقم (٧)، نلاحظ مقدار النقص الذي حققته حصيلة الصادرات عام ٢٠٢٠ بسبب أزمة كورنا، حيث انخفضت تلك الحصيلة من ٥١٣,٧ مليار جنيه عام ٢٠١٩ لتسجل فقط ٤٧٢,٣ مليار جنيه عام٢٠٢٠ بنسبة تغير بلغت -٨,١٪.

وأخذًا في الاعتبار جملة الدول نلحظ الانخفاض الشديد في الصادرات المصرية لدول الاتحاد الأوروبي وأهمها إيطاليا وفرنسا والمملكة المتحدة، حيث انخفضت الصادرات المصرية في عام ٢٠٢٠ بنسبة ٢٣,٦٪ عن مثيلتها عام ٢٠١٩، إذ حققت قيمة الصادرات ٩٨,٠ مليار جنيه فقط عام ٢٠٢٠، مقارنة بحوالي ١٢٨,٣ مليار جنيه عام ٢٠١٩، بل كانت الصورة أكثر سوءًا بالنسبة لدول أمريكا الشمالية، والتي تضم الشريك التجاري الأهم لمصر

[١١٧] ويمكن إرجاع جزء من هذا الانخفاض إلى توجيه قدر كبير من انتاجية المصانع في تلك الفترة لتلبية احتياجات السوق المحلية المصرية بدلًا من تصديرها، فضلاً عن قرار وزارة التجارة والصناعة الخاص بمنع تصدير عدد من المنتجات، مثل البقوليات، وبالأخص العدس والفول، وكذلك المستلزمات الطبية من ماسكات وملابس وقائية.. راجع: د. جيهان عبد السلام: مرجع سابق، ص١٢.

(الولايات المتحدة الأمريكية)، حيث انخفضت قيمة الصادرات المصرية بحوالي ٢٨,٢٪ عام ٢٠٢٠ لتسجل ٣٦,٢ مليار جنيه مقارنة بحوالي ٥٠,٤ مليار جنيه عام ٢٠١٩، منها فقط انخفاض قدره ١٢,٥ مليار جنيه للصادرات المصرية للولايات المتحدة الأمريكية من ٣٧,١ مليار جنيه عام ٢٠١٩ لحوالي ٢٤,٧ مليار جنيه عام ٢٠٢٠. أما بالنسبة للدول الآسيوية، وأهمها الهند، فقد انخفضت قيمة الصادرات في هذه الدولة الأخيرة بمقدار ١٢,٢٪ محققة حوالي ٢٢ مليار جنيه عام ٢٠٢٠، بعد أن حققت حوالي ٢٥,١ مليار جنيه عام ٢٠١٩. بينما لم يحدث تغيير كبير في علاقة مصر بجيرانها العرب من حيث حصيلة الصادرات، إذ بقيت تلك الحصيلة عند مستوى متقارب بين عامي ٢٠١٩، ٢٠٢٠ [١١٨].

جدول رقم ٧: حصيلة الصادرات بين جمهورية مصر العربية وأهم دول العالم ٢٠١٩-٢٠٢٠

(بالمليون جنيه)

	مجموعات الدول	الصادرات		
		٢٠١٩	٢٠٢٠	نسبة التغير Change ٪
١	الإجمالي	٥١٣٧٢٦	٤٧٢٣٠٥	٨,١-
٢	الدول العربية (جملة) وأهمها:	١٧٠٥٧٨	١٦٨٦٦٣	١,١-
٣	المملكة العربية السعودية	٢٨٥٤٦	٢٩٧٢٤	٤,١
٤	دولة الإمارات العربية	٣٤٧٠٦	٤٧٨٢٧	٣٧,٨
٥	الجماهيرية الليبية الشعبية الديموقراطية	١٣٩٣٢	٩٦٢٥	٣٠,٩-
٦	المملكة الأردنية	١٤٩٤٢	٩٣٣٢	٣٧,٥-
٧	دول شرق أوروبا (جملة) وأهمها:	٦٨١١١	٦٥٠٦٥	٤,٥-
٨	تركيا	٢٩٢٣٩	٢٧٠٦١	٧,٤-
٩	جمهورية روسيا الاتحادية	٥٩٨١	٦٦٩٥	١١,٩
١٠	دول غرب أوروبا (جملة) وأهمها:	١٢٨٣٥٣	٩٨٠١٤	٢٣,٦-
١١	ايطاليا	٢٨٤١٢	٢٣١٠٠	١٨,٧-
١٢	المملكة المتحدة	٢٦٠٢٤	١٢٥٠٦	٥١,٩-
١٣	ألمانيا	١٠٣٧٦	١٠٢٥٩	١,١-
١٤	فرنسا	١١٠٩٢	٨٥٩٥	٢٢,٥-
١٥	دول آسيا (جملة) وأهمها:	٥٥١٥١	٦٥١٠٤	١٨,٠
١٦	الهند	٢٥١٢٠	٢٢٠٥٩	١٢,٢-
١٧	جمهورية الصين الشعبية	٩٣٤٠	١١٨٦٠	٢٧,٠
١٨	باكستان	٤٢٠٠	٣٧٢١	١١,٤-

[١١٨] حيث عوضت حصيلة الصادرات المصرية الموجة لدولة الأزمات العربية المتحدة عام ٢٠٢٠ والبالغة ٤٧,٨ مليار جنيه، والمحققة لأكثر من ١٣ مليار جنيه زيادة عن تلك الحصيلة عام ٢٠١٩ كل النقص المتحقق في قيم الصادرات لبقية الدول العربية، فضلاً عن بقاء حصيلة الصادرات المصرية للمملكة السعودية عند ذات القيمة المرتفعة ٢٩,٧ مليار جنيه عام ٢٠٢٠، مقارنة بحوالي ٢٨,٥ مليار جنيه عام ٢٠١٩، راجع: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠٢٢.

١٩	دول أفريقيا (جملة) وأهمها:	٢٤١٨٩	٢٢٨٩٢	٥,٤-
٢٠	كينيا	٥٨٥٠	٦١١٠	٤,٤
٢١	جمهورية جنوب أفريقيا	١٤٤٢	١١٩٣	١٧,٣-
٢٢	أثيوبيا	٢٣٤٤	١٥٧٧	٣٢,٧-
٢٣	دول أمريكا الشمالية (جملة) وأهمها:	٥٠٤٧٤	٣٦٢٦١	٢٨,٢-
٢٤	الولايات المتحدة الأمريكية	٣٧١٦٠	٢٤٧٤٩	٣٣,٤-
٢٥	كندا	١٢٧١٨	١١١٤٩	١٢,٣-
٢٦	دول أمريكا الوسطى (جملة) وأهمها:	٨٢١	٧٣٢	١٠,٩-
٢٧	بنما	٢٤٣	٧٥	٦٩,٣-
٢٨	دول أمريكا الجنوبية (جملة) وأهمها:	٥٧٥٥	٧٧٤٥	٣٤,٦
٢٩	البرازيل	٣٠٩٠	٣٣٧٤	٩,٢
٣٠	شيلي	١٢٧	١٧٨	٤٠,١
٣١	دول الأقيانوسية (جملة) وأهمها:	٥٨٣	٣٨٧٢	٥٦٤,٣
٣٢	استراليا	٥١٤	٣٧٠٣	٦٢١,٢
٣٣	دول أخري	٩٧١٢	٣٩٥٦	٥٩,٣-

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، التجارة، ٢٠٢٢.

الفرع الخامس: أثر أزمة كورونا على إيرادات مصر من الاستثمار الأجنبي المباشر

في ظل التحديات المعاصرة والتحولات الاقتصادية العالمية، بات الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل أحد أكثر الصور تعبيرًا عن اقتصاديات المشاركة الدولية، حيث شهدت العقود الأخيرة نموًا ملحوظًا في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الساحة الدولية، التي عكست تنافسًا حادًا بين الدول لجذبها، وبخاصة في ظل اتجاه اقتصاديات العالم نحو المزيد من التحرر الاقتصادي والانفتاح أمام التجارة الدولية وتراجع دور الدولة الاقتصادي وانحسار تدخلها في الأنشطة المختلفة، والاتجاه نحو اقتصاديات السوق الحر القائم على جذب الاستثمار الخاص كأحد الآليات الأساسية لتحقيق مصادر تلك الاستثمارات، بل ربما أصبحت - في الوقت الراهن - المصدر الرئيسي للتمويل، بجانب دورها في نقل التكنولوجيا وتقديم الخبرات التسويقية والإدارية المختلفة[١١٩].

ولقد كان للتحول في نظرة حكومات الدول النامية - ومنها مصر - للاستثمارات الأجنبية من التخوف والقلق من جراء الخلفية الاستعمارية إلى اعتبارها ضرورة ملحة لسد الفجوة بين متطلبات التنمية وضعف الاستثمارات الوطنية بها، وللحد من زيادة اللجوء للاقتراض الخارجي، دوره المباشر في زيادة الاهتمام بتلك الاستثمارات وتحديد مزاياها للدول المضيفة.

[١١٩] وتتعدد تعريفات الاستثمار الأجنبي المباشر والتى يمكن أن نوجزها في أنها قيام مستثمر أو مستثمرين أجانب بشراء أسهم منشآت معينة في دولة ما، بحيث يملكون حدًا أدنى من الأسهم يسمح لهم بالتحكم في إدارتها أو اتخاذ القرارات الاستراتيجية فيها، مع ما يلزم ذلك من نقل لتقنيات إنتاجية متطورة وأساليب إدارية وتنظيمية حديثة وتكنولوجيا معلوماتية مستحدثة، حيث تتخذ تلك الاستثمارات أشكالاً متعددة منها عقود الامتياز، والمشروعات المشتركة، أو تلك المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي، ومشروعات التجميع، ..... إلخ، وتتعدد أهداف تلك الاستثمارات، ما بين الاستفادة من الثروات الطبيعية أو الأيدي العاملة في الدولة المستضيفة، إلى البحث عن أسواق استهلاكية جديدة أو البحث عن تعظيم الربحية .. لمزيد من التفصيلات حول هذه الاستثمارات راجع: ولاء رضوان: المناخ الأمني وأثره في جذب الاستثمارات الأجنبية، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، أكاديمية الشرطة، ٢٠١٦، ص٨٨ - ١٠٠.

وترصد الاحصاءات زيادة حصة مصر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة طبقًا لبيانات منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) لتحقق حوالي ٩,٠٠ مليار دولار في العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ مقارنة بحوالي ٨,١ مليار دولار في العام السابق ٢٠١٨/٢٠١٧ وبزيادة قدرها ١٠,٦٪، وبما ساهم بحوالي ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وبما مثل ٢٠٪ من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القارة الأفريقية، حيث أصبحت مصر أكثر الأسواق نشاطًا في استثمارات الشركات الناشئة والوجهة الأولى افريقيًا لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، والثانية بين بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا[١٢٠].

وبالطبع أدت أزمة فيروس كورونا المستجد إلى انخفاض النفقات الرأسمالية وانخفاض أرباح الشركات متعددة الجنسيات، وتأجيل الاستثمارات الجديدة مؤقتًا، وتأخر التوسعات للاستثمارات القائمة، الأمر الذي دعا منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD إلى توقع انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي بنسبة ٣٠٪ على الأقل، كنتيجة للأزمة، مع احتمال أن تتعرض الاقتصاديات النامية لانخفاضات أكثر قوة بحدوث انخفاض قد يصل إلى ٣٥٪ في تدفقات هذه النوعية من الاستثمار، وذلك بسبب اعتمادها على الأموال الأجنبية في التصنيع واستخراج المواد الخام، والتي ستقل في أعقاب الأزمة، بسبب عمليات الإغلاق وبقاء الطلب العالمي مكبوتًا، وبكل ما سيؤثر على أرباح الشركات متعددة الجنسية، وبالتالي انخفاض الأرباح المعاد استثمارها، والتي تمثل أكثر من ٥٠٪ من الاستثمار الأجنبي المباشر[١٢١].

ومصر كأحد الدول التي تعتمد على الاستثمارات الأجنبية لم تكن بمعزل عن تأثيرات الأزمة، حيث انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي بنسبة ٥٧٪ خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٠ لتحقق تقريبًا ١,٩ مليار دولار، ولتتحسن نسبيًا، على نحو ما يشير إليه الشكل التالي، لتصل إلى ٣,٠٩ مليار دولار خلال الربع الرابع من العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقارنة بنحو ٤,٢٦ مليار دولار خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٠، كما يوضح الشكل انخفاض إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر من ٤,٩ مليار دولار في يناير ٢٠٢٠ إلى حوالي ٣,١ مليار دولار في يوليو ٢٠٢٠، كنتيجة مباشرة لتفشي الوباء وتداعياته السلبية على الاقتصاديين العالمي والمصري[١٢٢]. وإجمالًا، انخفض رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر متأثرًا بأزمة كورونا بمقدار ٠,٩١ مليار دولار عام ٢٠٢٠/٢٠١٩، وبنسبة بلغت حوالي ١٠٪ عن العام السابق ٢٠١٩/٢٠١٨، كما انخفضت نسب الاستثمار الأجنبي المباشر للناتج المحلي الإجمالي من ٣٪ إلى ١,٤٪، وهي نسبة لا يمكن الاستهانة بها٠

[١٢٠] حيث احتلت مصر المرتبة ١١٤ من أصل ١٩٠ دولة في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال العام ٢٠٢٠ الصادر عن البنك الدولي، متقدمة بذلك ٦ مراكز مقارنة بالعام ٢٠١٨، راجع: مجلس الوزراء: تداعيات فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي وانعكاساتها على الاقتصاد المصري، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرارات، ٢٠٢٠، ص١٥.

[121] OECD, the Impact of the Corona virus (COVID-19) Crisis on Development Finance, Op. Cit, P.8.

[122] Lava Williams, The State of Play: FDI in Egypt, Investment Monitor, Available at: https://investmentmonetor.ai/middle-east-north-africa.

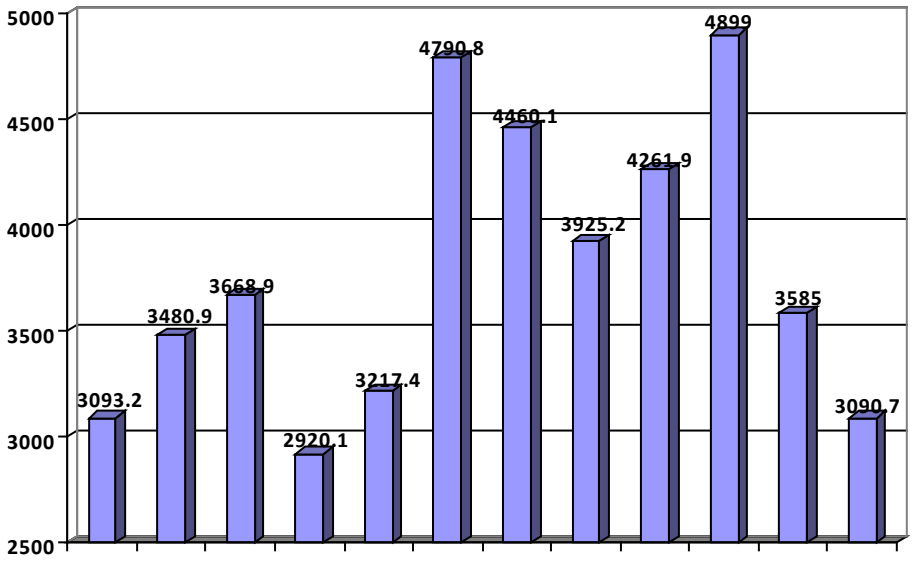

شكل رقم ٢: إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر الفترة من (يوليو ٢٠١٧ - يوليو ٢٠٢٠)

Source: Trading Economics, Egypt Foreign Direct Investment, [١٢٣]

وتعد المملكة المتحدة من أكبر الدول المستثمرة في مصر، تليها بلجيكا والولايات المتحدة الأمريكية فالإمارات العربية المتحدة، حيث يتركز غالب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في صناعة النفط والغاز وبما يمثل حوالي ٧٤٪ من تلك الاستثمارات، خاصة في أعقاب اكتشافات مصر لاحتياطات الغاز في الصحراء العربية وحقل ظهر البحري، يليها الاستثمارات في المجال العقاري ٦٪، والصناعات التحويلية ٥,١٪[١٢٤]. وفي أعقاب الأزمة انخفضت بالطبع تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة من دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة لما أصاب تلك الدول من تداعيات مباشرة، ولكونها من أكثر دول العالم تضررًا بالوباء، بينما زادت الاستثمارات القادمة من دول الخليج بشكل نسبي.

المطلب الثاني: الإجراءات التي اتخذتها الحكومة المصرية لمواجهة والحد من التداعيات السلبية للجائحة

في الوقت الذي سيطرت فيه الجائحة على كبريات دول العالم محدثة حالة من الارتباك والتراجع لمعظم اقتصاديات العالم، سواء ما تعلق منها بالأسواق المالية أو السلعية، أو الأسواق المحلية أو العالمية، سارعت الحكومة المصرية باتخاذ حزمة من السياسات والإجراءات الاستباقية، كان من أهمها مراجعة الخطة العامة للدولة، لأخذ المستجدات المترتبة على الجائحة في الحسبان ولتعبئة كل جهود الدولة وتوجيهها نحو وقف انتشار الفيروس، والحد من تداعياته الاقتصادية على الاقتصاد الكلي، وعلي الشركات والمصانع والأسر والأفراد.

ولعل القرار الأول الذي اتخذته الحكومة، في ظل مراجعة معدل النمو المستهدف، تمثل في ضرورة مراجعة هذا المعدل لمواكبة تداعيات الجائحة، فمع تراجع النشاط الاقتصادي بنسبة ١٥٪ خلال الربع الثالث من

[123] Available at: https://tradingeconomics.com/egypt/foreign-direct-investment.

[١٢٤] د. سالي فريد: مرجع سابق، ص١٦٢. وراجع أيضًا: وزارة المالية: التقرير المالي الشهري، المجلد ١٥، العدد ١٣، نوفمبر ٢٠٢٠، ص٦١.

العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩، تم تخفيض معدل النمو المستهدف إلى ٤٪ مقارنة بمعدل مستهدف ٥,٩٪ قبل انتشار الجائحة[١٢٥].

ودعمًا للنشاط الاقتصادي ودفعاً للقوة الشرائية، وتعزيزًا للطلب المحلي، وتنشيطًا للبورصة المصرية، ومؤازرة للقطاعات الرئيسية المتضررة، كقطاعات الصحة والسياحة والصناعة، وأخذًا في الاعتبار أن استعادة الحيوية التامة للاقتصاد المصري، في ظل هذا الخطر المجهول، أمرًا ليس بالسهل، وأن الحد من تداعياته لمنع الإغلاق الكلي كان هو المستهدف الأول، فلقد جاءت الإجراءات والسياسات المتبعة في قوتها وتدرجها لتأخذ في الحسبان تلك المعطيات، مع رسم آثار وتداعيات الفيروس، والتي كان من المتوقع أن تتضمن فرض الحظر الشامل متى استدعي الأمر ذلك.

ولعل من أهم تلك الإجراءات ما يلي:

أولاً: قام البنك المركزي بتخفيض أسعار الفائدة بنسبة ٣٪ لتسهيل الحصول على الائتمان وتشجيع المنشآت على مواجهة تداعيات الأزمة، لتصل أسعار الإقراض والودائع في الليلة الواحدة إلى ٩,٢٥٪ و ١٠,٢٥٪ على التوالي، وعلى العمليات الرئيسية إلى ٩,٧٥٪، إلى جانب تخفيض سعر الخصم بنسبة ٣٪ ليبلغ ٩,٧٥٪. وفي سبتمبر ٢٠٢٠، تم خفض أسعار العائد الأساسية مرة أخري بواقع ٠,٥٪ (٥٠ نقطة أساس) لتصل أسعار الإقراض والودائع لليلة واحدة إلى ٨,٧٥٪، ٩,٧٥٪، وعلى العمليات الرئيسية إلى ٩,٢٥٪ على الترتيب. وفي نوفمبر ٢٠٢٠، تم خفض أسعار الفائدة للمرة الثالثة وبنسبة ٠,٥٪ أيضًا لتصل الأسعار إلى ٨,٢٥٪ و ٩,٢٥٪، ٨,٧٥٪ على الترتيب[١٢٦].

ثانيا: تنفيذ خطة احترازية شاملة، بلغت تكلفتها ١٠٠ مليار جنيه، وبما يوازي حوالي (٦,٤ مليار دولار)، وبما يمثل حوالي ٢٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠١٩/٢٠١٨ لمواجهة الآثار الاقتصادية السلبية لفيروس كورونا، والتخفيف من حدتها، وهي تلك الناجمة عن توقف الإنتاج وتعليق حركة الطيران والإجراءات الاحترازية المشددة. ولعل من أهم بنودها زيادة مخصصات قطاع الصحة وتحسين دخول العاملين بالمهن الطبية، ودعم الأسر الفقيرة والعمالة غير المنتظمة، وتأجيل العديد من الضرائب المستحقة على القطاعات المتضررة، وبخاصة قطاعات الصناعة والسياحة ... إلخ[١٢٧].

ثالثا: تأجيل كافة الاستحقاقات الائتمانية للعملاء من المؤسسات والأفراد (القروض الشخصية) لمدة ستة أشهر، وإلغاء الرسوم والعمولات المطبقة في نقاط البيع والسحب من ماكينات الصراف الآلي لتشجيع التعاملات المصرفية الرقمية وللحد من التزاحم على البنوك. كما استعد الجهاز المصرفي للتعامل مع أي زيادة في الطلب على الخدمات المالية، خاصة المعاملات البنكية الالكترونية وعبر الانترنت[١٢٨].

---

[١٢٥] د. مغاورى شلبي: تأثير جائحة كورونا على واقع ومستقبل القطاع الصناعي في مصر، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، عدد خاص، المجلد ٢٨، نوفمبر ٢٠٢٠، ص٢٤٧.

[١٢٦] د. سحر عبود، د. أسماء مليجي: مرجع سابق، ص ٢٤، وراجع أيضًا: البنك المركزي المصري: بيانات لجنة السياسة النقدية خلال شهري مارس وأبريل ٢٠٢٠، متاح في ٢١ مايو ٢٠٢٠ على الرابط: https://www.cbe.org.eg

[١٢٧] لعل تحسين دخول العاملين بالمهن الطبية وزيادة مخصصات قطاع الصحة كان على رأس بنود تلك الخطة حيث تم الآتي:
- اعتماد مبلغ ٤ مليار جنيه إضافية لوزارة الصحة لاستكمال التجهيزات ورفع كفاءة المستشفيات.
- تخصيص مبلغ ٢,٢٥ مليار جنيه لتمويل زيادة بدل المهن الطبية بـ ٧٥٪.
- رفع مكافآت أطباء الامتياز ليصبح ٢٢٠٠ جنيه شهريًا بدلاً من ٧٠٠ جنيه، راجع في ذلك:
- د. سحر عبود، د. أسماء مليجى، مرجع سابق، ص ٢٥.

[١٢٨] في هذا الإطار، تم تقديم بعض الاستثناءات لاستخدام وسائل وأدوات الدفع الإلكتروني من أهمها:
- تعديل الحدود القصوى لحسابات الهاتف المحمول والبطاقات المدفوعة مقدمًا.

رابعا: في ظل التراجع الملحوظ - في تلك الفترة - في الأسعار العالمية للنفط والغاز، قامت الحكومة بتخفيض أسعار الطاقة للمصانع، حيث تم تخفيض سعر الغاز الطبيعي للصناعة ليصبح ٤,٥ دولار لكل مليون وحدة حرارية، الأمر الذي أدى إلى تخفيض الأسعار بواقع ٢٥٪ لشركات الأسمنت، والتي كانت تقوم بدفع ٦ دولارات لكل مليون وحدة حرارية، بجانب ١٨٪ لشركات التعدين ومصنعي السيراميك ممن كانوا يدفعون حوالي ٥,٥ دولار فضلاً عن خفض أسعار الكهرباء لصناعات الجهد الفائق والعالي والمتوسط بقيمة (١٠) قروش، وتثبيت أسعار الكهرباء لباقي الاستخدامات الصناعية لمدة تتراوح ما بين ٣ - ٥ سنوات[١٢٩].

خامسا: تأجيل الضريبة العقارية المستحق سدادها على المصانع والمنشآت السياحية لمدة ثلاثة أشهر، فضلاً عن رفع الحجوزات الإدارية على كافة الممولين الملزمين بأداء ضرائب واجبة السداد مقابل سداد ١٠٪ من الضريبة المستحقة عليهم، وإعادة تسوية ملفات الممولين من خلال لجان فض المنازعات، مع خفض ضريبة الدمغة على غير المقيمين لتصبح ١,٢٥ في الألف، وعلى المقيمين لتصبح ٠,٥ في الألف بدلاً من ١,٥ في الألف، وخفض سعر ضريبة توزيع الأرباح الرأسمالية للشركات المقيدة بالبورصة بنسبة ٥٠٪ لتصبح ٥٪، علاوة على الإعفاء التام للعمليات الفورية على الأسهم من ضريبة الدمغة لتنشيط حجم التعامل.

سادسا: وتخفيفًا من تداعيات الأزمة اجتماعيًا، اتجهت الحكومة لاتخاذ حزمة من الإجراءات، لعل من أهمها[١٣٠]:

- زيادة حد الإعفاء الضريبي من ٨ آلاف جنيه إلى ١٥ ألف جنيه، وإقرار إعفاء شخصي بقيمة ٩ آلاف جنيه سنويًا للعاملين لدي الغير «الموظفين».
- زيادة التحويلات النقدية الموجهة إلى الأسر المعيشية الفقيرة، من خلال إضافة ١٤٢ ألف أسرة جديدة من الفئات الأولى بالرعاية لبرنامج "تكافل وكرامة" فيما بلغ إجمالي الخدمات والإعانات المقدمة من خلال وزارة التضامن الاجتماعي والجمعيات والمؤسسات الأهلية نحو ٢٠ مليون خدمة، بتكلفة إجمالية بلغت ١,٧ مليار جنيه، استفاد منها قرابة ٦٤ مليون فرد.
- تم صرف منحة استثنائية بمبلغ ١٥٠٠ جنيه للمتضررين من كورونا، مقسمة على ثلاث دفعات، من خلال تخصيص ٤٠٠٠ مكتب بريد، تدفع للعمالة غير الرسمية أو غير المنتظمة، ممن قاموا بتسجيل أنفسهم عبر الموقع الرسمي لوزارة القوى العاملة.
- توجيه الحكومة لأصحاب الأعمال بتخفيض أيام وأعداد تواجد العاملين بمنشاتهم، عقب اتخاذ هذا القرار في كافة المنشآت والهيئات الحكومية، دون المساس بأجورهم.

- إصدار المحافظ الإلكترونية لمدة ستة أشهر بشكل مجاني.
- إلغاء كافة العمولات والرسوم الخاصة لعمليات التحويل بين حسابات الهاتف المحمول حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢٠.
- وضع حد أقصى لعمليات السحب والإيداع اليومي بفروع البنوك بمبلغ ٥٠ ألف جنيه للافراد، ومبلغ ٢٠ ألف جنيه للسحب من ماكينات الصراف الآلي، راجع في ذلك:
- البنك المركزى المصري: تعليمات وإجراءات البنك المركزي للحد من آثار فيروس كورونا المستجد، مايو ٢٠٢٠، متاح على الرابط:
- Available at:https://www.cbe.org.eh/ar/pages/Highlights, pages.

[١٢٩] د. مغاوري شلبي: مرجع سابق، ص ٢٤٨.

[١٣٠] لمزيد من التفصلات حول الإجراءات الاجتماعية المتخذة للحد من تداعيات كورونا، راجع: الهيئة العامة للاستعلامات : أهم الإجراءات الحكومية لمواجهة فيروس كورونا خلال ١٠٠ يوم، متاح في ٦ يونيو ٢٠٢٠ على الرابط: https://www.sis.gov.eg/story/204421. د. جيهان عبد السلام: مرجع سابق، ص ٣٢.

- تخصيص قروض بحد أقصى "مليون جنيه" للمشروعات الصناعية، ونصف مليون جنيه للمشروعات الحديثة لمواجهة انخفاض السيولة وتسديد مصروفات التشغيل ودفع أجور ورواتب العاملين، حيث تصل مدة القرض لعام مع فترة سماح ثلاثة أشهر[١٣١].

سابعا: تقديم الكثير من التيسيرات والحوافز السعرية للمحافظة على الدخل السنوي لقناة السويس، حيث تم تخفيض رسوم العبور في القناة بحوالي ٦٪ لسفن الحاويات، ٣٠٪ لناقلات الغاز الطبيعي، بل وصلت تلك التيسيرات لأكثر من ٧٠٪ في بعض السفن القادمة من الغرب، مما كان له أكبر الأثر في زيادة أعداد السفن المارة في قناة السويس للاستفادة من هذه الحوافز السعرية للعبور الآمن من القناة، كأحد أهم المجاري المائية المؤثرة في حركة التجارة الدولية وسلاسل الإمداد العالمية. كما ساهمت المنطقة الاقتصادية للقناة والعمل على توسعتها وإنشاء مجري الملاحة الثاني بشكل كبير في تشجيع السفن للمرور من خلال القناة وتقليل ساعات الانتظار رغم وجود الأزمة[١٣٢].

وحقيقة لقد لاقت الإجراءات التي اتخذتها مصر في مواجهتها لجائحة كورونا استحسان العديد من المؤسسات الدولية التي أشادت بصمود الاقتصاد المصري في تلك الأزمة، ولعل من أهمها:

- ما صرح به البنك الدولي في تقريره الصادر في نوفمبر ٢٠٢٠، بأن الإصلاح الاقتصادي المصري كان له دور إيجابي في التصدي للصدمة الاقتصادية العالمية التي خلفتها أزمة كورونا، ولعل في استمرار تحقيق مصر لمعدلات نمو إيجابية بلغت ٣,٦٪ في العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ ما يؤكد ذلك. فهذه الإصلاحات، وخاصة في المالية العامة والسياسة النقدية وقطاع الطاقة، إلى جانب الإجراءات الطارئة التى اتخذتها الحكومة في استجابتها للازمة، كانت سببًا مباشرًا في قدرة مصر على التصدي ومواجهة آثار الصدمة[١٣٣].
- تأكيد صندوق النقد الدولي أن الاقتصاد المصري شهد تحقيق أداء أفضل من المتوقع في ظل الجائحة، وذلك بفضل حزمة الإجراءات التنشيطية السريعة والشاملة والمتوازنة التى اتخذتها الحكومة، واستجابة السياسة النقدية ومبادرات القطاع المالي الموجهة للقطاعات والفئات المتضررة، الأمر الذي دفع الصندوق إلى الإعلان، في ذلك الوقت، عن قرب صرف الشريحة الثانية من قرض الصندوق والبالغة ٥,٢ مليار دولار[١٣٤].
- أكدت مؤسسة جي. بى. مورجان أن الاقتصاد المصري هو الوحيد الذي حافظ على ثقة المستثمرين في المنطقة في ظل الجائحة، حيث تم تثبيت التقييم السيادي والتصنيف الائتماني لمصر بنظرة مستقبلية مستقرة للاقتصاد المصري[١٣٥].

---

[١٣١] يشار في هذا الصدد إلى اعتبار هذا القرض سابقة أولي، إذ لم يكن من المعتاد السماح بالحصول على القروض لأغراض سداد الأجور وغيرها، حيث كان يقتصر الحصول عليها لتمويل النشاط الاستثماري، وأن يكون سدادها من عوائد النشاط. راجع: د. سمير عريقات: المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مواجهة جائحة كورونا، معهد التخطيط القومي، الإصدار (٢)، مايو ٢٠٢٠، ص ٦.

[١٣٢] د. منصور شطا: مرجع سابق، ص ٧٩.

[١٣٣] د. جيهان عبد السلام: مرجع سابق، ص٣٣.

[134] State Information Service. Sisi Satisfied with IMF's Praise to Performance of Egyptian Economy, 21 November 2020, Available at: https://www.sis.gov.eg/story/153099.

[135] Egypt Today, "JP Morgan Praisice Egyptian Economy Performance amid Pandemic: Finance Ministry, 6 August 2020, Available at: htpps://www.egypttoday.com/Article/3/90465.

- أما مجموعة "هوريزون" الأمريكية فقد صرحت بأن مصر تعد من أفضل الدول تجهيزًا لمواجهة كورونا، والتعافي بشكل أسرع من تبعاتها، حيث صنف مؤشر التعافي الاقتصادي، الصادر عن المؤسسة، مصر ضمن مجموعة الدول الأكثر قدرة على استيعاب الصدمة الأولى من الجائحة بتحقيقها ٥١,٢ نقطة من مائة نقطة، جعلها تحتل المركز الـ ٧٠ من بين ١٢٢ دولة، والأول إفريقيًا والرابع عربيًا بعد الإمارات والسعودية والكويت.

الخاتمة والتوصيات

لقد وجهت جائحة كورونا (كوفيد-١٩) ضربة موجعة للاقتصاد العالمي، ربما لم يشهد لها مثيل من قبل، إذ طالت آثارها السلبية كافة مؤشرات أداء الاقتصاد العالمي عبر العديد من القنوات، لعل أهمها التبادل التجاري وما عكسه من إعاقة الإنتاج وعرقلة الإمداد وإضعاف الطلب العالمي، وكذا ما طال الترابط المالي وتأثيره المادي والمعنوي على أسواق المال العالمية التى شهدت عدة انهيارات وأسوأ أداء لها منذ الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨. وبالمحصلة أصاب فيروس كورونا الاقتصاد العالمي بالشلل وتراجع كافة معدلات النمو، وحدوث حالة شديدة من الكساد مع انكماش في إجمالي الناتج المحلي العالمي وتراجع ملحوظ في متوسط نصيب الفرد من الدخل في معظم اقتصاديات الأسواق الناشئة والبلدان النامية، وانخفاض مؤثر في أسعار السلع الأولية، وبالطبع في حجم التجارة العالمية، ولم يكن الوضع في الاقتصاد المصري إلا انعكاسًا لحالة الاقتصاد العالمي.

وبالطبع لم تكن هذه هي جملة النتائج التى أفرزتها الأزمة, وإنما تتعدد النتائج المستخلصة منها، الأمر الذي استدعى الحاجة لرصدها، ومن ثم طرح عددًا من التوصيات لتداولها وذلك على النحو التالي:

أولاً- النتائج:

لعل من أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذا البحث كإفراز وأثر لتداعيات أزمة تفشى فيروس كورونا مع نهاية عام ٢٠١٩ وطوال النصف الأول من عام ٢٠٢٠ ما يلي:-

- عكست الأزمة، بل أكدت، دور الدولة المحورى، المباشر وغير المباشر، وبكل أجهزتها في الحياة الاقتصادية، وبخاصة في أوقات الأزمات. فالدولة هى ضرورة اقتصادية واجتماعية. ففي خلال الأزمات لا يمكن انتظار تحقيق المقولة التاريخية بأن الأسواق يمكن أن تصحح اختلالها بنفسها وأن على الدولة أن تبقى بعيدة قدر الإمكان، فتدخل الدولة في وقت الأزمة الاقتصادية، من خلال إجراءات تحفيزية وسياسات تصحيحية، بات يعد ضرورة حتمية لا يمكن إنكارها.
- مع الاحترام الكامل لدور الدولة في الأزمة الاقتصادية إلا أنها وحدها لن تكون قادرة على المواجهة، وبخاصة في المجال الاقتصادي، إذ أن للقطاع الخاص وللجهات البحثية أدوارها الحيوية في ذلك الأمر، جنبًا إلى جنب مع دور الدولة الأساسي، وأن هذه الأدوار لن تأتي على سبيل التبرع أو الاختيار، وإنما على أساس التزام مصلحي. فنتائج الجائحة طالت الجميع وتفادي آثارها سيكون مسئولية هذا الجميع أيضًا. وفي هذا الإطار، لا يمكن إغفال دور البحث العلمي بكل صورة وأشكاله، وخاصة البحث العلمي في جانبه التطبيقي والربط بينه وبين الإنتاج من خلال إقامة علاقة مثلثية بين الدولة والقطاع الإنتاجي والمراكز البحثية.

- أن مواجهة الأزمات ذات البعد الدولي، كأزمة جائحة كورونا، تتطلب سيادة مناخ من التعاون والتنسيق الدولي، فبدون هذا التنسيق ولعب المزيد من الأدوار التبادلية للعمل على تهيئة الفرصة لتبادل المعلومات والخبرات والمساعدات ستكون العواقب وخيمة على الكافة دون استثناء، سواء الدول القوية والقادرة، أو تلك الأقل نفوذًا وتأثيرًا.
- أن الدول التي اتخذت إجراءات احترازية سريعة وحاسمة ومتوازنة على المستوي الكلى، اقتصاديًا واجتماعيًا وماليًا، كانت الأكثر قدرة على مواجهة آثار الجائحة مقارنة بتلك التي تراخت في اتخاذ إجراءات التعامل مع الأزمة.
- أظهرت المخاطر التي عكستها حالات انقطاع وتوقف سلاسل الإمدادات العالمية، وما ترتب عليها من اضطرابات في الإنتاج في العديد من الدول، خطورة ارتفاع معدل الانكشاف العالمي. فاعتماد الإنتاج في اقتصاد دولة ما على ما يتم إنتاجه في دولة أخرى، وفقاً لفلسفة التكامل في التجارة العالمية، أو لمستهدف تحقيق ميزة نسبية وتنافسية في إنتاج كامل المنتج، من خلال ربط الصناعات الوطنية بسلاسل التوريد العالمية لتكون جزءًا منها، سوف يعرضها لمخاطر جسيمة.
- إذا كان الارتباط بهذه السلاسل يعد أمرًا سهلاً، إلا أن احتلال مكان متميز في هذه السلاسل سيكون هو التحدي الحقيقي، وخاصة متى تعلق الأمر بسلع إستراتيجية وأساسية للإنسان كالدواء والغذاء. وربما صياغة سياسات تهدف وتُعني بإحلال الواردات وإيجاد صيغ تجارية حمائية ستحتل أهمية واسعة في أجندات الكثير من الدول في أعقاب ما عانته من آثار للجائحة.
- يرتبط بالنقطة السابقة أيضًا، ارتباط صادرات دولة ما بسوق واحدة رئيسية، إذ تصبح الأولي منكشفة أمام هذه الأخيرة، وبالتالي فإن تعطل هذه الصادرات لهذه السوق سوف يعرض إنتاج هذه الدولة لمشاكل خطيرة. ولعل تجربة تصدير البترول، كأهم سلعة تصديرية في العالم، خير دليل على ذلك، الأمر الذي يستدعى العمل على مواجهة حاجات السوق المحلية من سلع وطنية بقدر الإمكان، وعلى تنوع أسواق المواد المتعلقة بالإنتاج والتسويق.
- أهمية تنوع القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد الوطني وعدم الاعتماد على قطاع إنتاجي واحد، فالمناعة الاقتصادية تكون أكثر قوة وقدرة على المواجهة وعلاج الأزمات في حالة الاقتصاد العميق والعريض الذي تتعدد قطاعاته، ويعتمد بعضها على بعض ويقل بالتالي درجة التحكم الخارجي فيها، وبكل ما يؤدى إليه ذلك من الارتقاء الهيكلي المتوازن وارتفاع القيمة المضافة وخلق المزيد من فرص العمل والتطوير المستمر.
- الأهمية المتزايدة، بل ضرورة الاندفاع بقوة، لاستكمال التحول للاقتصاد الرقمي وزيادة الرقمنة في القطاعات الاقتصادية المختلفة وتقليل الاعتماد على العنصر البشري، حيث أثبتت الأزمة أهمية استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي وتوظيفها أثناء الأزمة سواء في تقديم الخدمات المصرفية والتسويق التجاري أو غيرها من الخدمات التعليمية والمهام اللوجستية، مما أعطي قبلة الحياة للكثير من الأنشطة الاقتصادية.

- هناك علاقة موجبة بين الوباء وبين البطالة، وخاصة في الأجل القصير، بمعنى أن حدوث الإصابات أو زيارتها يؤدي عادة إلى ارتفاع معدلات البطالة، وقد يرجع ذلك إما إلى إصابة عدد من العمال بالمرض أو لتسريح الكثير منهم بسبب إغلاق العديد من المنشآت خوفًا من انتشار العدوى، ونتيجة لانكماش الطلب وتراجع الإنتاج، ومن ثم التشغيل.
- الضعف المؤسسي الإقليمي والدولي، حيث كشفت الأزمة عن أنه لا يوجد نظام أو ترتيبات دولية تلزم الدول أو المنظمات الدولية أن تقدم منحًا أو مساعدات دولية لغيرها من الدول الأكثر تضررًا وحاجة، وأن الأمر قد يعتمد في النهاية على تقدير المصالح المتبادلة.
- كشفت الأزمة عن قصور شديد في فهم أهمية بعض القطاعات الحيوية، من تلك التى كان ينظر إليها على أنها "معطاة"، ومن ثم لم تحظ بالكثير من الدعم، سواء المادي أو المعنوي، على أساس أنها تسير بشكل طبيعي أيًا كان الوضع، ومنها قطاعي الصحة والتعليم، واللذان باتا يمثلان - وخاصة في أعقاب الجائحة - الفاعل الرئيسي في نهضة الدول والعنصران الحاكمان لتكوين العنصر البشري، حيث أثبت الواقع أن الاستثمار في هاذين القطاعين يمثل أفضل أنواع الاستثمار.
- أثرت أزمة كورونا سلبيًا على كافة مصادر النقد الأجنبي المصري كالسياحة وتحويلات العاملين بالخارج والاستثمارات الأجنبية المباشرة والصادرات وإيرادات قناة السويس، وهو ما انعكس بدوره على حجم الاحتياطي من النقد الأجنبي، ومن ثم انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي، وإحداث ضغط متزايد على الموازنة العامة المصرية.
- كان قطاع السياحة هو الأكثر تضررًا من بين بقية القطاعات حيث كان أول المستقبلين للصدمة الأولى في ظل عمليات الإغلاق وحظر التنقل بين الدول.
- انخفض معدل النمو الاقتصادي في مصر ليصل إلى ما نسبته ٣,٦٪ مع نهاية ٢٠٢٠ مقارنة بمستوي ٥,٦٪ عام ٢٠١٩، بفعل تأثر العديد من القطاعات الاقتصادية في مصر بتداعيات الأزمة.
- شهد ميزان المدفوعات المصري عجزًا كليًا بلغ ٨,٦ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩، وهو يكاد يكون ذات العجز الحادث في العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨، بينما ارتفع معدل البطالة إلى ٩,٦٪ من إجمالي قوة العمل في الربع الأول من عام ٢٠٢٠ مقابل ٨,١٪ خلال نفس المدة من عام ٢٠١٩.
- ارتفع رصيد الدين الخارجي لمصر بزيادة قدرها ١٤,٨ مليار دولار بنهاية يونيو ٢٠٢٠ مقارنة بنفس المدة من عام ٢٠١٩، بفعل توجه مصر للحصول على أداة تمويل سريعة لمواجهة أزمة كورونا من خلال المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي.
- في مواجهتها لتداعيات فيروس كورونا أطلقت مصر، كغيرها من دول العالم، خطة تحفيز اقتصادية شملت العديد من الأبعاد المتعلقة بالسياسة النقدية والمالية والإجراءات الاجتماعية، حيث كان لسرعة إطلاقها في وقت مبكر من الأزمة تأثيره الإيجابي في استيعاب جزء كبير من آثار الأزمة السلبية على الاقتصاد، الأمر الذي لقي استحسان وإشادة العديد من المنظمات والمؤسسات الدولية.

ثانيا: التوصيات

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، ربما نجد من المناسب طرح هذه التوصيات لإدراك آثارها الإيجابية والتأكيد عليها، ولتدارك آثارها السلبية والعمل على تجنبها وتفاديها ... ومن هذه التوصيات:

أ- على المستوي الدولي:

- يجب أن تذكرنا جائحة كورونا دومًا بأهمية الترابط الدولي في مواجهة التحديات المشتركة والأضرار العالمية العامة. وأن نعى تمامًا بأننا سنكون أقوى من أضعف حلقاتنا متى تعلق الأمر بمواجهة تلك التحديات، فلن يكون أحدًا بأمان حتى يصبح الجميع بأمان. وبالتالي، فالتعاون الدولي، مع التأكيد على عدم ترك أي جهة تتخلف عن الركب، بدلاً من التراجع إلى القومية، سيكون أمرًا ملحًا لمواجهة مثل تلك التحديات والأزمات مستقبلاً.
- أهمية الدعوة لوجود مؤسسة أو منظمة دولية، ذات فروع إقليمية أو جغرافية تمثل هيئة إنقاذ، وتُعني أساسًا بوضع الترتيبات والخطط الاستباقية لمواجهة أي أزمات، حال توافر أدلة ما تشير إلى احتمالية حدوثها من قبيل كارثة كوفيد - ١٩ أو الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨، وبحيث يكون لها أجهزة إنذار مبكرة، وتعمل من خلال التنسيق والتعاون مع الأجهزة الوطنية والإقليمية والعالمية ذات الصلة، وبالتالي عدم الانتظار لحدوث الكارثة ثم البحث حول آليات مواجهتها.

ب- على المستوي المحلي:

- التأكيد على سرعة التحول إلى الاقتصاد الرقمي والتسريع باستكمال القوانين والقواعد الداعمة لمزيد من التجارة الالكترونية، وزيادة استخدام الرقمنة في السياسات المالية وتعزيز الشمول المالي، بما في ذلك تبني الآليات الخاصة بالتمويل عبر الانترنت وتعزيز منصات التكنولوجيا المالية.
- قد يكون من المتعين على السياسة الاقتصادية في مصر، ونحن الآن في مرحلة التعافي والاحتواء من آثار الجائحة، استهداف القطاعات القادرة على تسريع وتيرة هذا التعافي وتلك المتميزة بكثافة الاستخدام للعمالة، أو تلك التي شهدت زيادة في الطلب، على الصعيدين المحلي والعالمي، كتلك الخاصة بصناعات الأغذية والأدوية والمعلومات والاتصالات، أو تلك الصناعات التي تكافح من أجل البقاء والمنافسة كصناعة المفروشات والملابس الجاهزة ... إلخ، بهدف استمرارها في الإنتاج والحفاظ على مستويات التشغيل فيها.
- أهمية تبني إستراتيجية جديدة لتنمية وتعميق الصناعة المصرية تستفيد من الدروس التي أفرزتها جائحة كورونا، تعني في الأساس بإعادة النظر في نمط اندماج الصناعات المصرية في الاقتصاد العالمي، بإتباع سياسات تقوم على فلسفة إحلال الواردات المدعومة بقدر من الحمائية الانتقائية، مع أهمية الإسراع بعملية التحول الرقمي في الصناعة والتوسع في استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحقيق التنمية الصناعية المستدامة.
- أهمية مواصلة تقديم الحكومة لحزمة السياسات والإجراءات التحفيزية، في ضوء مساحة التحرك التي توفرها المالية العامة، وذلك بالنظر إلى أن غالبية أسباب تقديم هذه السياسات مازال قائمًا، فهناك العديد من القطاعات والمشروعات والأفراد مازالت قيد التأثير بجائحة كورونا.

- الاستفادة من الأزمة كفرصة لإعادة ترتيب الأولويات الخاصة بالإنفاق، بإعطاء الأولوية لقطاعي الصحة والتعليم، ومن ثم البحث العلمي والابتكار، باعتبارهم الأساس لتحقيق أي تنمية، والمحفز الأهم للنمو في الأجل الطويل، وكذا طرح سياسات تهدف إلى دعم قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات باعتباره محركًا للنمو ولاعبًا مهمًا في خدمة العديد من القطاعات الأخرى كالتعليم والبنوك والخدمات الحكومية.
- المحافظة على تنمية مصادر النقد الأجنبي وتعزيز قدراتها على زيادة الحصيلة وبخاصة الاستثمار الأجنبي المباشر، بخلق المناخ الأمن والجاذب لاستقبال المزيد من الاستثمارات.
- ارتباطًا بالنقطة السابقة، ينبغي بذل المزيد من الجهود للحفاظ على قوة وحيوية القطاع السياحي، كأحد أهم روافد النقد الأجنبي في مصر، واستغلال ما حدث خلال أزمة كورونا كأحد الدروس المستفادة، لتدارك تكرار نتائجه، وبكل ما يتطلبه ذلك من أهمية تنشيط السياحة الداخلية وتطوير البيئة السياحية ودعم سيولة الشركات العاملة فيه، والمحافظة على كافة الكوادر والخبرات السياحية وتعزيز تدريبهم وتنمية مهاراتهم، وخاصة المهارات الرقمية، ومراجعة الضرائب والرسوم واللوائح المؤثرة على النقل السياحي ... إلخ، وقد يكون من المفيد هنا الدعوة لإنشاء صندوق لمواجهة المخاطر في قطاع السياحة، باعتباره المرآة التي تعكس أي أزمة سياسية أو مالية أو صحية أو أمنية، وأول القطاعات وأكثرها تأثرًا بهذه الأزمات، على أن يتبع هذا الصندوق وزارة السياحة بالاشتراك مع هيئة التنشيط السياحي وغرفة المنشآت السياحية.
- العمل على إيجاد آليات فاعلة ومناسبة لجذب مدخرات المصريين العاملين بالخارج أو المهاجرين، والمقدرة بحوالي ١٥٠ مليار دولار، وعدم الاكتفاء بما يتم تحويله سنويًا، مع وضع الخطط الهادفة للاستفادة من تلك المدخرات، وبخاصة في ظل تزايد أعداد العائدين خلال السنوات السابقة، وفي أعقاب أزمة كورونا. وربما يكون السبيل لتلك الاستفادة من خلال إنشاء العديد من صناديق الاستثمار تقوم الحكومة بإدارتها والمشاركة فيها بنسب معينة، درءًا للمخاطر وتسهيلاً للإجراءات وتشجيعًا لزيادة فتح هذه المدخرات عبر هذه الصناديق.